جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

إشكالية العلاقة بين حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" وحركة المقاومة الإسلامية "حماس"

2010-2007

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

من إعداد :

براهمي حنان

تحت إشراف :

أ.د بن سهلة ثاني بن علي

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د بن عمار محمد	أستاذ التعليم العالي – جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د بن سهلة ثاني بن علي	أستاذ التعليم العالي – جامعة تلمسان	مشرفا و مقررا
أ.د طاشمة بومدين	أستاذ محاضر قسم أ – جامعة تلمسان	مناقشا
أ.د قناد محمد	أستاذ محاضر قسم أ – جامعة تلمسان	مناقشا

السنة الجامعية :

2012 -2011

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

إشكالية العلاقة بين حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" وحركة المقاومة الإسلامية "حماس"

2010-2007

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

من إعداد :

براهمي حنان

تحت إشراف :

أ.د بن سهلة ثاني بن علي

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د بن عمار محمد	أستاذ التعليم العالي – جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د بن سهلة ثاني بن علي	أستاذ التعليم العالي – جامعة تلمسان	مشرفا و مقررا
أ.د طاشمة بومدين	أستاذ محاضر قسم أ – جامعة تلمسان	مناقشا
أ.د قناد محمد	أستاذ محاضر قسم أ – جامعة تلمسان	مناقشا

السنة الجامعية :

2012 -2011

﴿وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُواْ إِنَّ اللّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾

سورة الأنفال، الآية 46.

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على نبينا محمد خاتم الأنبياء و المرسلين .

الحمد لله القوي العزيز و القريب المجيب الذي رفعني إلى هذه الدرجة من العلم ، ووفقني في جميع مراحلها ، حتى كان هذا العمل آخر مطلباتي نيل شرفها .

شكرا لوالدي ووالدي اللذان بذلا الكثير ما بوسعهما ليكون النجاح حليفي في مساري الدراسي.

شكر خاص للأستاذ بن عمو عبد الله الذي أشرف على إنجاز هذا العمل حتى رأى النور ، و لم يبخل بأي رأي يمكن أن يسهم في جودته و يرفع من قيمته ، كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ بن عمار محمد والأستاذ طاهمة بومدين والأستاذ قناد محمد .

أتقدم بخالص شكري و تقديري و احترامي الأستاذ بن حسايي بو نوار ، الأستاذ أحمد الفقيه ،

الأستاذ عياد محمد سمير ، الأستاذة بن رحو سهام

الأستاذ ميكالي هواري ، الأستاذ عزاوي عبد الرحمن ،

الأستاذ تسوار خير الدين ، الأستاذ بوريش رياض ، الأستاذ جفال عمار ، الأستاذ محند برقوق .

أشكر عمال المكتبة الخاصة بالقسم ، والمكتبة المركزية على مستوى الجامعة .

أشكر السيدة جناح صليحة و السيد عبد الحليم الأحبجي .

شكرا جزيلا لكل من مد لي يد العون لإكمال هذا العمل و أسهم فيه سواء من قريب أو من بعيد .

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى التي كانت أحرص مني على إنجازه على أكمل وجه، فساندتني ولم تسمح لليأس أن يجد طريقه

إلى نفسي، حتى تمكنت من تحقيق ذلك،

إليك " أمي "

إلى الذي أستمد قوتي منه، وأتمنى أن أحقق الكثير حتى أكون فخرا له،

إليك "أبي"

إلى التي آمل أن يكون التعويض بالأمان والسعادة قدرهما، وأتمنى أن تبلغا أعلى مراتب النجاح،

إليكما أختاي "سارة وسميرة"

إلى الذين استفدت من خبرتهم كل حسب اختصاصه طيلة فترة التكوين التي قضيتها معهم

إليكم أساتذتي.

إلى صديقاتي: بقدي كريمة، جناق صليحة، قوال حناق، شعباق بهية، زاوي غزلان، سفر جلي حليمة، زلاطي سمية

، قروش نادية، لاغا وفاء، حواس هدى.

إلى عبد الحليم الأصبحي

إلى كل من كان يتمنى لي النجاح من أعماق قلبه.

تحتل القضية الفلسطينية حيزا هاما من انشغالات الباحثين والمحللين السياسيين الذين يعمدون إلى دراسة جوانبها المختلفة سعيا وراء إيجاد متغيرات تفسيرية لما تشهده من تطورات ذات أبعاد وانعكاسات واسعة النطاق، وذلك بالنظر إلى تعدد الإطراف وبالتالي اختلاف المصالح والأهداف.

ومن بين فصول هذه القضية، العلاقة بين الفصائل الفلسطينية التي يضع كل منها برنامجا مغايرا للآخر، ما يعني وجود عدة خطط الغابة منها التخلص من الاحتلال الإسرائيلي الذي يواصل تنفيذ استراتيجياته الرامية إلى ضمان الأمن من النيل إلى الفرات، وهذا في ظل اختلافات وخلافات فلسطينية. فلسطينية، تؤدي إلى تحجيم القضية برمتها والانحراف ب ـــها عن المسار الصحيح .

وتعتبر الخلافات الحادة بين حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) من المحاور التي لطالما لقيت الاهتمام العربي والدولي خاصة بعد النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات التشريعية الثانية سنة 2006، والتي تبين من خلالها تراجع التأييد الشعبي لحركة فتح مقابل تزايده لحركة حماس التي فازت بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي.

ولذلك كان من المفروض أن يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية، تجمع كل الأطراف وتتقاسم الصلاحيات وفقا لما يقتضيه النظام الأساسي المعمول به، وفي سبيل تحقيق ذلك، دخل الطرفان في عدة جولات للحوار ثم التوصل من خلالها إلى وثيقة الوفاق الوطني في 06/27/ 2006، ثم أتفاق مكة في 2007/02/08 الذي وضع الحدود السياسية والأمنية التي يمكن أن يتحرك في إطارها كل منهما، مؤكدا على الحوار كآلية لتسوية أي خلاف .

إلا أن واقع ما بعد هذا الاتفاق أكد –كأي حوار سبقه [*] – وجود أزمة حقيقية بين طرفيه، حيث قامت حركة حماس بالسيطرة على قطاع غزة وفصله عن الضفة الغربية في شهر جوان 2007، فأصبح هناك حكومتين تتمسك كل منهما بمبررات تؤكد شرعيتها، وتنتهج سلوكات تتماشى وقناعات أعضائها.

وفي الوقت الذي تتمتع فيه حكومة الضفة الغربية بالشرعية الدولية، تعيش حكومة القطاع تحت حصار خانق على كافة المستويات زاد من معاناة المواطنين الفلسطينيين.

وعليه، فإن بحثنا سوف يقوم بدراسة هذه الحالة من خلال البحث عن الأسباب التي أدت إلى تحديد معالمها، لاسيما وأنها لا تقتصر فقط على أسباب متعلقة بالحركتين وإنما خضعت العلاقة بينهما للعديد من المؤثرات الخارجية، ولذلك سوف يتم التركيز على مجمل المتغيرات التي أدت إلى هذا الوضع من أجل التوصل إلى تفسيرات منطقية له.

مبررات اختيار الموضوع :

إن اختيار الموضوع يعود إلى جملة من الدوافع يمكن تقسيمها إلى عامة وخاصة.

وتكمن المبررات العامة في تعدد الآراء والتحليلات المطروحة بشأن هذا الموضوع الذي يتميز بالتشابك والتعقيد والحساسية أيضا، إضافة إلى التأثيرات السلبية التي نجمت عن ضعف الجبهة الداخلية في فلسطين، إذ لطالما تم استغلال هذا الوضع من قبل إسرائيل للحصول على المزيد من المكاسب على حساب حقوق الشعب الفلسطيني .

---

[*]- وتتمثل الحوارات السابقة في : حوار صنعاء في 10- 08/12/ 1990 وهو أول حوار رسمي، لقاء الخرطوم في أوت 1991، لقاء تونس أواخر 1992، لقاء آخر في الخرطوم بداية 1993، ثم الحوار الذي جرى بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحماس في الفترة 18- 1995/12/21، مفاوضات القاهرة في 10-13/ 2002/11 ثم في 15- 2005/3/17 والتي تم خلالها تبني برنامج فلسطيني ينص على الحق في مقاومة الاحتلال، وعلى الإعلان عن تهدئة تستمر حتى نهاية العام، كما تم الاتفاق على إجراء انتخابات تشريعية، وعلى القيام بإعادة تنظيم منظمة التحرير وإصلاحها وفق أسس تمكن جميع القوى الفلسطينية من الانضمام إليها.
بدون ذكر اسم الكاتب، " الحوار بين فتح وحماس وآفاق المصالحة الوطنية "، تقدير إستراتيجي رقم 03، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، جويلية 2008، ص 03

أما المبررات الخاصة فتكمن في كون الباحثة جزء من هذا العالم العربي والإسلامي الذي له علاقة ارتباطيه مع القضية الفلسطينية ما يعني أنها لا تهم الفلسطينيين وحدهم، وعليه رأت بأنه من الواجب التطرق إلى هذا الجانب من خلال البحث في مجمل المتغيرات التي تتحكم في مسار العلاقة بين حركتي فتح وحماس اعتمادا على الفكرة القائلة بأن حل أية مشكلة لا يتم إلا بمعالجة أسبابها هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتطلب الواقع الفلسطيني -أكثر من أي وقت مضى- إلى جبهة داخلية صلبة موحدة الأهداف والوسائل حتى تتمكن من مواجهة الاحتلال الإسرائيلي .

أدبيات الدراسة :

لقد تم تناول موضوع العلاقة بين فتح وحماس من قبل مجموعة من المؤلفين والذين تم الاستعانة بمؤلفاتهم في هذه الدراسة ومن بينها :

-**حسن محمد صالح، مريم عيتاني، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006- 2007**، والذي تضمن محاولة لتقديم دراسة موضوعية لصراع الصلاحيات بين فتح وحماس في أثناء قيادتهما لمؤسسات الحكم الذاتي، منذ أن فازت حماس في الانتخابات في 25/ 2006/01 وحتى أكتوبر 2007. ويسلط هذا الكتاب الضوء على الجوانب القانونية وكيف تم توظيفها من قبل الطرفين . و توصل الكاتب إلى أن صراع الصلاحيات تحول إلى صراع برامج وعناوين، صراع تسويه ودعم دولي مقابل مقاومة وإصلاح وشرعية شعبية، كما أنه تحول إلى عملية تجذر الانقسام الجغرافي بين الضفة والقطاع وتتبعه بانقسام سياسي في المؤسسات والإدارات، الخـــدماتية والعسكرية والقضائية .

وفي كتاب آخر لنفس المؤلفين والذي يحمل عنوان : **صراع الإرادات السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006- 2007**، تم دراسة السلوك الأمني لحركة فتح وما نسب إليها من ممارسات، خصوصا وأنها الجهة المهيمنة على الأجهزة الأمنية، وأيضا السلوك الأمني لحركة حماس وما نسب إليها من ممارسات، خصوصا إثر قيادتها للحكومة الفلسطينية وفي أثر سيطرتها

على قطاع غزة . إلى جانب السلوك الأمني الإسرائيلي والسلوك الأمني العربي والدولي . وخلصت الدراسة إلى أن الدول العربية اتخذت مواقف متوازنة فدعت إلى المصالحة والعودة إلى الوحدة الوطنية بعد الحسم العسكري ثم ما لبثت أن عدلت مواقفها،فأيدت محمود عباس باعتباره رمز الشرعية الفلسطينية في حين لم توقف القاهرة مساعيها من أجل رأب الصدع الفلسطيني على أمل إعادة الهدوء إلى القطاع والضفة الغربية، وصولا إلى الوحدة .

-**محمد شهيل يوسف أحمد " حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين (1993– 2006)**" حاول الباحث أن يبحث في مدى تحقيق الحركة لأهدافها، وهو ما تطلب دراسة الإشكاليات المختلفة التي عانت منها الحركة منذ نشأتها على المستوى التنظيمي أو الفكري وتداعياتها، إذا حالت تلك الإشكاليات دون قدرة الحركة على تحقيق أهدافها، والتي من بينها التنمية السياسية، حيث خلصت الدراسة إلى أن أداء حركة فتح بخصوص التنمية السياسية الفلسطينية لم يكن على مستوى الطموحات المأمولة منه، سواء بالنسبة لموضوع مقاومة الاحتلال أو البناء الداخلي في فترة توليها للحكم في الضفة والقطاع، كما يرى الباحث بأن الحركة اعتمدت بشكل مبالغ فيه على تأثير قضية العمل العسكري على الجماهير من ناحية تنويرها وحثها على الانخراط في الحركة وفي الفصائل الفلسطينية المقاتلة وهو ما كان على حساب التخطيط الجيد والمنظم لقدرات وإمكانيات العمل العسكري والكفاح المسلح. وخلصت الدراسة إلى أن استمرار أداء حركة فتح على ذات المنهج يهدد مستقبلها ويحد من شعبيتها كما يضعف تنظيرها لمشروعها السياسي .

–**وفي دراسة أخرى لتيسير فائق عزام بعنوان " التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة (1993–2007)" 2007**، حاول الباحث البحث في إشكالية مدى قدرة الحركة على أداء دور فعال في عملية الدخول الديمقراطي، وتوصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية :

-وجود التنافس الإيديولوجي بين حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية .

-التأثير السلبي للخلاف بين حماس وفتح على التطور الديمقراطي، حيث يجعل الساحة الفلسطينية عرضة لغياب حالة التعددية السياسية كما أن العنف الداخلي يعرقل عمل حكومة فلسطينية قادرة وفاعلة ويعبر عن هشاشة الحركة الوطنية وعدم قدرتها على الإجابة عن الأسئلة العميقة التي تواجه المشروع الوطني .

-دمج حركة حماس في السياسة الوطنية الفلسطينية يوفر منفذا إيجابيا ومرنا لها، فقد عدل جزئيا من سلوكها السياسي وحاولت الحركة قولبة السلطة بتغيير مرتكزاتها فيما يتصل بالتسوية مع إسرائيل، إذ طرحت الهدنة أو التهدئة كتكتيك في إطار إدارة الصراع وأخذت تبدي مرونة باتجاه العلاقة مع إسرائيل، وبانخراطها الأخير في الانتخابات البرلمانية، تكون قد التزمت بضوابط وشروط اللعبة السياسية كما قننتها اتفاقات أوسلو، ومن أهمها اعتماد مبدأ الحل السلمي والتفاوض لحل الصراع دون أن يمس ذلك بالثوابت الفلسطينية، حيث تصر الحركة على أنه من غير الممكن تجريدها من سلاحها، دون التوصل إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، لكنها تتعهد بالتقيد بحل سياسي يتم نتيجة المفاوضات وتكون الحركة شريكة به، ويؤدي إلى قيام دولة فلسطينية وتؤيده المؤسسات التمثيلية والوطنية .

كما توصل الباحث إلى أن حركة حماس شديدة التأثير، فهي حركة مؤسسية ضاربة في جذور الواقع الفلسطيني، وتسير شؤونها الداخلية بشكل أكثر ديمقراطية من غيرها، وتتميز بنقاشها الموسع داخل أطرها وهياكلها التنظيمية، كما أن المؤسسات التي أنشأتها تتسم بالفعالية .

-قصي أحمد حسن حامد " دور الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001- 2006) " حيث قام الباحث بدراسة الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحقبة الزمنية من 2001 إلى 2006 في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين، ودفع عجلة التغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية في السلطة الفلسطينية وكيف يخدم ذلك مصالحها في الشرق الأوسط، إلى جانب دراسة المعايير التي

تؤسس لتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع نتائج عملية الإصلاح والمحددات التي تعتمدها لقبول أو رفض نتائج التحول الديمقراطي في فلسطين .

- **خليل محمد محمود أبو عرب " أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني"** ناقش فيها الباحث طبيعة النظام السياسي الفلسطيني بعد دخول الفلسطينيين عملية السلام وتأثير ذلك على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، تأثير إفرازات وتبعات الانتخابات التشريعية الفلسطينية على إقامة نظام سياسي فلسطيني قائم على الديمقراطية، ومدى قدرة النظام القائم على بناء نظام مؤسساتي ديمقراطي على الساحة الفلسطينية إلى جانب دور السلطة الفلسطينية في تحقيق مزيد من التحولات الديمقراطية داخل المجتمع الفلسطيني .

إشكالية الموضوع :

انطلقنا لصياغة الإشكالية من التساؤلات التالية :

1 ما هي العوامل الداخلية التي حالت دون تفاهم حركتي فتح و حماس؟

2 كيف أثرت العوامل الخارجية على العلاقة بين حركتي فتح و حماس ؟

و بناء عليه ، صيغت الإشكالية التالية :

-ما هي العوامل التي أثرت على العلاقة بين حركتي فتح و حماس ؟

الفرضيات :

للإجابة على الإشكالية صيغت الفرضيات التالية :

1 حالت الاختلافات البنيوية إلى جانب غياب الثقة دون تفاهم حركتي فتح و حماس.

2 أدت العوامل الخارجية إلى تعميق الأزمة بين حركتي فتح و حماس.

حدود الدراسة :

يهتم هذا البحث بإشكالية العلاقة بين حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" و حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، و التي برزت بوادرها خلال بداية التسعينات ، و جاء اتفاق أوسلو

سنة 1993 ليعمل على تكريسها ، إلا أن هذه الدراسة سوف تقتصر على الفترة الممتدة بين سنتي 2007 و 2010 و ذلك لكون سنة 2007 شهدت سيطرة حركة حماس على قطاع غزة ما عرض هذا الأخير لحصار دولي خانق ، بعدما تم توقيع اتفاق مكة تحت رعاية سعودية ، و الذي كان يفترض أن يشكل قاعدة صلبة يتعامل على أساسها الطرفان مع بعضهما البعض ، و طيلة الفترة التي تغطيها الدراسة ، كانت هناك عدة مبادرات لحل الأزمة بينهما ، إلا أنها باءت بالفشل. و تتوقف هذه الدراسة عند حدود سنة 2010، نظرا لما حدث في المنطقة العربية من تغيرات منذ الأشهر الأولى لسنة 2011. حيث شهدت هذه الأخيرة سقوط عدة أنظمة سياسية كانت لها توجهاتها الخاصة بها داخليا و خارجيا، ما يعني اختلاف مواقفها الخارجية عن تلك التي تبنتها السلطات السياسية الجديدة و هو موضوع آخر يستحق التحليل في دراسة أخرى. إلا أن هذا لا يمنع من الإشارة إلى بعض هذه التغيرات استجابة لمقتضيات البحث.

أهمية الدراسة :

من شروط أي إشكالية في البحث العلمي أن تكون ذات جدوى علمية و عملية ، و لهذا تحاول هذه الدراسة أن تسلط الضوء على حركات التحرر الوطني و التي قد يتحول البعض منها إلى حزب حاكم في السلطة السياسية و هو ما يتداعى بشكل أو بآخر على دورها ، هذا من جهة . و من جهة أخرى طبيعة العلاقة بين هذه الحركات و كيف تؤثر على الأهداف التي تأسست بغرض تحقيقها ، و هو ما يثير موضوع الوحدة الوطنية التي ترتهن بها عملية صناعة القرارات الإستراتيجية .

أما على المستوى العملي ، فقد حاولنا تحري الأسباب الكامنة وراء الواقع الذي تعيشه القضية الفلسطينية ، و الذي تسهم فيه الانقسامات السياسية التي يشكل تدهور العلاقة بين حركتي فتح وحماس أحد مظاهرها ، عسى أن يبين ذلك خطورة هذه المسألة، و يحث على إيجاد حلول عملية لها.

صعوبات الدراسة :

لا يمكن لأي باحث يريد أن يقوم ببحث أكاديمي يتوافر على قدر كبير من الدقة والموضوعية دون أن يواجه بجملة من الصعوبات التي تعترض طريقة فيحاول مواجهتها قدر الإمكان حتى يبلغ أهدافه الذاتية و الموضوعية .

و أثناء محاولتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، كانت حساسية الموضوع محل الدراسة، إلى جانب ندرة التحليلات الموضوعية التي خضع لها، أكبر التحديات التي حاولت الباحثة مواجهتها، بالإضافة إلى صعوبة تحديد الوظائف الإجرائية للمتغيرات بدقة و منه تحديد العلاقة فيما بينها، وهو ما يعتبر سمة طبيعية في العلوم الاجتماعية التي تتميز مواضيعها بالتشابك و التعقيد.

منهجية الدراسة:

تستخدم الباحثة في هذه الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، المنهج القانوني، المنهج المقارن إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي ،

أما موضوع الدراسة، فقد تم تقسيمه إلى فصلين خصص الفصل الأول لدراسة الأسباب المتعلقة بحركتي فتح وحماس والتي أدت إلى تدهور العلاقة بينهما ما أفضى إلى حالة من الانقسام الجغرافي والسياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال التعرض إلى المرجعيات التي تستند عليها كل منها والتي تتحكم في سلوكها، إلى جانب التطرق إلى عامل غياب الثقة بين الطرفين حيث تحاول الباحثة تبيان الأسباب الكامنة وراء سيادة حالة من الشك المتبادل والتي تحول دون تحقيق تقدم على مستوى هذه العلاقة الثنائية . أما في الفصل الثاني فيتم التطرق إلى الضغوطات الخارجية ومدى تأثيرها على العلاقة بين حركتي فتح وحماس من خلال توضيح أساليب هذه الضغوطات وآلـــــياتها وأهدافها ،بالإضافة إلى المواقف العربية و التي اختلفت بين المحور الذي يؤيد التفاوض مع إسرائيل كآلية للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع معها ، و هو ما يعني تأييد السلطة الوطنية التي تتزعمها حركة فتح ، و بين المحور الذي يرفض هذا المبدأ و هو ما يتوافق ومواقف حركة حماس.

الفصل الأول:

العوامل الداخلية المؤثرة على العلاقة بين حركتي فتح و حماس

حركة التحرير الوطني هي منظمة وطنية لها جناحها المدني والعسكري، توجد على مستوى الشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية، تخوض كفاحا مسلحا من أجل حصول شعبها على حقه في تقرير مصيره[1] ومن خلال هذا التعريف يتبين بأن حركات التحرير تتميز بكونها[2].

1 -منظمات وطنية : لأنها تجسد من خلال جناحيها المدني والعسكري أمل الشعب المستعمر في استرداد وطنه وفي حين يضم الجناح المدني كل الاتجاهات الوطنية التي تؤمن بالاستقلال، يتكون الجناح العسكري من جيش التحرير الوطني . وقد تنضوي حركات التحرير على حكومة مؤقتة وهذا حسب ظروف الكفاح والمرحلة التي وصل إليها .

2 -وقوع الشعوب تحت السيطرة الأجنبية : حيث ترتبط حركات التحرير بوجود سيطرة استعمارية، نظام عنصري أو نظام قاهر دكتاتوري .

3 -خوض كفاح مسلح : حيث تقوم هذه الحركات بشن حروب الجبهة المتلاحمة بين الشعب ومقاتليه من أجل الحصول على الاستقلال .

4 -سعيها لتطبيق حق تقرير المصير : حيث تهدف من خلال كفاحها إلى الحصول على الاعتراف الكامل بحق تقرير المصير للشعوب التي تمثلها، وممارسة هذا الحق عبر تشكيل دولة مستقلة .

وإلى جانب حق هذه الحركات في تبني الكفاح المسلح كوسيلة لاسترجاع الحقوق، لها الحق في تلقي المساعدات وإبرام المعاهدات والتي قد تكون مصيرية مثل معاهدات لتحضير الاستقلال، أو معاهدات المقر مع الدولة المضيفة لها، أو معاهدات عسكرية كتلك التي تبرمها من أجل وقف القتال ومعاهدات السلام، كما أن لها الحق في حضور اجتماعات المنظمات الدولية، والتعامل الدبلوماسي والقنصلي حيث يمنح لأعضائها إمكانيات ووسائل واسعة لتسهيل تنقلهم في

[1]- عمر سعد الله، أحمد بن ناصر ، قانون المجتمع الدولي المعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2005،ص 252

[2]- المرجع نفسه، ص، ص 254- 256

الداخل والخارج كما تستفيد من حق فتح مكاتب للتمثيل الدائم في عواصم الدول المعترفة بها[1]، وسوف يتم في هذا الفصل التطرق إلى حركتين تحرريتين هما : حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" و حركة المقاومة الإسلامية "حماس "، اللتان تختلفان على المستويين التنظيمي و الفكري، ولهذا تم تخصيص المبحثين التاليين لتبيان هذه الاختلافات ومدى تأثيرها على العلاقة بينهما، بالإضافة إلى التعرف على الأسباب الكامنة وراء سيادة حالة من الشك المتبادل بينهما.

المبحث الأول : الاختلافات البنيوية

المبحث الثاني : أسباب غياب الثقة

المبحث الأول : الاختلافات البنيوية:

تعني كلمة فتح الحروف الأول التي تتكون منها حركة التحرير الوطني الفلسطيني (حتف) حيث تقرأ من اليسار إلى اليمين[2]، وهي كبرى المنظمات الفدائية الفلسطينية، نشأت كفكرة أثر الهجوم الإسرائيلي على غزة بتاريخ 27 فبراير 1955 وبدأت خلاياها تتكون خلال عدوان السويس الثلاثي عام 1956 ولم تعلن عن نفسها حتى مطلع عام 1956 حيث أعلنت " العاصفة" وهو اسم جناحها العسكري –سابقا- البيان الأول عن عملية لها في الأرض المحتلة[3] .

وخلال التطورات المختلفة التي شهدها الصراع العربي الإسرائيلي، تمكنت فتح بفعل قدراتها من السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية ثم السلطة الفلسطينية عقب اتفاقات أوسلو . وفي هذا المبحث سيتم التعرف على تطورات هذه الحركة ومختلف المتغيرات التي تتحكم في سلوكها .

لقد نشأت حركة فتح في ظل حركة الإخوان المسلمين، والتي كانت الحركة الشعبية الأولى في قطاع غزة بفضل مواقفها الوطنية وفعاليتها في حرب 1948، فضلا عن نشاط أفرادها في الجوانب الاجتماعية والحرية . ولكن خلال الخمسينيات ظهرت مجموعة من المتغيرات ولدت

[1]- بن عامر تونسي ،قانون المجتمع الدولي المعاصر، الجزائر، ديون المطبوعات الجامعية، ط5، 2004، ص،ص : 265-269

[2]- محمد نصر مهنا ، السلام الإسرائيلي المراوغ وتهويد القدس دارسة وثائقية، مصر: المكتب الجامعي، 2004، ص453

[3]- عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط4، ج2، 2001، ص225

الرغبة لدى بعض الأعضاء في تشكيل تنظيم خاص بهم، إذ عجزت حركة الأخوان عن تمثيل طموحهم الوطني ورغبتهم الملحة في الجهاد لاسترداد فلسطين حيث تعرضت لضغط وملاحقة جمال عبد الناصر منذ 1954 ما حال دون تحقيق قدرتها على التماسك والانضباط التنظيمي الأمر الذي دفع بهم إلى السعي وراء إيجاد مشروع وطني يتجاوز هذه الظروف، ويلبي رغبتهم في العمل الجهادي النضالي[1].

ولذلك، اقترح "خليل الوزير" على زعيم الإخوان في قطاع غزة "هاني بسيسو" إنشاء تنظيم لا يحمل لونا إسلاميا في مظهره، وإنما يركز على تحرير فلسطين من خلال الكفاح المسلح، وأشار إلى أن هذا سيؤدي إلى فتح الأبواب المغلقة بين الإخوان والجماهير بسبب حصار جمال عبد الناصر لها، وسوف يبقي قضية فلسطين حية ويجبر الدول العربية على خوض الحرب، ولكن قيادة الإخوان لم تستجب لهذا التطور، إذ أن التوجه العام كان يميل نحو التريث والسلوك الأمني الحذر سعيا للمحافظة على الجماعة في أجواء ملاحقة عبد الناصر لها، بيد أنه عمل على تأسيس هذا التنظيم وسط رابطة فلسطين الدارسين في مصر سنة 1956، حيث عمدوا إلى إنشاء أنوية لهذه الحركة، وكانت أنشطتها في الكويت، ومن أوائل مؤسسيها خليل الوزير، ياسر عرفات، يوسف عميرة، سليمان حمد، وعادل عبد الكريم وغيرهم[2].

ولقد أصدرت الحركة في 1959 مجلة شهرية باسم " فلسطيننا" دعت إلى كيان فلسطيني مستقل عن الأنظمة العربية ورفض الوصايا العربية على الشعب الفلسطيني مؤكدة أن هذا الكيان هو تعبئة لشعب فلسطين المشتت[3]، حيث اعتبرت الحركة منذ بدايتها بأن الهدف الأول هو تحرير فلسطين، وكانت جميع المشاكل العربية الأخرى تعتبر هدفا ثانويا وقرروا عدم الاعتماد على أي

[1]- محسن محمد صالح ،" فلسطين"، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ماليزيا: د.د.ن، ط1، ماي 2002، ص 222

[2]- المرجع نفسه ، ص 223

[3]- هشام الصادق،"موقف القوى الفلسطينية من الانتخابات"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 40، العدد 159، يناير 2005، ص 95

قائد عربي، وأن على الفلسطينيين أنفسهم أن يحاربوا لتحرير وطنهم وأن السبيل لتحقيق ذلك هو إرغام الدول العربية على القتال وذلك بالعمل على تصعيد العداء بين العرب وإسرائيل[1].

وإلى جانب مجموعة الكويت تشكلت مجموعات مشابهة في المملكة العربية السعودية (عبد الفتاح محمود)، قطر (محمد يوسف النجار)، وفي العراق، غزة، دمشق، ألمانيا، اسبانيا والنمسا، وتم اجتماعهم في الكويت سنة 1962 وتوحدوا في إطار حركة فتح[2].

وفي صيف 1962، طالبت قيادة الإخوان في غزة الإشراف المباشر على حركة فتح وأن تتولى تعيين ثلاثة من قادتها الخمسة، إلا أن الحركة رفضت ذلك حيث لم تكن واثقة من قدرة قيادة الأخوان في ظل ظروفها الصعبة على القيادة والتوجيه وتحقيق الطموحات، وأمرت كل من فتح والأخوان أفرادهما منذ صيف 1963 بالتمايز لأحدهما والانفصال عن الآخر[3].

إن "فتح" لم تلق التجاوب الكافي عند انطلاقها و لم يتعاون معها عمليا في البداية سوى التنظيمات الفلسطينية في حزب البعث العربي الاشتراكي، ولكن هزيمة جوان 1967 أكدت ضرورة قيام رد شعبي على الهزيمة فازداد الإقبال على "فتح" فلسطينيا وعربيا، كما كان لصمودها في معركة الكرامة في 1968/03/21 أثرا إيجابيا كبيرا في تدعيم ثقة الجماهير بالعمل الفدائي وفي تثبيت الهوية الثورية للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني عربيا وعالميا، فعلى إثر هذه المعركة أعلنت حركة فتح ياسر عرفات كناطق رسمي لها وشاركت في المجلس الفلسطيني حيث انتخب عرفات رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وأصبحت تقود العمل الفلسطيني الرسمي إضافة إلى كونها الفصيلة الرئيس داخل المقاومة الفلسطينية عام 1969[4] .

---

[1]- محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص 453

[2]- محسن محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص223

[3]- المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

[4]- عبد الوهاب الكيالي، مرجع سبق ذكره، ص 226

المطلب الأول: البنية الفكرية و المؤسسية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح :

الفرع الأول : هيكلية حركة فتح :

تتكون حركة التحرير الفلسطينية من ثلاث أجهزة رئيسية هي : المؤتمر العام – المجلس الثوري – اللجنة المركزية

أ–المؤتمر العام : ويتكون من أعضاء المجلس الثوري وممثلي الأقاليم وأعضاء المجلس العسكري للحركة، إضافة إلى عدد من كوادر التنظيم ويعقد نظريا كل خمس سنوات وهو السلطة العليا داخل الحركة في حال انعقاده، وتتمثل مهامه فيما يلي[1] :

- مناقشة تقارير اللجنة المركزية، وقراراتها وأعمالها ومحاسبتها ومناقشة أعمال الأجهزة والمؤسسات الحركية.
- إقرار النظام الأساسي وإجراء أي تعديل عليه بأغلبية ثلثي الحاضرين.
- إقرار الأنظمة واللوائح الحركية والبرامج السياسية والعسكرية والخطط العسكرية.
- انتخاب أعضاء اللجنة المركزية للحركة بواسطة الاقتراع السري .
- حجب الثقة عن كل أو بعض أعضاء اللجنة المركزية ويكون ذلك بأغلبية ثلثي الحاضرين.
- انتخاب كل من رئيس لجنة الرقابة المالية ورئيس لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية للمجلس الثوري.
- انتخاب العدد المطلوب للمجلس الثوري بالاقتراع السري.

ب–المجلس الثوري : هو الهيئة القيادية الثانية للحركة التي تتوسط بين اللجنة المركزية والمؤتمر العام، ويتكون من حوالي 120 عضوا . وهو يعد أعلى سلطة في الحركة في حال انعقاده وتتلخص مهامه في[2]:

---

[1]- محمد شهيل يوسف أحمد ، "حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين (1993-2006)"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2007،ص 81

[2] المرجع نفسه، ص 82

- متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام.
- مراقبة عمل الأجهزة المركزية وأوضاع الحركة في الأقاليم .
- مراقبة شؤون الحركة العسكرية بما لا يتعارض مع السرية .
- مناقشة قرارات اللجنة المركزية، وأعمالها وتقاريرها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .
- تفسير نصوص النظام الأساسي واللوائح إذا حصل خلاف في تفسيرها .
- انتخاب أعضاء لجنة الرقابة المالية وأعضاء لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية بالاقتراع السري وخلال مدة لا تتجاوز 6 شهور .
- مناقشة تقارير اللجان المنبثقة عن المؤتمر العام والمجلس الثوري واتخاذ القرارات. وتأتي إلزامية قرارات المجلس الثوري كونه يعتبر بمثابة المراقب على أعمال اللجنة المركزي، فهو يلعب دور المجلس التشريعي تجاه اللجنة المركزية والتي تحتل موقع الحكومة .

ج –اللجنة المركزية : وهي الإطار الثالث للحركة وتتمثل مهامها في[1]:

- تنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس الثوري والخطط السياسية والتنظيمية والعسكرية والمالية الموضوعة من طرفهما، وكذلك تنفيذ البرنامج السياسي المفترض للمؤتمر العام.
- الاطلاع على المخالفات المتعلقة بالانضباط، وتطبيق النظام الأساسي واتخاذ الإجراءات اللازمة.
- قيادة العمل اليومي وتوجيه سياسات الحركة الداخلية والخارجية والسياسية والعسكرية والمالية وممارسة مسؤوليات القيادة في مختلف المجالات .
- قيادة الحركة في كل المجالات الفلسطينية والعربية والدولية الشعبية منها والرسمية .
- السهر على تحقيق التماسك داخل الحركة وعلى تطبيق النظام الأساسي .
- الدعوة لاجتماع المؤتمر العام للحركة، وإعداد جدول أعماله، وتقديم تقارير خطية وافية له عن كل النشاطات .

[1]- نفس المرجع ، ص، ص83- 84، و للمزيد حول أجهزة حركة فتح و نظمها الداخلية أنظر الملحق رقم 01.

-الإشراف على إصدار البيانات والنشرات والدراسات المركزية التي تصدر باسم الحركة .

-تشكيل محكمة أمن الحركة ووضع لوائحه الداخلية وإقرارها والمصادقة على أحكامها ويكون التصديق بأغلبية الثلثين إذا صدر الحكم بالإعدام .

-المصادقة على تعيين أعضاء المجلس العسكري الذين يتم تنصيبهم من القائد العام بأغلبية الثلثين وإعادة التصويت على عضويتهم مرة كل سنة .

-تعيين الكفاءات من الأعضاء والمراقبين التي حددها النظام في المجلس الثوري بأغلبية الثلثين .

ومنه نستنتج بان المؤتمر العام هو الطريقة الأساسية التي تنتخب فيها الحركة قادتها الذين يتولون دائرتين من دوائر صناعة القرار فيها، أي المجلس الثوري واللجنة المركزية والتي تعتبر أعلى هيئة لصناعة القرار داخل الحركة[1]. كما يبين الواقع بأن هذه اللجنة هي المحرك الأساس؛ فهي تعتبر مصدرا لكل السلطات والقرارات، وتتحكم بإدارة الأجهزة الحركية (القوات، المالية، الإعلام، التعبئة والتنظيم) وببنية الحركة من خلال تنصيبها للمسؤولين وتقديمها للموازنات لهم وتعيينها للقياديين المحليين في الأقاليم وفي المنظمات الشعبية وفي منظمة التحرير وسفارتها، وحتى من خلال تسميتها لغالبية أعضاء المؤتمر العام الذي يتم من خلاله أيضا انتخاب غالبية أعضاء المجلس الثوري وانتخاب أعضاء اللجنة المركزية، وهذه الأخيرة هي التي تسيطر على القرار السياسي والتنظيمي والمالي، وذلك عن طريق العلاقات الشخصية والنفوذ المالي، إذ تخضع القرارات لشكل من أشكال التوفيق والمساومات أو توزيع المنافع كشكل من أشكال الترضية السياسية وذلك بهدف كسب الدعم والمساندة وخلق شكل من أشكال الشللية، وبصفة عامة لا تحتكم الأطر القيادية داخل حركة فتح إلى اللوائح والقوانين الداخلية، ما أدى إلى خلل كبير في بنية الحركة التنظيمية وقاد إلى ضعف الترابط داخل فتح وتضارب الرؤى والأفكار[2].

[1]- بدون ذكر اسم الكاتب ،"هل ستكون حركة فتح، تمتما كما إسرائيل، هدف الانتفاضة المقبلة؟"، سلسلة ترجمات الزيتونة (42)، فلسطين، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ديسمبر 2009، ص3

[2] محمد شهيل يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص- ص :84-86

وفي الوقت الذي تزايدت فيه قوة اللجنة المركزية، تم تهميش المؤتمر العام الذي يمكن أصلا من إنشائها، وبسبب الوضع الذي آلت إليه الحركة والذي تم شرحه سابقا، ظهرت الحاجة إلى عقد المؤتمر السادس خلال 2009، وهو ما لم يتم منذ 1989 .

ولقد عقد المؤتمر في أوت 2009 بعد أن واجهت عملية التحضيرات له صعوبات جمة، وتأخيرات، واتهامات بالممارسة غير الديمقراطية، لفترة طويلة من الزمن قبل اجتماع ما يزيد عن 2000شخص من الوفود المختلفة في بيت لحم، إذ تنوعت الخلافات حول المؤتمر فطالت مسائل عدة، منها عدد المشاركين الذين سيحضرون حيث اختار محمود عباس ولجنة مساعدة له ما يزيد عن ثلاثة أرباع المشاركين، مرورا بمكان عقد المؤتمر نفسه، وغيرها، إضافة إلى أن حركة حماس منعت الفتحاويين المقيمين في غزة من المشاركة في المؤتمر، حيث بلغ عدد الممنوعين من المشاركة ما يزيد عن 700 اسما[1].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤتمر جاء في إطار تحديين كبيرين : الأول داخلي ويتمثل في التحدي الإستراتيجي المتمثل في فشل مشروع فتح في تحقيق الدولة والاستقلال والتحرير، إلى جانب تصاعد حركة حماس، أما الثاني فهو خارجي ويتمثل في تغير السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية واعتبارها الدولة الفلسطينية جزءا من الأمن القومي الأمريكي مما أعطى فتح أملا في الحصول على الدولة الفلسطينية، وبالتالي إنقاذها من مأزق أوسلو[2]

وفي هذا السياق، يلاحظ بأن النخبة الجديدة التي أفرزها المؤتمر هي في الأساس من أقطاب مشروع السلطة القائم على التسوية السلمية مع إسرائيل، حيث لا يوجد أحد معارض لخط التسوية، وإذا تم الأخذ بعين الاعتبار الآلية التي تم بها تشكيل أعضاء المؤتمر والزيادة الهائلة في العدد، حيث ثار جدل حول عدد الأعضاء، إذ وافقت اللجنة التحضيرية على حضور 1550

[1]- بدون ذكر اسم الكاتب ،" هل ستكون حركة فتح، تمتما كما إسرائيل، هدف الانتفاضة المقبلة"، مرجع سبق ذكره، ص3

[2]- عياد البطنيجي ،" نخبة فتح الجديدة هل تنجح في انتشال المشروع الوطني من كبوته "، في الموقع :
http://blogsstatic.maktoob.com/wpcontent/blogs.dir//89717/files//2010/03/d8aad8add984d98ad984-d986d8aed8a8d8a9-d981d8aad8ad-1.pdf
بتاريخ:8-2011-05 على الساعة : 18:00

عضوا، إلا أن أعضاء المؤتمر تم زيادتهم بقرار فردي من الرئيس أبو مازن بعدد 700 عضو ثم 250 عضوا، ليصبح عدد الأعضاء 2400 عضوا، يتبين أن حوالي 70% منهم لم يتم انتخابهم ، بل جاءوا بالتعيين عبر عملية المحاصصة والتوازنات التي أشرف على ضبطها الرئيس، فيما بدا أنها محاولة لحشد مؤيدين داعمين له في المؤتمر، وبالتالي تم تركيب المؤتمر بحسب معاييره وحساباته وتوجهاته، كونه يملك منفردا سلطة القرار والمال بالإضافة إلى الشرعيتين العربية والدولية[1] .

ويمكن تلخيص سمات النخبة الجديدة فيما يلي[2] :

أ - أنها نخبة موحدة الرؤية والأهداف تجاه القضايا الأساسية لجهة رؤية الرئيس عباس، وهي نخبة تميل إلى الارتجالية والضبابية إزاء طبيعة المجتمع المنشود أو تجاه نظامه السياسي، وتستقي رؤيتها الاقتصادية من توجهات الهيئات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) وتتأثر في المجالات الأخرى بالمحيط العربي والإقليمي .

ب - تتخذ " النخبة الجديدة" موقفا صلبا تجاه حماس، وخاصة محمد دحلان الرئيس السابق لقوات الأمن الوقائي التابعة للسلطة الفلسطينية في غزة والذي غادر القطاع في منتصف عام 2007، قبيل سيطرة حماس المنافسة على السلطة، بما أن دحلان وغيره من الجيل الجديد ليسوا مقتنعين بأن الحوار مع حماس سوف ينجح في تحقيق نتائج إيجابية .

فضلا عن ذلك ، تنضوي حركة فتح على ثلاث تنظيمات عسكرية و هي: كتائب شهداء الأقصى و التي ظهرت خلال الانتفاضة التي بدأت في سبتمبر 2000، وتبنت العمل العسكري كنهج لإجبار إسرائيل على إنهاء الاحتلال ، القوة 17 و التي تعتبر قوة أمنية خاصة بقادة منظمة التحرير الفلسطينية و التي قامت بمهاجمة أهداف إسرائيلية في بداية 1980، و"التنظيم" الذي يعتبر الجناح المسلح في حركة فتح[3].

---

[1]- نفس المرجع .

[2]- المرجع نفسه .

[3]- Aarond D.Pina, « Fatah and Hamas the New Palestinian Factional Reality », CRSreport for congress, order code RS22395, march 3, 2006, p4.

الفرع الثاني : التوجهات الفكرية و السياسية لحركة فتح :

تبنت حركة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها مجموعة من المبادئ التي تحكم نشاطها، وتتـــمثل في[1]:

1. فلسطين جزء من الوطن العربي، والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية .
2. الشعب الفلسطيني ذو شخصية مستقلة، وصاحب الحق في تقرير مصيره، وله السيادة المطلقة على جميع أراضيه .
3. الثورة الفلسطينية طليعة الأمة العربية في معركة تحرير فلسطين .
4. نضال الشعب الفلسطيني جزء من النضال المشترك لشعوب العالم في مواجهة الصهيونية والاستعمار والامبريالية العالمية .
5. معركة تحرير فلسطين واجب قومي تسهم فيه الأمة العربية بإمكاناتها وطاقاتها المادية والمعنوية كافة .
6. المشاريع والاتفاقات والقرارات التي صدرت أو تصدر عن هيئة الأمم المتحدة أو مجموعة من الدول أو أي دولة منفردة في شأن قضية فلسطين وتهدر حق الشعب الفلسطيني في وطنه باطلة ومرفوضة .
7. الوجود الإسرائيلي في فلسطين غزو صهيوني عدواني قاعدته استعمارية توسعية، وهو حليف طبيعي للاستعمار والامبريالية العالمية .
8. تحرير فلسطين والدفاع عن مقدساتها واجب عربي وديني وإنساني .
9. حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" حركة وطنية ثورية مستقلة، وهي تمثل الطليعة الثورية للشعب الفلسطيني .
10. الجماهير الثائرة التي تضطلع بالتحرير هي صاحبة الأرض ومالكة فلسطين .

[1]- مهدي جرادات ، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص-ص :183- 184

بيد أنها عمدت – أي الحركة- إلى تعديل بعض هذه المبادئ بعد إبرام اتفاق أوسلو، حيث قامت بحذف البنود المتعلقة بإزالة إسرائيل من الوجود من ميثاقها الوطني، وجاء هذا التوجه واضحا في الخطاب الذي أرسله ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية قبل وفاته إلى إسحاق رابين قبل توقيع اتفاق أوسلو تعترف فيه المنظمة بإسرائيل وحقها في العيش في أمن وسلام، ويؤكد فيه التزام المنظمة بالعمل السلمي لحل الصراع بين الجانبين ونبذ الإرهاب، وإلزام جميع عناصر المنظمة بذلك، حيث صرح بأن البنود التي تتناقض مع الالتزامات الواردة في خطابه، تعتبر لاغيه، وذلك استنادا إلى قراري مجلس الأمن 242 و 338 اللذان حظيا بالقبول الفلسطيني[1].

ومن هذا المنطلق ، يرى محمود عباس بأن عسكرة الانتفاضة وانتهاج العنف أدى إلى تدمير كامل لكل ما بنته السلطة وإعادة الاحتلال للأراضي التي تحررت بالمفاوضات والسلام، كما أنها تسببت في مضاعفة الاستيطان في الأرض المحتلة، فضلا عن هروب الاستثمارات الخاصة التي جاءت إلى مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني من الخارج، والإضرار بقضية اللاجئين، فهو يعتقد بأنه لا يمكن الوصول إلى الأهداف الفلسطينية من خلال القوة، وإنما عبر استعادة الثقة والرضا بالجانب الفلسطيني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والتمسك بالمبادرة العربية التي تبنتها قيمة بيروت في مارس 2002[2]. فالسلطة الفلسطينية تعتقد بأن انسجام خطابها مع إرادة القوة الدولية الفاعلة على المسار الفلسطيني سوف يسهل مهمتها التحريرية، ويجنبها تغيرات المواقف العربية، ولهذا تقبل بخريطة الطريق التي تطالب الجانب الفلسطيني بمطاردة القوى المعارضة للتسوية التفاوضية بمعزل عن

[1] - عبد الله أحمد محمود برهم ،" إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية إشكالية الهيكلية والبرنامج"، رسالة ماجستير مقدمة بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2008.مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007، ص91

[2] - محمد خالد الأزعر ،" السلطة الفلسطينية و انهيار عملية التسوية "، ورقة عمل منشورة قدمت في الندوة الفكرية بعنوان : ماذا بعد انهيار عملية التسوية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة، بيروت، ط1، 2004، ص- ص91- 92

الانتفاضة والعمل المسلح، ما يعني استئصال البنية التحتية للمقاومة المسلحة الفلسطينية[1]، وذلك حفاظا على التأييد الخارجي .

وتأسيسا على تلك المبادئ تسعى حركة فتح إلى تحرير فلسطين تحريرا كاملا، وتصفية دولة الاحتلال الصهيوني سياسيا وعسكريا واجتماعيا وفكريا وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة تحفظ للمواطنين الأصليين حقوقهم الشرعية دون تمييز في الدين أو العقيدة وتكون القدس عاصمة لها، كما تهدف إلى بناء مجتمع تقدمي يضمن حقوق الإنسان ويكفل الحريات العامة لكافة المواطنين، ومساندة الشعوب المضطهدة في كفاحها لتحرير أوطانها وتقرير مصيرها، إضافة إلى المشاركة الفعالة في تحقيق أهداف الأمة العربية في تحرير أقطارها وبناء المجتمع العربي التقدمي الموحد[2].

ولتحقيق هذه الأهداف، تبنت حركة فتح الحل المرحلي وطرحه في برنامج (النقاط العشر) في اجتماعات المجلس الفلسطيني عام 1974، للوصول إلى دولة مستقلة، واستمرت فتح في تبني هذا البرنامج حتى وصلت إلى طريق مسدود في عملية السلام وفشل محادثات كامب ديفيد ولقد أرادت فتح من الحل المرحلي إقامة حكومة ذاتية لمدة لا تتجاوز 5 سنوات تؤدي إلى تسوية دائمة وإلى تنفيذ قراري مجلس الأمن (242 و338) وهذا ما تضمنه اتفاق إعلان المبادئ بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن غالبية قيادات الحركة يعتبرون هذا الحل مضيعة للوقت ويؤكدون على أن أية رؤية للسلام يجب أن تنطلق على أساس الحل الشامل[3].

ولذلك تريد حركة فتح البدء بمفاوضات الوضع النهائي لمعالجة قضايا القدس الشرقية، واللاجئين، والاستيطان والحدود والمياه والأمن ويشمل الحل الشامل البنود التالية[4] :

أ - انسحاب إسرائيلي من المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشرقية .

ب - حل قضية اللاجئين استنادا إلى القرار 194 .

---

[1]- نفس المرجع ، ص-ص:106- 107

[2]- محمد شهيل يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 39

[3]- علاء لحلوح ،" موقف حركة فتح من عملية السلام في ظل الشراكة السياسية مع حركة حماس"، أوراق سياسية، رام الله : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، جوان 2009، ص5

[4]- المرجع نفسه، ص6

ت ـ تفكيك المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية لعدم شرعيتها .

ث ـ الوصول لاتفاقية سلام تضمن قيام دولة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل .

المطلب الثاني : البنية الفكرية و المؤسسية لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" :

حماس هو الاسم المختصر " لحركة المقاومة الإسلامية" وهي حركة مقاومة شعبية وطنية تؤمن بأن النهضة الإسلامية هي المدخل الأساسي لتحرير فلسطين من النهر إلى البحر[1].

وتعبر حركة حماس عن قطاع شعبي واسع من الفلسطينيين والمسلمين الذين يعتبرون العقيدة و المبادئ الإسلامية هي القاعدة التي يجب الانطلاق منها باتجاه محاربة عدو ذو منطلقات عقائدية ومشروع مضاد لكل مشاريع النهوض في الأمة[2].

ومنذ نشأتها، اكتسبت الحركة موقعا مميزا على الساحة الفلسطينية وذلك لعدة أسباب سوف يتم التطرق لها بالتفصيل في هذا المطلب.

تعرف الحركات الإسلامية بأنها تلك الحركات التي تؤمن بشمولية الإسلام لكل نواحي الحياة، وتتصدى لقيادة ما تراه جهدا لازما لإعادة تأكيد هذه الشمولية في وجه تراخي المجتمع وتقصير القيادات والمؤثرات السلبية ومكايد الأعداء[3]، ويعتبر ظهورها نتيجة طبيعة لعدم وجود التزام فعلي بتعاليم الإسلام من قبل أغلبية القادة السياسيين والحركات السياسية الرئيسية وعدم تمسكهم به عقيدة وشريعة[4].

ومن بين هذه الحركات حركة الإخوان المسلمين التي نشأت في آذار/ مارس 1928 باعتبار الحاجة إلى نظام اجتماعي لا يقوم على تقليد الغرب، بل يستمد شرعية من العودة إلى الإسلام وأن

---

[1]- بدون ذكر أسم الكاتب ،" ملف خاص عن حركة المقاومة الإسلامية حماس"، في الموقع:
www.aaqsavoice.ps
يوم 30- 01- 2011 على الساعة 11:00

[2]- المرجع نفسه

[3]- عبد الوهاب الأفندي ،" الحركات الإسلامية النشأة والمدلول وملابسات الواقع"، في الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2002، ص44

[4]- المرجع نفسه، ص45

يكون نظاما إلهيا وليس وضعيا، ولقد تميزت هذه الحركة بإمكاناتها التنظيمية وقدرتها على الانتشار داخل المجتمع وخارجه[1] .

ولقد عرف الإخوان طريقهم إلى فلسطين منذ 1946 حيث قاموا بتأسيس جماعات في عدد من الأماكن مثل : يافا، الرملة، اللد، نابلس، خان يونس، بئر السبع، الناصرة، عكا، سلوان، وأدت قدرتها على السيطرة في المنطقة إلى جانب اندلاع الثورة الإيرانية إلى ظهور التنظيمات الجهادية، تمثلت أولها في " أسرة الجهاد" التي أسسها فريد أبو مخ بمعاونة عبد الله درويش، بالإضافة إلى تنظيم " سرايا الجهاد الإسلامي"، " حزب التحرير الإسلامي"، " جماعة التكفير والهجرة"، ويوجد حاليا " حركة الجهاد الإسلامي" " وحركة المقاومة الإسلامية حماس"[2].

وتعتبر حركة حماس امتدادا لعمل الإخوان المسلمين الجهادي ضد المشروع الصهيوني منذ مشاركتهم القوية في حرب 1948، وفي عمليات المقاومة في قطاع غزة (1953- 1955)، غير أن الجديد في حركة حماس أنها[3]:

1 -حسمت حالة التقطع في الأداء الجهادي ألإخواني وحولته إلى حالة دائمة مستمرة .

2 -وفرت غطاء حركيا مقاوما لجماعة الأخوان، يتسم بالمؤسسية التنظيمية والسياسية والعسكرية وله قياداته السياسية المعلنة .

3 -نقلت الوضع الداخلي للإخوان الفلسطينيين نقلة نوعية بحيث أصبح العمل التنظيمي والتربوي والتعبوي يخدم الفعل الجهادي وإستراتيجيته المقاومة .

4 -حسم ظهور حماس حالة النقاش التي استمرت سنوات طويلة حول " جدلية الدولة والمقاومة" أي هل ينتظر الإخوان إقامة الدولة الإسلامية حتى يبدأ مشروع التحرير أم لا، وكان الحسم باتجاه أن مشروعي الدولة الإسلامية ومقاومة العدو الصهيوني خطان متوازنان مكملان لبعضهما البعض ويسيران جنبا إلى جنب دونما تعارض .

---

[1]- حيدر إبراهيم علي ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999، ص57

[2] نفس المرجع، ص81

[3]- محسن محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص 238

كما أنهى ظهور حماس الصراع بين القيادات التقليدية لحركة الإخوان المسلمين والقيادات الشابة لصالح هذه الأخيرة التي كانت تريد الانخراط في الصراع ومقاومة الاحتلال، ذلك لأنها عايشت النضال ضده في الجامعات والسجون واحتكت بالعناصر الوطنية وتأثرت بها، ولقد قدمت الانتفاضة دعما كبيرا لهذا التوجه، حيث باشرت هذه القيادات العمل الوطني وقامت بتأسيس جهازها العسكري باسم " كتائب عزا لدين القسام" ومواجهة الاحتلال مما أكسبها تأييدا جماهيريا واسعا وشرعية وطنية داخل المجتمع الفلسطيني[1] .

وفي 15 ديسمبر 1987، قامت حركة حماس بتوزيع بيانها التأسيسي، وعلى الرغم من أن هذا الأخير يحمل تاريخ 14 فيفري 1988، إلا أنها تعتبر يوم 8 ديسمبر 1987 هو يوم تأسيسها الفعلي[2]. حيث وعدت بالرد الانتقامي على سلطات الاحتلال بعدما أقدم أحد سائقي الشاحنات اليهود على قتل أربعة عمال فلسطينيين دهسا في 6 ديسمبر 1987، وهذا الحادث هو الشرارة الأولى التي استغلتها الحركة لإعلان ميلادها، وساعد اندلاع الانتفاضة الأولى في 8 ديسمبر 1987 على اتساع دائرة عملها ومعرفة الشارع الفلسطيني والعربي بها[3].وتجدر الإشارة إلى أن حركة حماس استندت منذ البداية على أسس إيديولوجية وحركية وشعبية صلبة مكنتها من مواجهة ضربات الاحتلال والسلطة الفلسطينية، وساعدها على ذلك مجموعة من العوامل والتي تتمثل في[4] :

1 -عراقة وقدم التنظيم الإخواني الفلسطيني، إذ أنه أقدم تنظيم حركي فلسطيني لا يزال يحتفظ بفعاليته على الساحة .

2 -تراث الإخوان المسلمين العالمي الفكري والدعوي والتربوي الضخم الذي أنتجته مدرسة الشيخ حسن البنا، ومفكروها في بلدان العالم منذ الثلاثينيات، مما ساعدها في تحديد الرؤية والأولويات والمواقف منذ مراحل مبكرة من نشأتها .

---

[1]- عبد الله أحمد محمود برهم ،، مرجع سبق ذكره، ص- ص 67- 68

[2]- خليل أحمد خليل، ملحق موسوعة السياسة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2004، ص320

[3]- هشام الصادق ،مرجع سابق ذكره، ص 97

[4]- محسن محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص 238

3 -استناد الإخوان إلى ماضي جهادي مقاوم يفخرون به منذ 1948 .

4 -شمولية دعوة الإخوان وتكاملها بحيث لم ترتكز على مشروع المقاومة العسكرية فقط وإنما مثلت دعوة إصلاح ومدرسة تربوية وهيئة اجتماعية خيرية وتغلغلت في أوساط الناس، حيث استفادت من هذه الأنشطة في تجنيد عناصرها وتحديد نفسها، مما جعل أمر اقتلاعها يكاد يكون مستحيلا .

ولقد كانت نشأة حركة حماس نتاجا لعدة عوامل تتمحور حول التطورات السياسية التي شهدتها القضية الفلسطينية وتطور الصحوة الإسلامية في فلسطين، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية[1]:

1. ضعف منظمة التحرير الفلسطينية التي نشأت كرد فعل على هبوط سقف المطالب العربية بخصوص القضية الفلسطينية بعد هزيمتي 1948 و1967، بيد أنها لم تتمكن من تحقيق أهدافها في ظل تراجع الاهتمام العربي بالقضية، توقيع اتفاقية كامب ديفيد، الاجتياح الصهيوني للبنان وحصار بيروت سنة 1982 دون أي رد فعل عربي حقيقي مناهض للوضع، ولقد أدت هذه العوامل إلى تدعيم المواقف المؤيدة لقبول أطروحات التسوية التي تتضمن التنازل عن قضايا جوهرية تمثل أساس الصراع، حيث تطالب بالاعتراف بإسرائيل وحقها في الوجود، إلى جانب التنازل عن جزء من الأراضي الفلسطينية . وهو ما حدث بالفعل فأدى إلى تراجع إستراتيجية الكفاح المسلح .

2. تراجع مكانة الاتحاد السوفيتي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ما أثر سلبيا على الموقف السياسي للحكومات العربية وغالبية الفصائل الفلسطينية من الصراع، بالإضافة إلى تزايد الدعم الأمريكي لإسرائيل، حيث وقع الطرفان معاهدة التعاون الإستراتيجي سنة 1981 الذي تم خلاله ضم مرتفعات الجولان السورية المحتلة وتدمير المفاعل النووي العراقي، إلى جانب اتساع مدى التطرف الصهيوني مع هيمنة أحزاب اليمين على سياسة وإدارة الكيان نمو وتطور الحركة الإسلامية

[1]- بدون ذكر اسم الكاتب،" ملف خاص عن حركة المقاومة الإسلامية حماس" ، مرجع سبق ذكره .

في المنطقة العربية عامة وفي فلسطين خاصة خلال الأربعينيات، والتي ارتأت حتمية خلق مشروع فلسطيني إسلامي جهادي لمواجهة ما شهدته القضية الفلسطينية من تراجع إلى أدنى سلم أولويات الدول العربية وقبول التعايش مع المشروع الصهيوني حيث اقتصر الخلاف على شروط هذا التعايش، فظهرت أسرة الجهاد عام 1981، ومجموعة الشيخ أحمد ياسين عام 1983 وغيرها ومع نهايات 1987 كانت الظروف ملائمة لبروز مشروع جديد يواجه المشروع الصهيوني وامتداداته ويقوم على أسس جديدة تتناسب مع التحولات الداخلية والخارجية، فكانت حركة المقاومة الإسلامية " حماس" التعبير العملي عن تفاعل هذه العوامل .

الفرع الأول : البنية التنظيمية لحركة حماس :

لقد فرض واقع الاحتلال على حماس أن يكون لها امتداد خارجي يعمل كدرع لها، وهو ما أدى إلى تقاسم الداخل والخارج صنع القرار بآلية عمل معقدة لكنها تكفل المشاركة الكاملة للطرفين ولمختلف الأجهزة في صناعة السياسات والقرارات الرئيسية بوصفها ضمانا للحفاظ على الحركة موحدة القيادة[1]، حيث تتكون من :

- **المكتب السياسي** : ويتكون من ممثلين في الشؤون العسكرية، الشؤون الخارجية، المالية، الدعاية، والأمن الداخلي[2] .
- **مجلس الشورى** : يرتبط بالمكتب السياسي، ويعنى بوضع السياسات العامة، ويفر الخطط والموازنات،

وتوفير الإسناد الشرعي والأخلاقي لنشاطات الحركة وقراراتها السياسية، ويمثل فيه الداخل والخارج، كما يقوم بانتخاب المكتب السياسي[3].

[1]- تيسير فائق محمد عزام ،" التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية حماس وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة (1993- 2007)"، رسالة ماجستير مقدمة بكلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2007، ص52

[2] -Sherifa Zuhur,Hamas and Israel Conflicting Strategies of Group - Based Politics . The United States of America: strategic studies institute, December 2008, p 53.

[3]- تيسير فائق محمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 52

وهذا إلى جانب الجناح العسكري الذي يعرف باسم كتاب عز الدين القسام والذي يلتزم بأي قرار يتخذه الجناح السياسي، بيد أن الحركة حرصت على فصل الجناح العسكري عن باقي الأطراف التنظيمية، الأمر الذي جعل للجناح قيادة عسكرية مستقلة، تستطيع ممارسة العمل وإصدار القرارات في حال انقطعت عن القيادة السياسية، وهو ما تم بالفعل على مدار تاريخ الحركة حيث تواصل العمل العسكري في ظل غياب القيادة السياسية في السجون أو الإبعاد، كما أن اعتماد الحركة على مبدأ الشورى ومشاركة الرأي مع الآخرين قلص من مساحة الخلاف داخل الحركة، وعزز وحدتها الداخلية[1].

والثابت أن آلية صنع القرار الحقيقي داخل حماس، وطبيعة الرابطة التنظيمية التي تنظم كل أجهزتها، والكيفية التي تلتئم فيها الحركة سياسيا وعسكريا وتنظيميا، قد بقي غامضا، حيث حرصت الحركة على عدم الكشف عن مثل تلك الأمور لأسباب أمنية، فالحركة ليس لديها الاستعداد لتبان نظامها الداخلي في الظروف الحالية، وقد يكون هذا الغموض من أسباب امتلاك الحركة لخيارات مفتوحة في التعامل مع الظروف المتغيرة سياسيا وأمنيا[2].

وبخصوص قيادة الداخل فإنها توصف بأنها تيار سياسي يدعو إلى أن تصبح الحركة طرفا مؤثرا في إطار نظام ديمقراطي تعددي، وبخاصة أنها شبت في مناخ سياسي رغم كونه تحت الاحتلال، إلا أنه في الوقت نفسه منحها مساحة سياسية أكبر في التعاطي مع القضايا الوطنية، ونتيجة لذلك فإنها تبدي حرصا أكبر من قيادة الخارج في الانفتاح على السياسة، فيما ينظر إلى الأخيرة بأنها تؤيد المقاومة والعمل السري وتتلقى دعما من إيران وسوريا، الأمر الذي يؤثر على شكل علاقة حماس مع السلطة وإسرائيل[3]. و يبين الجدول التالي الأجهزة التي يتكون منها كل جناح :

---

[1]- نفس المرجع، ص 53
[2]- المرجع نفسه، والصفحة نفسها
[3]- المرجع نفسه ، ص54

الجدول رقم 01: أجهزة الجناحين السياسي و العسكري لحركة حماس[1]

الجناح السياسي	الجناح العسكري
1-أجهزة خاصة بالنشاط الدعوي و السياسي: -المركز الإسلامي الذي يهتم بالنشاطات الاجتماعية كالمساجد، المدارس، المستشفيات و العيادات. -الجامعة الإسلامية. -مؤسسات و مصالح متواجدة بالضفة الغربية. -حزب الخلاص الوطني الإسلامي. -لجان الضواحي (5 منها في الضفة الغربية و 7 في قطاع غزة) ، و التي تقوم بمهام المكتب السياسي على المستوى المحلي، و تتولى المهام المالية ،التعليم،شؤون المساجين، المطبوعات و الأمن.	1-الجهاز العسكري: و يعرف أعضاؤه باسم"المجاهدون الفلسطينيون"، أسسه الشيخ أحمد ياسين و أعيد تنظيمه في صيف 1991 تحت اسم "كتائب عزالدين القسام" و التي تعمل وفق إستراتيجية ثلاثية تقوم على: -ترسيخ الجهاد في فكر الفلسطينيين . -محاربة الاحتلال و العنف الصهيوني. -تحرير فلسطين. تنقسم هذه الكتائب إلى 12 وحدة عسكرية، و تتكون كل واحدة منها من 3 إلى 5 رجال، إلى جانب 5 وحدات إضافية احتياطية.تقوم كل وحدة بعملية واحدة في السنة ما يسمح بإطلاق هجوم واحد كل شهر.هذه المدة التي تفصل بين عملية و أخرى بالنسبة للوحدة الواحدة تسمح بالتحضير الدقيق للعمليات المقبلة. إلى جانب كتائب عبد الله عزام و هي وحدات غير معروفة، يرى البعض بأنها نتجت عن إعادة بناء كتائب عزالدين القسام، و يرى آخرون بأنها ترتبط بها و تعمل في الضفة الغربية أين يقل تأثير حركة حماس و لهم ارتباط بحركة الإخوان المسلمين.
2-أجهزة خاصة بالنشاط العسكري و هي : -جهاز الأحداث: يهتم بتحضير و تسيير الأحداث (مظاهرات، جنائز الشهداء، إضرابات...)، إعلام السكان و نقل انفعالات الشعب لصناع القرار حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. -الجهاز الإعلامي: مهمته قياس ردود الأفعال الدولية بشأن الأحداث الأخيرة، تحرير الوثائق ذات الاستعمال الداخلي (كالدراسات) أو الخارجي و التي تندد بالأفعال الإسرائيلية ، و تحديد الحاجة إلى إرسال بعثات لحضور المؤتمرات. -جهاز الأنصار: يتولى تجنيد مؤيدي الحركة من غير أعضائها الذين يريدون مساعدتها في بعض نشاطاتها.	2-جهاز الأمن: و يعرف باسم "مجد"، يختص بالاستعلامات و أمن المنظمة، مهمته مواجهة التصفيات و حماية الأعضاء، كما يعتبر جسرا يربط بين النشاطات السياسية و العسكرية و المعلومات السرية.

[48]-Pierre-Alain Clément, « Note de Recherche sur le Hamas », http://www.dandurand.uqam.ca/uploads/files/publications/rflexions/fich_hamas_clémentpdf. 26/10/2011 à 21:30

إن فهم عملية صنع القرار داخل تنظيم حماس صعب نسبيا، لأنه يتمتع بنظام صارم، محكم، سري، منضبط، كما أنه من الصعب قياس التأثير الخارجي المفترض عليه من إيران وسوريا رغم تأكيدات الحركة بأن قرارها مستقل .

فإيران تساند القضية الفلسطينية، ولقد عبرت عن ذلك من خلال إغلاقها للسفارة الإسرائيلية، وفتح سفارة فلسطينية مكانها مباشرة بعد سقوط الشاه في مارس 1979، إلى جانب السماح بتشكيل مؤسسات حكومية وغير حكومية تعمل على جمع المساعدات لصالح الشعب الفلسطيني، إضافة إلى تصريحاتها بشأن القضايا الفلسطينية خاصة قضية القدس[1]. ولقد قدمت إيران الدعم المالي للحركة وقام حزب الله بتدريب 415 من أعضائها، وهم أولئك الذين تم طردهم إلى مرج الزهور من قبل إسرائيل عام 1995، وسمحت إيران لحماس بفتح مكتب لها في طهران من أجل ممارسة نشاطاتها السياسية والدعائية، وبعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية الثانية 2006، زاد التعاون بين الطرفين، خاصة بعد تعرضها للحصار حيث صرح إسماعيل هنيه بأن إيران تشكل عمقا إستراتيجيا للفلسطينيين، وهو ما يعتبر التصريح الأول من نوعه عن وجود دعم إيراني للحركة من قبل أعضائها، وبحسب بعض المحللين فإن إيران تعمدت تعزيز هذه العلاقة حتى تكون لها الكلمة الأخيرة في المسائل المتعلقة بإسرائيل كما هي بالنسبة لعلاقتها مع حزب الله تجاه لبنان[2]. غير أن حركة حماس تحرص على أن لا يؤثر هذا التقارب على علاقتها مع مصر، الأردن ودول عربية أخرى .

أما بالنسبة لسوريا، فقد سمحت لحماس بفتح مكاتب لديها، وإصدار أدبياتها هناك بالإضافة إلى التدريب والتخطيط[3]، فهي تؤكد دائما دعمها للمقاومة وذلك على الرغم من المعارضة الأمريكية والتي تبينت من خلال ما جاء على لسان المتحدثة باسم البيت الأبيض" نانسي بيلوسي" والتي طالبت سوريا بالتوقف عن دعم الحركات الإرهابية، كشرط لتحسين علاقتهما أو

[1] -sidd harth Ramana, "The Hamas- Iranian relationship and its transnational impact", in : http://world analysis.net/modules/news/article.php?storyid=235.
On: 10/05/2011 at 18:30
[2] -I bid
[3] -I bid

حتى تكون شريكا في المفاوضات مع إسرائيل، وهو ما قوبل برفض سوري حيث ذكرت "بثينة شعبان" بأن سوريا لن تتخلى عن حماس والمطالبة بذلك تشبه مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بالتخلي عن إسرائيل[1].

تقود حركة حماس شبكة من الخدمات الاجتماعية بهدف تحسين أوضاع الفلسطينيين، حيث تعمل من خلال ذلك على دعم المستشفيات، المدارس، المساجد، الأيتام، توزيع الغذاء ومساعدة عائلات الأسرى الذين بلغ عددهم حوالي 10000 أسير خلال السنوات الأخيرة، ما جعلهم يشكلون قوة سياسية هامة، مقابل عجز السلطة الفلسطينية عن تقديم مثل هذه المساعدات[2].

وتتلقى حماس التمويل المالي من طرف الفلسطينيين المقيمين في الخارج، وبشكل سري من قبل بعض الدول العربية النفطية كالمملكة العربية السعودية، البحرين، الكويت، كما تمتلك حركة حماس القدرة على استبدال قياداتها الذين تستهدفهم إسرائيل ومعالجة الخسائر الناجمة عن ذلك[3].

لقد نجحت حركة حماس في إحكام سيطرتها على مفاصل الحكم في غزة ، سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية ، أو فيما يتعلق بسلامة الناس و البنية التحتية العامة، وذلك نتيجة لما أظهرته وزارات ووكالات غزة من مستويات عالية من التنظيم والتنسيق وتبادل المعلومات، والدعم المتبادل، وفي معظم الأحيان، يدار عمل الوزارات والوكالات المختلفة بدعم من مؤسسات حماس الأساسية: جهاز العمل الجماعي، لجان المصالحة الشعبية، وقسم الدعوة، والجهاز الأمني في الحركة، وجناحها العسكري، كتائب عزالدين القسام، ويجمع براء محليون أن مجلس شورى حماس في غزة، والذي يختار عبر انتخابات داخلية دورية، يمثل حكومة الظل، وهو ما يجعل سياسات الحكومة في انسجام مع جدول أعمال حماس الأشمل، ويقوم بالإشراف على تسيير المباحثات السياسية الداخلية، مستفيدة من جهاز إداري متكامل، يتمتع بالكثير من المهارات الإدارية والتقنية، والأطر

---

[1] - I bid

[2]- I bid

[3] - I bid

التنظيمية و الذي طورته حركة فتح مستعينة بالمساعدات المالية و التقنية ، و قامت حركة حماس بتنشيطه بطريقة أكثر تماسكا و فاعلية و إيجابية ، بمساعدة موظفي السلطة الفلسطينية الذين رفضوا قرار الحكومة في الضفة الغربية ، و استمروا في مزاولة أعمالهم ، غير أن حكومة هنية عززت هذا الجهاز باستقطاب أكبر عدد من خريجي الجامعات من المنتمين لحركة حماس ، كما سارعت إلى تنظيم برامج تدريبية من أجل تشكيل كادر محترف[1].

أما على المستوى الاقتصادي فقد طورت غزة اقتصادا فريدا من نوعه يستند إلى ثلاث مصادر أساسية هي : التهريب عبر الأنفاق ، و المساعدات و المعونات الشهرية التي تقدمها حكومة فياض و التي تبلغ حوالي 65 مليون دولار ، و تدفع للموظفين و لتشغيل محطة الطاقة ، بالإضافة إلى الخدمات و الرواتب المقدمة من المنظمات غير الحكومية و على رأسها الأونروا، و في سنة 2010 بلغت الميزانية المعلنة لحكومة هنية حوالي 540 مليون دولار، كما تجني حكومة حماس الجزء الأكبر من مدخولها عبر المصادر الخارجية مثل إسهامات جماعة الإخوان المسلمين ، وما تحصله لجان الزكاة ، بالإضافة إلى تلقيها جزءا من المساعدات التي يعتقد أنها تصل لقيادة حماس في كل من دمشق و طهران، و قد لا تتيح هذه المساعدات إيجاد استثمارات مهمة في أعـــمال البنية التحتية ، غير أنها كافية لتغطية الميزانية الشهرية للحكومة التي تبلغ 96 مليون شيكل إسرائيلي (25.5 مليون دولار) يذهب 70 مليون شيكل منها لدفع الرواتب ، و 20 مليون شيكل كلفة تشغيلية إدارية ، و 6 ملايين شيكل كمعونات بلدية[2] .

كما أدت التحديات المحلية الداخلية إلى تسريع تحقيق هدف حماس المتمثل بأســـلمة المجتمع، حيث بذلت جهودا حثيثة في السيطرة على البنية التحتية الإسلامية، وتشديد السيطرة على المساجد وتعيين خطباء ينتمون إلى حركة حماس بشكل حصري، والإمساك بأمور لجـــان الزكاة، كما أن أعضاء الحكومة وأجهزتها ، يصدرون بشكل دوري توجيهات جديدة تتجه بالمجتمع نحو المزيد من

[1] - يزيد الصايغ ، "ثلاث سنوات من حكم حماس في غزة" ، سلسلة ترجمات الزيتونة رقم 53 ، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، ماي 2010، ص-ص :3-4.

[2]- المرجع نفسه ، ص:9.

الأسلمة ، ففي صيف 2009، أطلق وزير الداخلية "فتحي حمد" ، حملة فرض من خلالها على النساء ارتداء الحجاب ، و فصل بين الجنسين على الشواطئ، و في بدايات فبراير/ فيفري 2010، دعا "حمد" ، بمباركة من قسم الدعوة في الحركة ، للسيطرة على كل المؤسسات و ليس فقط المساجد ، مشيرا إلى نية لأسلمة منظمة تشمل كل المؤسسات الحكومية ، بدءا من وزارته، وعندما أثارت هذه التدابير استياء عاما ، كما حصل عند إلزام المحاميات ارتداء الحجاب في المحاكم، تراجعت الحكومة عنها ، و عمدت إلى تبني خطوات لاحتواء الضرر ، غير أن ذلك لا يعني أنها تراجعت عن جميع ما حققته ، فعلى سبيل المثال ، أنذرت الأجهزة الأمنية المنظمات الأهلية غير الحكومية ، بعدم القيام بنشاطات مشتركة تضم ذكورا و إناثا معا ، تحت طائل دفع غرامات[1].

و بالنسبة للجانب الأمني ، فقد قامت الحركة بتأسيس أجهزة أمنية في الظل ، ثم قامت لاحقا بمعالجة الأخطاء التي ارتكبتها حركة فتح في الحكم ، و التي كانت قد دمجت كل الوكالات الأمنية للسلطة الفلسطينية ، و على عكس حركة فتح ، مارست حماس سيطرة فعالة على وزارة الداخلية بكافة فروعها بأقسامه العملياتية والمدنية على حد سواء، مظهرة الانسجام والتوافق كأولوية معلنة، وهذا لم تستطع إن تحققه بعد نظيرتها في الضفة الغربية. وإدراكا منها لعمق الاستياء الشعبي من غياب القانون وانتشار السلاح قبل استيلاء الحركة على القطاع، ركزت حكومة حماس جهودها على الأمن بشكل متواصل، ففرضت سـيطرة النظام و القانون على القطاع ولو عن طريق اسـتخدام القوة[2].

[1]-نفس المرجع ، ص-ص:7-8.
[2]- المرجع نفسه ، ص:5.

الفرع الثاني : التوجهات الفكرية و السياسية لحركة حماس :

ترى حركة حماس بأن فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة لا يصلح التفريط بها، أو التنازل عنها أو عن أي جزء منها، فقضية فلسطين هي قضية إسلامية أساسا، وهي أمانة في عنق كل مسلم وتحريرها فرض عين على كل مسلم حيثما كان، ولهذا من الضروري توسيع دائرة الصراع ضد المشروع الصهيوني إلى الإطارين العربي والإسلامي، لأن تحرير فلسطين لن يتم إلا بتضافر جهود المسلمين جميعا، والإسلام هو المؤهل الوحيد لتفجير طاقات الأمة وتحرير الأرض المقدسة، هذا بالإضافة إلى أنها تؤمن بأن المعركة مع العدو الصهيوني هي معركة وجود وليس معركة حدود وأنها معركة تتوارثها الأجيال وهي صورة من صور الصراع بين الحق والباطل[1].

وتصر حركة حماس على عدم الاعتراف بإسرائيل وبالاتفاقيات المبرمة معها وتؤمن بالكفاح المسلح "الجهاد" كوسيلة إستراتيجية لمحاربتها حيث تنظر إلى إسرائيل على أنها جزء من مشروع استعماري غربي صهيوني يهدف إلى تهجير الفلسطينيين من ديارهم وتمزيق وحدة العالم العربي[2]، أما فيما يتعلق بمشاريع التسوية فهي ترى فيها تسليمات بحق العدو في الوجود في فلسطين، وتنازلا عن حق العودة وحق تقرير المصير ولقد عبر ميثاقها صراحة عن هذا الموقف في المادة الثالثة عشرة والتي تنص على أن المبادرات وما سمي بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية تتعارض مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية جزء من دينها[3].

ولقد أكدت حماس بأنها ليست ضد مبدأ السلام ولكنها مع السلام العادل الذي يعيد الحقوق للشعب الفلسطيني ويمكنه من ممارسة حقه في الحرية والعودة والاستقلال وتقرير المصير، فهي ترى بأن الاتفاقات التي تم التوصل إليها لا تلبي طموحات الشعب الفلسطيني ولا تستجيب

---

[1]- أنظر: الملحق رقم 02 ، ص 156

[2]- هشام الصادق، مرجع سابق ذكره، ص98

[3]- قصي أحمد حسن حامد، "دور الولايات المتحدة الأمريكية في أحداث تحول ديمقراطي في فلسطين ولاية جورج بوش الابن 2001- 2006"، رسالة ماجستير مقدمة بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008، ص59

للحد الأدنى من تطلعاته، فهي اتفاقات غير عادلة، كما ترى بأن مبدأ التسوية يحمل في طياته الاعتراف بإسرائيل وهو ما يدخل في دائرة المحظور في الفقه الإسلامي[1]. ولهذا ترفض الحركة الانضمام إلى حكومة وحدة وطنية فلسطينية تعترف بإسرائيل وبالاتفاقيات المبرمة معها والتي ترى بأنها شكلت عبئا على كل مناحي الحياة الفلسطينية[2].

ولقد قامت بتحويل ملف المفاوضات إلى منظمة التحرير الفلسطينية، حيث قبلت و للمرة الأولى في التاريخ الفلسطيني بأن يقوم الرئيس محمود عباس باجراء مفاوضات مباشرة مع الدولة العبرية مستندين على اتفاقية المصالحة الفلسطينية التي تم توقيعها في 4 ماي/أيار 2011، و التي منح فيها رئيس المكتب السياسي لحركة حماس "خالد مشعل" مدة عام للرئيس محمود عباس لمتابعة المفاوضات مع الجانب الاسرائيلي، و لكنها في الوقت نفسه تصر على عدم مع الدولة العبرية إلا في حالة انسحاب الأخيرة من الضفة الغربية و تحرير السجناء المتواجدين في سجون الاحتلال أو في سجون السلطة[3].

أضف إلى ذلك أن الحركة تعتبر بأن السلطة الفلسطينية والتي نتجت عن اتفاقات أوسلو هي صيغة مضللة وجدت لتصفية القضية الفلسطينية، وتوفير الأمن لإسرائيل على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، فقد وجدت لتكون " شرطيا" يحافظ على أمن الاحتلال، لذا فإن الحركة تتمسك بمعارضتها لهذا الاتفاق وترى في إسقاطه أولوية تندرج ضمن أهدافها وغاياتها[4]. و في هذا الشأن ورد في الميثاق ما يلي:

" منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه. فوطننا واحد ومصابنا

---

[1]- هشام الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 98

[2]- أيمن محروس، " حكومة الوحدة الوطنية الطريق الصعب"، دراسات إستراتيجية، الجزائر، مركز البصرة لبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد03، فيفري 2007، ص86

[3]Laetitia Seurat,¨Reconnaissance de l'Etat Palestinien Negociation de Paix avec Israel le Hamas entre Strategies Internes et Externes¨,
http://www.ceri_sciences_po.org le 30/10/2011 à 21:00

[4]- قصي أحمد حسن حامد، مرجع سبق ذكره، ص- ص :59- 60

واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك. وتأثرًا بالظروف التي أحاطت بتكوين المنظمة، وما يسود العالم العربي من بلبلة فكرية، نتيجة للغزو الفكري الذي وقع تحت تأثيره العالم العربي منذ اندحار الصليبيين، وعززه الاستشراق والتبشير والاستعمار، ولا يزال، تبنت المنظمة فكرة الدولة العلمانية وهكذا نحسبها. والفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة، وعلى الأفكار تُبنى المواقف والتصرفات، وتتخذ القرارات. ومن هنا، مع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية – وما يمكن أن تتطور إليه – وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا ومن فرّط في دينه فقد خسر. ﴿ومَنْ يَرْغبْ عَنْ مِلّةِ إبْرَاهِيمَ إلاّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة: 130)..."[1].

وعلى ضوء هذه المواقف، واجهت الحركة بعد تشكيلها الحكومة دون مشاركة قوى أخرى مقاطعة وحصار دولي وإقليمي، واشترط المجتمع الدولي على الحكومة الفلسطينية عددا من الشروط لرفع الحصار عنها وهي : الاعتراف بدولة إسرائيل، نبذ العنف، والاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين .

إلا أن حركة حماس لم تستجب للمطالب الدولية وشددت على رفضها الاعتراف بإسرائيل مؤكدة على مواقفها السابقة، واعتبرت أن الحل الأفضل للعلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين هو وجود هدنة بين الطرفين تحدد بسقف زمني بحيث تنسحب إسرائيل من المناطق الفلسطينية التي احتلتها عام 1967 وتفكك المستوطنات، وتطلق سراح المعتقلين في المعتقلات الإسرائيلية، بدورها توقف حركة حماس العمل المسلح ضد إسرائيل[2].

وترجع فكرة الهدنة إلى أطروحات الشيخ أحمد ياسين والدكتور محمود الزهار، ولقد طرح الشيخ أحمد ياسين هذه الفكرة بعد إطلاق سراحه في سبتمبر 1997 كمدخل ديني شرعي، حيث

[1] -أنظر الملحق رقم 02، ص164.
[2]- علاء لحلوح، مرجع سابق ذكره، ص 4

وردت في القرآن الكريم وفي سنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم . خاصة في صلح الحديبية سنة 628م والتي منح خلالها 10 سنوات كهدنة مع قريش[1].

ويتلخص اقتراح الزهار فيما يلي :[2]

1 -اعتبار اتفاقية أسلو أمر واقع يجب التعامل معه .

2 -انسحاب إسرائيل من الأراضي التي تم احتلالها في عام 1967 خاصة القدس .

3 -توضع الأراضي المحتلة تحت وصاية الأمم المتحدة .

4 -يختار الفلسطينيون ممثليهم من الداخل والخارج دون أي تدخل أو معرضة من الجانب الإسرائيلي .

5 -تبدأ المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية مع احترام كل المسائل العالقة .

6 -قبول حماس بالعملية السلمية شرط انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة سنة 1967.

وبعد تشكيل الحكومة تداولت وسائل الإعلام تصريحات مختلفة لقادة حماس حول الهدنة، وكان أبرزها ما سمته الصحافة المحلية " وثيقة الدكتور أحمد يوسف" مستشار رئيس الوزراء التي دعت لانسحب إسرائيل من المناطق الفلسطينية ووقف العنف لمدة 5 سنوات، ووقف أعمال الاستيطان، وردا على هذا الرأي ترى حركة فتح في الهدنة التي تنشدها حماس من إسرائيل تكريسا للحكم الذاتي ، فبدلا من أن يكون مؤقتا يصبح أبديا، كما ترى فتح أن الهدنة هروب إلى الأمام تلجأ إليه حماس كلما واجهت صعوبات أو تحديات[3].

---

[1]–Muslih Muhmmad, Foreign Policy of Hamas, New York: council of foreign Relation, 1999; p-p 30- 31

[2] – I bid

[3]- علاء لحلوح، مرجع سبق ذكره، ص 4

المبحث الثاني : أسباب غياب الثقة :

على الرغم من أن حركتي فتح وحماس قد خاضا العديد من تجارب الحوارات والاتفاقات السابقة، إلا أن هذه الأخيرة لا تشكل دافعا للثقة . فالكثير من عناصر حماس يرى أن فتح لا زالت محكومة بعقلية الهيمنة واحتكار السلطة، وعدم توفير فرصة حقيقية لإعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، كما أنهم لا يثقون بقيادة حركة فتح للمسار السياسي الفلسطيني، خصوصا بعد حجم التنازلات والاعترافات بـــــ" إسرائيل" والتنسيق الأمني معها، وتوقيع اتفاق أوسلو وتبعاته إلى جانب اتهام العديد من العناصر القيادية لفتح بالفساد وتشرذم حركة فتح وترهلها، مما يصعب على فتح ضبط عناصرها في حال أي اتفاق مع حماس، وفي المقابل لا يثق الكثير من عناصر فتح بقيادة حركة حماس للمسار السياسي الفلسطيني، ويتهمونها بعدم الواقعية والتسبب في تشديد الحصار على الشعب الفلسطيني، وعدم امتلاك حلول عملية للتعامل مع مشكلات الشعب وهمومه، وبتعطيل مسار التسوية وفي هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى هذه المتغيرات بالتفصيل من خلال المطالب التالية :

- المطلب الأول : ارتباط حركة فتح بالسلطة الوطنية .
- المطلب الثاني : ارتباط حركة حماس بإيديولوجيتها.

المطلب الأول : ارتباط حركة فتح بالسلطة الوطنية :

تتميز حركة فتح بعدم تبنيها لمنهج فكري محدد، أو لفكر إيديولوجي واحد، يلزم جميع الأفراد بتبنيه، وذلك لتجميع الفلسطينيين وكل القوى الراغبة في دعم القضية الفلسطينية[1]، ولكن هذه الخاصية جعلت إمكانية التغير والتحول لدى الحركة أكبر وذلك لعدم التزامها بقوالب فكرية تحد من قدرتها على التغير والمناورة، وهو ما يعتبر نقطة ضعف قادت الحركة إلى سلسلة من التحولات وصلت إلى حد التنازلات وذلك بسبب عدم وجود سقف أو محدد إيديولوجي يمنع الحركة من الوصول إلى هذه المرحلة[2]، حيث وضعت ثقلها في العملية السلمية وتم توقيع اتفاق أوسلو الذي تشكلت بموجبه السلطة الوطنية الفلسطينية ومنذ ذلك الوقت لم يتضح الخط الذي

[1]- محمد شهيل يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 43
[2]- المرجع نفسه، ص45

ستنتهجه الحركة من حيث كونها حركة تحرر وطني أو حركة بناء دولة أو الاثنتان معا، نظريا كانت معظم الأصوات تنادي بدمج المهمتين معا، إلا أن الواقع كان يبين الكثير من الناقض بينهما، خاصة وأن لكليهما استحقاقاته ومتطلباته . فلقد اتضح بان حركة مثل حركة فتح يصعب عليها المواءمة بين هذين الاستحقاقين،

الفرع الأول : انتشار الفساد السياسي :

والمحصلة كانت تماهي فتح مع السلطة وأصيبت بتشوهاتها من علاقات البيروقراطية والترهل والفساد[1]، وذلك لكونها تحتكر معظم المناصب الهامة فيها . وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى المشاكل التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية والتي أثرت على الحركة ما أدى إلى تناقص شعبيتها .

يمكن تعريف الفساد السياسي بأنه خروج عن القوانين والأنظمة، أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية، مالية وتجارية، أو اجتماعية لصالح فرد أو جماعة معينة[2]. ومن ابرز السلوكيات التي تعبر عن ظاهرة الفساد الرشوة، المحسوبية، المحاباة، الابتزاز و نهب المال العام.

وهناك من يرى بأن هذه السلوكيات السالفة الذكر تندرج فـــي إطار ما يسمى بـــــ "الفساد الأصغر" بينما يشير نوع أخر وهو "الفساد الأكبر" إلى ذلك الذي يرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات وتجارة السلاح والمخدرات والأشغال العمومية، والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية المتعددة الجنسية[3].

أ صور الفساد السياسي في النظام السياسي الفلسطيني:

تتمثل أبرز صور الفساد في النظام السياسي الفلسطيني في استخدام الوظيفة العامة من قبل شخصيات متنفذة للحصول على امتيازات خاصة، والتي تتمثل في احتكار بعض خدمات ومشاريع البنية التحتية، أو الوكالات التجارية للمواد الأساسية من قبل هذه الشخصيات والحصول

---

[1]- نفس المرجع ، ص87

[2]- ناجي عبد النور ،"الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد السياسي" ، مجلة العلوم القانونية والإدارية، تلمسان، كلية الحقوق، جامعة أبوبكر بلقايد، العدد 5، 2007، ص56

[3]- أحمد الفقيه، " العلاقات الاستلزامية والطردية بين الفساد الفكري النخبوي والحكم الصالح "، مجلة العلوم القانونية والإدارية، مرجع سابق ذكره، ص25

على تراخيص وإعفاءات ضريبية أو جمركية لأشخاص أو شركات غير مؤهلة بشكل غير نزيه وذلك لاسترضاء أشخاص في السلطة أو لتحقيق مصالح متبادلة ومن أمثلة ذلك إدخال موارد أو سلع وإعفائها من الجمارك ثم بيعها في الأسواق كما حصل بشأن الأدوية التي أدخلتها أحدى الشركات من مصر إلى قطاع غزة باعتبارها تبرعات من نقابة الصيادلة في مصر، أعفيت من الضرائب والجمارك، وبعد ذلك تم بيعها لوزارة الصحة كأدوية تجارية عادية . إضافة إلى غياب النزاهة والعلنية في العطاءات الحكومية حيث يتم إحالة عطاءات بطرق غير شرعية إلى شركات ذات علاقة بمسئولين كبار في السلطة الفلسطينية أو أفراد عائلاتهم، وظهر ذلك واضحا في عطاءات شراء سيارات حكومية أو تأمينها لشركات تأمين محددة بعيدا عن قواعد العمل السليم، في غياب أصول العطاءات العامة وشفافيتها، وهذا ما تسبب في تحول موضوع الخصخصة من سياسة اقتصادية يمكن القبول بها إلى سياسة احتكار لا يمكن القبول بها حيث يجري التحكم بالأسعار، وانعدام الجودة بسبب غياب المنافسة. كما يتم مخالفة قانون الخدمة المدنية وهو ما يتجلى في قيام بعض المسؤولين بالتعيينات العشوائية في القطاع العام دون الحاجة إليهم خلافا لقانون الموازنة ونظام التشكيلات الوظيفية، بهدف تعزيز النفوذ الشخصي لهؤلاء على حساب المال العام، ما أدى إلى ترهل سريع في الإدارات، وتزاحم في المكاتب انعكس سلبا على العمل وأدى إلى عدم القدرة على دفع رواتب معقولة للموظفين ويعود فساد النظام السياسي إلى غياب بعض مؤسساته أو فسادها، أو فساد العلاقات بينها، وبالأخص علاقات الضبط والمساءلة، وبناء على ذلك بتمحور الفساد السياسي حول فساد القيادة السياسية وعادة ما يشار إليه بـــــــ "فساد القمة top -heavy corruption " و التي يقصد بها فساد الأجهزة التنفيذية والإدارية، فساد الهيئة التشريعية، فساد العملية الانتخابية، الفساد الحزبي، فساد الهيئة القضائية[1]. وهذه سمات يتميز بها النظام السياسي الفلسطيني الذي يتكون من مؤسسات غير كاملة الهياكل والصلاحيات، فبحكم طبيعتها ونظرا لغياب الديمقراطية تعجز هذه المؤسسات عن أداء أدوارها بفاعلية وهو ما

[1]- محمد سمير عياد، " التحول السياسي كآلية لمكافحة فساد نسق الحكم"، مجلة العلوم القانونية والإدارية، مرجع سبق ذكره، ص33

يؤثر على حجم القاعدة الشعبية المؤيدة للنظام وتحديدا للحزب الحاكم وهو حركة فتح على اعتبار أن السلطة الوطنية الفلسطينية مشكلة أساسا من عناصر هذا التنظيم الذي يحتكر أعضاؤه الوظائف الحكومية المدنية والعسكرية[1] .

ب– أسباب الفساد السياسي في السلطة الوطنية الفلسطينية:

ويمكن تحديد أسباب الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية في تضخم الجهاز البر وقرطي حيث يتكون من عدد كبير من الموظفين خاصة في المستويات العليا بمختلف الوزارات، وإلى جانب عدم قيامهم بمهام ذات تأثير، فإن درجة تأهيل عدد كبير منهم أقل من المستوى المطلوب، ويترافق ذلك مع انخفاض في مرتبات وأجور العاملين في الوزارات ضمن المستويات الوسطى والدنيا في الهيكل الإداري. ويرجع ذلك إلى ضعف قدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب العمال ما جعل السلطة هي المشغل الرئيس إضافة إلى الرغبة في توسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة واستيعاب أعضاء ومؤيدي حركة فتح فيها[2]. إضافة إلى هيمنة السلطة التنفيذية على النظام حيث أشرفت على عدة حقول سياسية واقتصادية ومالية وإدارية ودبلوماسية إلى جانب الإشراف عمليا على عملية التفاوض مع إسرائيل وتنفيذ مختلف الاتفاقيات والمعاهدات، ولقد أتى هذا الوضع إلى احتكار عملية صنع القرار من قبل مؤسسة الرئاسة الفلسطينية وذلك عبر ما يسمى "بالقيادة الفلسطينية " والتي تتكون من مسئولي منظمة التحرير والسلطة الوطنية ومسئولي الأجهزة الأمنية وقادة الفصائل والتنظيمات السياسية، ومستشاري الرئيس، ولقد كانت قراراتها غير خاضعة للمساءلة[3].

ويعتبر ما حدث بعد فوز حماس في الانتخابات، دليلا على الصلاحيات التي تمتلكها السلطة التنفيذية أو تلك التي اكتسبتها من أجل ضمان هيمنتها على باقي المؤسسات، حيث قام الرئيس

---

[1] عزمي الشعيبي، " دراسة الحالة الفلسطينية"، ورقة عمل منشورة مقدمة إلى نـدوة الـفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط2، 2006، ص- ص : 718 -719

[2]- حسن صالح علي أيوب، " آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية"، رسالة ماجستير مقدمة في كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2006، ص279

[3]- المرجع نفسه ، ص- ص : 281- 282

الفلسطيني بإجراء بعض التعديلات وإصدار جملة من القرارات التي تؤدي إلى تحجيم دور الحكومة الجديدة التي كلف حماس بتشكيلها وذلك من خلال تضييق حدود صلاحياتها، ومن بين التعديلات نجد:[1]

1 -تشكيل المحكمة الدستورية بالنص على قيام الرئيس بتعيين رئيسها وقضائها بالتشاور مع مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل بدلا من النص السابق الذي كان يشترط مصادقة المجلس التشريعي على تشكيل المحكمة. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه من صلاحيات المحكمة الرقابة على دستورية القوانين ما يمنح الرئيس حق الاعتراض على قرارات حماس عبر المحكمة من خلال وصفها بعدم الدستورية .

2 -تعديل مرسوم رئاسي يقضي بتعيين رئيس لديوان الموظفين تابع للرئاسة، ما يعني إمكانية رفضه إعطاء حكومة حماس فرصة تعيين أعداد جديدة من الموظفين المؤيدين لها في مناصب حكومية مهمة، وفصل موظفين ينتمون لفتح التي تشكل أغلب موظفي السلطة أو استبدالهم .

3 -تعديل مرسوم رئاسي يتم بموجبه تعيين أمين عام للمجلس التشريعي يعمل مكان أمين سر المجلس الذي يشغله نواب منتخبون في العادة، وبهذا يكون الأمين العام مسئولا عن جميع موظفي المجلس بما يضع قيودا على قدرة الحكومة الجديدة على إحداث تغيير في بنيته القائمة، وكذلك تعيين مدير جديد لديوان الرقابة الإدارية والمالية .

4 -إصدار مرسوم رئاسي ينص على اعتبار النواب الجدد نوابا في المجلس الوطني الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما يمثل محاولة لإجبار حركة حماس على تكون في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية دون إجراء الإصلاحات المتفق عليها في اجتماع القاهرة .

[1]- أحمد يوسف أحمد وآخرون ، حال الأمة العربية 2005 النظام العربي تحدي البقاء والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006، ص69

وعلى الرغم من أن الرئيس الفلسطيني كان قد أصدر قرارا يوقف كل أشكال التعيينات في 2005/11/20 حتى يتم الانتهاء من الانتخابات التشريعية، فإن الفترة ما بين صدور القرار بتشكيل الحكومة الجديدة في 2006/02/29 شهدت إصدار الحكومة المنتهية ولايتها 422 قرارا بتعيينات وترقيات، كما صدر أكثر من 433 مرسوما رئاسيا لبعض تلك القرارات لتعزيز مواقع الموالين في الجهاز الإداري وإغلاق قيادته على عناصر فتح[1]، كما أعلن الرئيس عباس أن القوة التنفيذية التابعة للداخلية الفلسطينية خارجة عن القانون ، إذا ما لم يتم إدماجها في الأجهزة الأمنية الرسمية ، و هو الأمر الذي اعتبرته حماس خطأ و ردت عليه برفع تعداد القوة بـــ 12 ألف عنصر جديد ، لتصبح بذلك مكونة من 18 ألف عنصر ، و أكد رئيس الوزراء بأنها ليست خارجة عن القانون و هي تابعة لوزارة الداخلية ، و من جهته أكد وزير الداخلية سعيد صيام شرعية القوة التنفيذية ، حيث إنها شكلت وفق القانون ووفق القرارات الصادرة عن وزير الداخلية و الحكومة والرئيس عباس نفسه ، موضحا أن دمج القوة مع باقي الأجهزة الأمنية لن يحل القضية ، لأن هذه الأجهزة فيها من الضعف وتعدد الولاءات ما يشكل عبئا على قضية حفظ النظام و الأمن داخل الساحة الفلسطينية[2].

فضلا عن ذلك، ضعف سلطة المجلس التشريعي الذي يعجز عن القيام بدوره الرقابي والتشريعي، فمنذ انتخابه أصبح القرار بكل مستوياته مرهنا بحركة فتح بحكم سيطرتها على أجهزة ومؤسسات السلطة، فقد استهدفت قيادة السلطة صلاحيات المجلس وأدواره وذلك للحد منها مستخدمة مواقعها في منظمة التحرير من خلال التأكيد على كون هذه الأخيرة هي المرجعية العليا لعمل المجلس والسلطة والتحذير من تجاوزها وذلك لتقييده، كونه يتمتع بشرعية دستورية ويستطيع العمل باستقلالية عن نظام الهيمنة الزبائني للسلطة التنفيذية، وعلى الرغم من أنه حاول تفعيل نفسه وإعمال حقه في المساءلة والمحاسبة والتشريع والقرار، إلا أن الرئيس كانت لديه دائما القدرة على

---

[1]- نفس المرجع، ص 102

[2] - عبد القادر فارس ، "تحرك عربي لرأب الصدع بين حركتي فتح و حماس" ،الجزائر : جريدة الخبر اليومية الصادرة بتاريخ 8-01-2007.

تطويع أغلبية أعضائه، وتم تنفيذ وتقييم العديد من السياسات الاقتصادية والسياسية من قبل السلطة التنفيذية. هذه الأخيرة التي تعمل على إعاقة عمل المجلس من خلال حرمانه من المعلومات، والحيلولة دون حصوله على الوثائق لتحقيق في شبهات حول الفساد وغيره من الخروقات كما لم يتجاوب الوزراء مع مطالب المجلس بالخضوع للاستجوابات وجلسات الاستماع حول عدة قضايا، كما يتحاشى اتخاذ قرارات حاسمة إزاء تجاوزات السلطة التنفيذية حتى وإن كانت هذه القرارات ضمن صلاحياته[1].

أما بالنسبة للسلطة القضائية فإنها تتميز بغياب تسلسل واضح للسلطة داخل النظام القضائي، وبينه وبين السلطة التنفيذية، كما تعاني النقص الشديد في العاملين المؤهلين والمباني والتجهيزات والمراجع القانونية والأموال، و تعجز عن العمل باستقلالية لضمان احترام سيادة وحكم القانون، وذلك بفعل هيمنة السلطة التنفيذية حيث يتمتع الرئيس بسلطة تعيين القضاة في المحكمة العليا، وهيئة الادعاء العام وإصدار المراسيم لإنشاء المحاكم المحلية والإقليمية، هذا و لقد تجاهلت مؤسسات الرئاسة قرارات المحكم و لم تتم متابعة العديد من القرارات القضائية مثل القرارات المتعلقة بالفساد في العديد من المؤسسات العامة، وخرق حقوق الإنسان من قبل الأجهزة الأمنية، كما تتحكم السلطة التنفيذية في تعيين وترفيع القضاة وإنهاء خدمتهم، وهذا يعني افتقاد الجهاز القضائي للقدرة على محاسبة ومساءلة السلطة التنفيذية[2].

وتبين مما سبق بأن النظام السياسي الفلسطيني يتسم بالمركزية الشديدة واحتكار عملية اتخاذ القرار من خلال سيطرة حركة فتح على كل مؤسساته واستثناء المعارضة، غير أن هذه المميزات التي تعتبر متغيرا مستقلا (متغير سبب أو مفسِر) لمتغيرات تابعة، هي عبارة عن متغير تابع لمتغير آخر والمتمثل في علاقة السلطة الوطنية الفلسطينية بإسرائيل، والتي تأسست بناء على اتفاقيات أوسلو حيث تم الاتفاق على بناء قوة أمنية مع إسرائيل، وهو ما اعتبر شرطا لتنفيذ المرحلة الانتقالية، مما

[1]- حسن صالح علي أيوب، مرجع سبق ذكره، ص- ص : 289- 291
[2]- المرجع نفسه، ص – ص :286- 288

أدى إلى تشكيل عدد من الأجهزة الأمنية داخل الأراضي الفلسطينية[1]، وذلك لسببين ، أولهما هو السيطرة على البيئة الداخلية التي تتميز بعدم الاستقرار نظرا لرفضها للاتفاقيات، إضافة إلى أن هذه الأخيرة تتضمن ترتيبات يجب تطبيقها حتى على المعارضة وهذا ما يحتاج إلى استخدام القوة، وثانيهما هو الاستجابة لمتطلبات إسرائيل الأمنية [2].

وفي سبيل تحقيق ذلك، حاولت السلطة إثبات قدرتها على الحفاظ على الأمن وتمكنت من الحصول على الدعم المادي والمعنوي، ولهذا تميزت تلك القوة بكونها عالية النفوذ والتأثير، وخاضعة لرئيس السلطة وذلك من أجل السيطرة على عملية صنع القرار، وتضم أجهزة السلطة الأمنية[3]:

- جهاز الأمن الوقائي : وهو الأكبر والأقوى بين الأجهزة الأمنية، وهو المسؤول عن الأمن الداخلي، والمخابرات والسجون والتحقيق، وكذلك عن مراقبة عمليات الاستيراد والتصدير في مناطق السلطة .
- الاستخبارات العسكرية: وهي وحدة عسكرية قوية تجمع المعلومات عن "العدو الخارجي" وتهتم بالأمن الداخلي، وتشرف أيضا على الشرطة العسكرية التي تحولت في مرحلة لاحقة إلى حرس رمزي لرئيس السلطة.
- القوة 17 : وتضم القوات الخاصة بحماية المسؤولين في منظمة التحرير، وتعمل بالتنسيق مع الأمن الوطني لحماية الرئيس .
- قوات الأمن الوطني : وهي العصب الرئيس لقوات الأمن في السلطة، وهي المسؤولة عن أمن مناطق السلطة وحماية السلطة ذاتها من أي تهديد خارجي .
- الأمن العام : وتضم هذه القوات المئات من العناصر ذوي الخبرة في مجال الاستخبارات، وقد خدم معظمهم في تونس، وهذه القوات مسؤولة نظريا عن الوقاية من عمليات "شين بيت" .

---

[1]- خليل محمد محمود أبو عرب ،" أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني"، رسالة ماجستير مقدمة في كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008، ص57

[2] حسن صالح علي أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 273

[3]- محمد جمعة، " حماس وفتح واحتمالات الصراع المفتوح "، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 165، جويلية 2006، ص-ص : 125- 126

-الأمن الخاص: وهي مجموعة صغيرة من الضباط مسؤوليتها الأساسية جمع المعلومات عن التنظيمات الفلسطينية المعارضة، بالإضافة إلى إجراء التحقيقات الداخلية.

-الشرطة البحرية : وهي بمثابة خفر السواحل، واستخدمت أحيانا في مكافحة الشغب، وتأمين سجون السلطة .

-الشرطة الفلسطينية : وتضم عشرات الآلاف من العناصر المسؤولة عن حفظ النظام المدني .

-إدارة الأمن العام : ومسؤوليتها الأساسية التنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة .

-الدفاع المدني : للطوارئ والحريق .

-الشرطة الجوية : وهي قوة صغيرة مسؤولة عن طائرات الرئيس والملاحة الجوية .

-القوة الجوية : لحماية رئيس السلطة في الجو .

-جهاز أمن المعلومات : أنشئ في أغسطس/أوت عام 2004 كجهاز يعمل في ديوان رئيس الوزراء .

وتجدر الإشارة إلى أن لكل جهاز قيادة منفصلة، تراتبية مختلفة، ومصادر تمويل منفصلة، مما أدى إلى تشرذمها بفعل آلية القيادة الرأسية، خاصة أنه لم يتم تحديد مرجعية قانونية ومؤسسية لعملها وإدارتها، الأمر الذي مكن رئيس السلطة من تولي دور المرجعية والحاكم المسيطر على هذه الأجهزة، وحال دون أن تتمكن من تشكيل مراكز ثقل، وبالتالي خلقت هذه التعددية علاقات زبائنية بين قيادة كل جهاز ورئيس السلطة[1]. إلا أن المهمة الأساسية لهذه الأجهزة فهي الالتزام بأمن المستوطنات والمستوطنين والقوات المسلحة، والتي تعتبر قواعد للاحتلال الإسرائيلي[2].

ولقد شكلت مسألة صناعة القرار في المجال الأمني محل تنازع بين حركتي فتح وحماس، حيث كانت تسيطر فتح على الأجهزة الأمنية التي أسستها منذ بداية السلطة الوطنية وعينت

[1] حسن صالح علي أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 276

[2]- نصير حسن عاروري ، أمريكا الخصم والحكم دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007

معظمها من عناصرها وأظهرت قطاعات منها عزمها على منع حكومة حماس من التدخل في شؤون الأجهزة الأمنية، ودفعت سلوكات هذه الأخيرة حماس إلى تشكيل " القوة التنفيذية المساندة" وهو ما أقرت الرئاسة بعدم دستوريته حيث تم اعتبار تلك القوة بمثابة مليشيات غير أن هذا لم يؤد إلى تراجع حماس عن قرارها

إن بروز وتورط شخصيات مركزية من السلطة في أعمال متعلقة بالفساد، وعدم محاسبتها، واستمرارها قريبة ومحسوبة على السلطة الفلسطينية، وبناء علاقات في ما بينها على قاعدة تبادل المصالح، أضعف من مصداقية السلطة أمام الجمهور، وأساء إلى سمعتها وموقعها في حياة المجتمع الفلسطيني وهو ما أضر بشرعيتها من خلال[1] :

- ضعف الديمقراطية والقدرة على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الإعلام .
- اتخاذ القرارات حتى المصيرية منها وطبقا لمصالح شخصية ودون مرعاه للمصالح العامة .
- خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لاستشراء الولاءات السياسية .

كما أدت اعتبارات " الأمن أولا" التي فرضتها الاتفاقيات إلى تشدد السلطة الفلسطينية بشأن بسط سيطرتها على الحياة الفلسطينية بما في ذلك تضييق الخناق على قوى المعارضة السياسية وعلى مجمل الحياة السياسية الفلسطينية قاد هذا التوجه إلى بروز حالة من التروع الواضح لتجيش المجتمع الفلسطيني وعسكرته، والذي صاحب حالة انغلاق ذاتي مارسته السلطة من باب الحفاظ على المشروع الوطني بصورة احتكارية تبرر الإجراءات الأمنية والعسكرية، الأمر الذي زاد من حدة الانتقادات والتذمرات تجاه السلطة في الشارع الفلسطيني، خاصة من قبل القوى السياسية والمجتمعية والمدنية التي رأت في هذا الواقع خطرا يتهدد الحيز المدني ويكرس مظاهر الفوضى وغياب القانون . وقد أدت هذه الظاهرة إلى تمركز الموارد الوطنية بيد أجهزة القسر الأمر الذي أحدث اختلالا في تخصيص الموارد، وترتب على هذه الخطوة التي تتمتع بها أجهزة

[1] عزمي الشعبي، مرجع سابق ذكره، ص- ص : 724- 725

الأمن نتائج خطيرة فيما يتعلق بالحريات العامة، والسياسية والمساواة الاجتماعية وحرية الصحافة، ولقد كان للأجهزة الأمنية موازناتها الخاصة غير الخاضعة لرقابة وزير المالية أو المجلس التشريعي أو لأي شكل من أشكال التدقيق الخارجي فاندفعت لضمان وحماية بعض مواردها باستخدام وسائل غير قانونية حيث ارتكبت خروقات لحقوق الإنسان، ومارست الفساد، وشاركت في أعمال تجارية غير معلنة، وجمعت الضرائب بصورة غير قانونية، وخاضت صراعات داخلية فيما بينها أدت لتدهور بيئة العمل الأمني[1] .

ولقد ارتبط تعدد أجهزة الأمن برغبة السلطة في استيعاب أعضاء حركة فتح مستغلة ما تتمتع به هذه الأخيرة من حضور في المؤسسات الفلسطينية وفي المجتمع الفلسطيني ككل، كما كان ذلك لصالح الحركة نفسها التي وظفت عناصرها في أجهزة السلطة وضمنت لهم موارد مالية ثابتة، إلا أن هذا الوضع خلق مشاكل إدارية خطيرة انعكست سلبا على الحركة وتمحورت حول طبيعة العلاقة بين السلطة كمؤسسة لإدارة شؤون المجتمع وحركة فتح كحركة تمثل شريحة معينة من الشعب، حيث أن حركة فتح مارست دورها داخل السلطة بصفتها مالكة لمشروعها وعجزت عن فصل أطرها التنظيمية عن مؤسسات السلطة هذا من جهة ومن جهة ثانية تم توظيف معظم كادر الحركة في أجهزة السلطة فبدأ ارتباطهم بالعمل التنظيمي يقل تدريجيا، وأصبح اهتمامه بالوظيفة والراتب والترقيات، وهذا ما أدى إلى خلل كبير في العمل التنظيمي على كافة المستويات[2].

ومن جهة أخرى كانت هذه الأجهزة الأمنية أداة بيد السلطة تنفيذ مطالب إسرائيل " بتصفية البنية التحتية للإرهاب" فقامت بتنفيذ حملات اعتقال وتضييق ضد قادة وأعضاء حركة حماس وغيرها من القوة، وهذا إلى جانب ما تمارسه إسرائيل من عنف ضد سكان مناطق السلطة مما قلل من مصداقية السلطة إزاء قدرتها على حماية أمن مواطنيها ومصالحهم وحقوقهم ومس بشرعيتها أمامهم[3].

---

[1]- حسن صالح علي أيوب، مرجع سبق ذكره، ص- ص :275- 276
[2]- محمد شهيل يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص- ص : 86- 87
[3]- حسن صالح علي أيوب، مرجع سبق ذكره، ص267

جـــ- نتائج الفساد السياسي:

لقد قاد الفساد إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية الضعيفة أصلا بفعل تبعيتها للاقتصاد الإسرائيلي . فالسلطة الفلسطينية تفتقر إلى السيطرة التامة على المصادر الرئيسية كالأرض، والمياه، والوصول الحر إلى الأسواق الخارجية، وهذا مقابل سيطرة إسرائيل وتحكمها في الحدود والمعابر والمجال الجوي والمياه الإقليمية، وهذا ما جعل صمود الاقتصاد الفلسطيني والعلاقات الخارجية رهنا بإسرائيل[1]. ولقد أدى هذا الوضع إلى الفشل في استمرار جذب الاستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الأموال المحلية، بسبب انعدام وجود بيئة تنافسية حرة تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء، وهو ما أدى إلى ضعف عام في توفير فرص العمل، ووسع من ظاهرة البطالة والفقر، كما تم إهدار الموارد المحلية على قلتها بسبب تدخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة، والفشل في الحصول على المزيد من المساعدات الأجنبية، لسوء سمعة السلطة وهجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا إلى غياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في إشغال المناصب العامة، كما أن انتشار الفساد أدى إلى تدني مستوى الخدمات العامة بسبب ارتفاع الكلفة من ناحية، وغياب المنافسة من ناحية أخرى في العطاءات وقد ظهر ذلك واضحا في مجال خدمات الصحة والاتصالات والتأمينات الاجتماعية والوقود، والتي تلحق ضررا عادة بالفئات والشرائح الاجتماعية[2].

وهذا يؤدي بنا إلى البحث في آثار الفساد على المستوى الاجتماعي، فلقد أدى الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل على انهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص . إضافة إلى

---

[1] نفس المرجع، ص260

[2]- عزمي الشعبي، مرجع سبق ذكره، ص726

تراجع المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام . كما أدى الشعور بالظلم لدى الغالبية إلى الاحتقان الاجتماعي، وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع، وزاد من حالة التذمر وحجم المجموعات المهمشة والمتضررة، وبشكل خاص النساء والأطفال والشباب، وأضعف من قدرة المجتمع الفلسطيني على التضامن في مواجهة الاحتلال والشعور بالملكية العامة للمشروع الوطني[1] .

وهذا ما أدى إلى تعميق الفجوة الاجتماعية والفوارق الطبقية وسوء العلاقات الاجتماعية بين الناس، و هو ما تعبر عنه حالات الانفلات الأمني و العنف الداخلي.

الجدول02: تفاصيل حالات الانفلات الأمني و العنف الداخلي للعام 2006[2]

عدد الحالات	نوع الحادث
152	شجار عائلي
59	خلافات بين الفصائل
14	صراع بين أجهزة السلطة
22	اشتباك بين أجهزة أمنية و فصائل
26	اشتباك بين أجهزة أمنية و عائلات
16	اشتباك بين عائلات و فصائل
14	اطلاق نار في المناسبات
6	اطلاق نار في المسيرات
82	عبث بالسلاح
1	تصفية عملاء
97	خطف و احتجاز
66	قتل
74	اعتداء على موظفين أو شخصيات عامة
42	إغلاق طرق
121	اعتداء على مؤسسة
57	انفجار داخلي
53	أخرى

[1]- حسن صالح أيوب، مرجع سبق ذكره، ص- ص : 306- 308

[2] - محسن محمد صالح و آخرون، التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، ط1، 2008، ص131.

الجدول رقم 03: ضحايا الفلتان الأمني في قطاع غزة حتى جوان 2007[1]

للعام 2007	عدد الجرحى		عدد القتلى	
	الجرحى	الأطفال	القتلى	الأطفال
جانفي	325	24	75	6
فيفري	408	32	52	4
مارس	204	30	21	3
أفريل	141	21	22	2
ماي	212	34	64	4
جوان	656	72	188	9

هذا الوضع كان نتيجة طبيعية للتوزيع السياسي للريع من خلال منح المكافآت والامتيازات نظير الولاء السياسي من أجل ضمان الهيمنة، مع عدم الأخذ بعين الاعتبار الصالح العام في ظل غياب من يدافع عنه سياسيا، إضافة إلى بروز ظاهرة الاحتكارات التجارية والتي عززت سيطرة النخب وتحكمها بتوجهات السلطة، خاصة أن هذه النخب كونت علاقات بالشركات الأجنبية (بما فيها الإسرائيلية) بنت عليها قوة اقتصادية لنفسها من خلال إنشاء عدد كبير من الشركات الخاصة الاحتكارية و من بينها شركة البحر، هيئة التبغ، الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية، هيئة الإذاعة والتلفزيون، هيئة البترول التي شارك رجال السلطة الرسميين في ملكيتها دون تحديد الصفة القانونية لمشاركاتهم، واحتكرت هذه الشركات استيراد الكثير من السلع المهمة والضرورية مستغلة نفوذ الشخصيات المشاركة بها، وبما عكس استخدام النفوذ السياسي كوسيلة لمراكمة المال فبعض هذه الاستثمارات قام بها أشخاص ربطتهم علاقات متينة بالقيادة السياسية للسلطة، مما أدى

[1] - نفس المرجع، و نفس الصفحة.

إلى انتشار المنافع، ما سمح بتكوين مساحات خاصة لتوزيع غير شرعي للموارد عبر شبكات ريعية زبائنية[1].

ولقد نتج عن بناء القيادة السياسية لشبكة مصالح مباشرة متداخلة مع ربحية مؤسسات ومشاريع اقتصادية، توليد ريع احتكاري مدعوم سياسيا، ما يعني اختفاء الفواصل بين المصالح الوطنية والمصالح الشخصية، لذا فإن النظام الذي يتجه نحو الزبائنية ونظام الاعالات يصعب تغييره بفعل التحالف الإستراتيجي الذي ينشأ بين بيروقراطية الدولة والمجموعات المستفيدة من المعاملة التفضيلية في ظل ضعف البنية القانونية وغياب الضوابط المؤسسية[2].

لذا كان فوز حماس في الانتخابات التشريعية تعبيرا عن رفض الغالبية من الشعب لهذا الوضع، الذي أفقد السلطة الوطنية شرعيتها.*

الفرع الثاني : الانقسامات الداخلية :

قبل توقيع اتفاقية أوسلو وتسلم حركة فتح سلطة الحكم الذاتي، لم تكن الانشقاقات مهددة لوحدة تماسك الحركة لعدة اعتبارات، أهمها طبيعة برنامج الحركة المرن الذي يسمح بتعدد الرؤى والمواقف، بحيث كان يمكن لأي منتسب للحركة أن يمثل تيارا فكريا دون أن يتعارض ذلك مع برنامج وسياسة الحركة ، إلى جانب تمسكها بالثوابت الوطنية، فكل التنازلات كانت من المنظمة وباسمها، وليس من تنظيم حركة فتح الذي كان يوظف مرونة المنظمة وتنازلاتها دون أن تصدر عنه قرارات تعترف بهذه التنازلات ، كما كانت قيادة فتح مهيمنة على المنظمة وتضع بيدها سلطات وصلاحيات تجعلها الطرف القوي في مواجهة أي منافس أو متمرد عليها ، بالإضافة إلى دعم كثير من الدول العربية والأجنبية لنهج حركة فتح المعتدل مقابل حركات انشقاقية ذات

---

[1]- حسن صالح علي أيوب، مرجع سبق ذكره، ص- ص : 306- 308

[2]- نفس المرجع ، ص 310.

*- إن المعنى الموضوعي للشرعية و الذي يجعل منها ضمانة فعلية للحريات هو التزام النظام القانوني كله بالقيم الأساسية للمجتمع و بأهدافه العليا الموضحة في إيديولوجياته، أما لو خرج النظام القانوني على هذه الإيديولوجيات فهذا يعني سقوط صفة الشرعية عن النظام القانوني كله و عن المؤسسات الرسمية و عن القائمين عليها، لأنه بذلك يكون قد فقد شرعيته، وبهذا يمكن الحكم على شرعية النظام القانوني كله أو عدم شرعيته من ثنايا مدى ارتباطه بإيديولوجيات مجتمعه.
أنظر: محمد نصر مهنا، علوم السياسة الأصول و النظريات، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص- ص:171-172.

توجهات قد تكون محرجة للأنظمة العربية ودعمها، يحملهم تبعات سياسة هم في غنى عنها . فضلا عن ذلك، كانت غالبية الشعب الفلسطيني، بما في ذلك فصائل منظمة التحرير مع وحدة الحركة، ولو شكليا، تخوفا من تبعات انهيارها على مجمل المشروع الوطني وعلى منظمة التحرير[1].

ولقد أسهم في تعزيز هذا الوضع، وجود ياسر عرفات على رأس الحركة كمؤسس لها وبشخصيته الكاريزمية ذات القدرة الكبيرة على المناورة والمساومة، و الذي كان يحتكر كل مفاتيح الوضع المالي للحركة سواء كرئيس لها أو رئيس لمنظمة التحرير، مما مكنه من السيطرة على كل المتمردين . أضف إلى ذلك ، النهج الذي ساد في ساد في الحركة و الذي يقضي بعدم الحسم بأية قضية خلافية ومحاولة إيجاد توازن أو توافق موهوم ومصطنع بين قوى متعارضة ومتصارعة، إما باستخدام المال أو المناصب أو بالتهميش ، حيث تميزت الحركة بغياب الحسم والمحاسبة والمتابعة وممارسة سياسة الحشد وتكثير العدد، دون فكرة موحد أو إيديولوجية مشتركة [2].

ومنذ تولي السلطة، ظهرت بوادر الصراع بين من يطلق عليهم اسم "الحرس القديم" وهم الذين أتوا من الخارج أو جماعة تونس، وبين من يوصفون بـــ "الحرس الجديد" وهم شباب الداخل وخريجو السجون، ولقد تفاقمت الخلافات بينهما بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات[3]. وتتمثل نقاط هذه الخلافات فيما يلي[4] :

أولا: الصراع على النفوذ في مؤسسات السلطة الفلسطينية : عند قيام السلطة الفلسطينية في عام 1994، استند بناؤها الهرمي في معظمه وخاصة في المناصب العليا على كادر حركة فتح في الخارج، بينما لم يستوعب كادر الداخل في النظام السياسي بشكل كبير، مما خلق تذمرا واسعا في صفوف الكوادر الفتحاوية في الداخل نتيجة استبعادهم عن أغلب المراكز القيادية التي استحوذ

[1] - إبراهيم أبراش، " إنقاذ فتح ضرورة فلسطينية ملحة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 41، العدد 165، يوليو 2006، ص- ص : 32- 33

[2] - نفس المرجع ، ص:33.

[3] - المرجع نفسه ، ص 34

[4] - جهاد حرب ،" الحرس الجديد داخل حركة فتح"، أوراق سياسية، فلسطين: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، جويلية 2009، ص18

عليها الحرس القديم في الحركة. وقد أدى هذا البناء إلى تعميق الفجوة بين كادر الداخل وكادر الخارج وتجربته .

سعى كل طرف لتبوء المراكز القيادية المختلفة في السلطة وداخل الحركة، في الوقت الذي سيطر فيه العائدون على المناصب الرفيعة داخل الحركة وفي مؤسسات السلطة، أحكمت قيادات الداخل السيطرة على مفاصل أساسية في السلطة والحركة تمثل الاستقطاب بين التيارات الفتحاوية" في السيطرة على الأجهزة الأمنية بل أن بعض هذه الأجهزة تشكلت من كوادر وقيادات الداخل في حين أن القسم الأغلب من الأجهزة الأمنية سيطرت على قياداتها قيادات عسكرية من الخارج وهم "العائدون". لكن هذا الاستقطاب يتوقف عند السيطرة على الأجهزة الأمنية وقياداتها بل تجاوزه أحيانا إلى الصدام واستخدام السلاح.

ثانيا: عدم اعتراف الحرس القديم بتجربة الداخل (الحرس الجديد) حيث انحصرت مشاركة الحرس الجديد في مواقع تنظيمية تتمثل في اللجنة الحركية العليا كبناء تنظيمي لكادر فتح في الضفة الغربية وقطاع غزة . ومع ذلك فإن هذا البناء التنظيمي استحوذ عليه استقطابات حادة من أعضاء اللجنة المركزية، إضافة إلى حملات التشكيك التي تعرضت لها "الحركية العليا" من قبل الأطر العليا في الحركة . كما برزت حالة من الاغتراب المفاهيمي داخل الحركة لعدم اعتراف الحرس القديم بتجربة العمل التنظيمي لكادر الداخل والأطر التنظيمية التي تم بناؤها في الضفة وغزة، ووجود تمايز في تجربتين مختلفتين من الناحية المفاهيمية والتنشئة الاجتماعية والتجربة السياسية، الأولى يحملها قيادات الحركة وكوادرها " العائدون" الذين عاشوا معظم حياتهم في الدول العربية بمفاهيمها الاجتماعية وتأثروا بالأنظمة السياسية السائدة فيها وممارساتها . في حين عاش معظم قيادات وكوادر الحركة في الداخل تجربة الاعتقال في السجون الإسرائيلية وحالة الديمقراطية التي بنتها في المعتقلات المبنية على الانتخابات الداخلية، كما أنه لم يسع أي من الطرفين إلى النظر لتجربة الآخر والأخذ منها لخلق تزاوج بين التجربتين ودمجهما، بل أن صاحب كل تجربة بقي حبيسا لها، ما أثر في نظرة كل منهما إلى النظام السياسي من جهة وإلى تجربة الأخر من جهة أخرى .

ثالثا: شكل العلاقة مع حركة حماس : يرى الحرس القديم أنه لا مجال للشراكة في النظام السياسي مع حركة حماس وضرورة العمل على إفشالها في الحكم، في حين يرى الحرس الجديد أنه لا بد من الاستعداد للعمل وفق مبدأ المشاركة مع حركة حماس بعيدا عن قاعدة التفرد التي اتبعتها الحركة طوال الفترات السابقة سواء في منظمة التحرير أو السلطة الفلسطينية، كما أن المشاركة تخفف من العبء الذي تتحمله فتح نتيجة قيادتها للسلطة الفلسطينية ليتحمل الجميع المسؤولية مستندين في ذلك إلى نتائج الانتخابات التشريعية عام 2006 ونتائج الانتخابات المحلية التي جرت عام 2005 والتي تدل على أن حركة حماس تحظى بشعبية كبيرة في الساحة الفلسطينية، وأنها أصبحت لاعبا رئيسيا في النظام السياسي الفلسطيني، وتنظيما قويا قادرا على منافسة حركة فتح وتهديدها في كافة الميادين والمجالات .

المطلب الثاني : ارتباط حركة حماس بإيديولوجيتها :

لقد أعطت تصريحات قادة حركة حماس انطباعا بإقرار رسمي بمحولات الحركة مواءمة سياساتها مع وقائع الحياة السياسية المستجدة في الشرق الأوسط. ويعود هذا التحول إلى عدة عوامل منها ما هي خارجية ومنها ما هي داخلية، فأما العوامل الخارجية فتتمثل في تداعيات أحداث 11سبتمبر/أيلول 2001 ، والانطباع العام الذي ظهر على توجهات السياسة الدولية تجاه الإسلام والحركات الإسلامية، هذا ما أتاح المجال أمام إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية للعب دور في استغلال عاملي الحذر والتخوف الدولي تجاه هذه الحركات، وتوجهات العالم نحو محاربة الإرهاب لتوجيه حملة ضغوط واسعة على حركة حماس لخلق انطباع دولي بأنها تمارس الإرهاب[1]، فبعد تلك الأحداث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر إصرارا على مكافحة الإرهاب وأكثر تركيزا على تحقيق الأمن بوصفة الأولوية الإستراتيجية التي تشغلها. ومن ثم أصبح الإرهاب ومصدره، عناصر تنتمي إلى الشرق الأوسط همها الأمني الأول[2]، فتم وضع حماس على

[1]- قصي أحمد حسن حامد، مرجع سبق ذكره، ص 66

[2]- شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009،ص65

قائمة الحركات الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية، أضف إلى ذلك الحصار الدولي المفروض عليها والذي أثر في مصادرها المالية الخارجية، إلى جانب الاعتداءات الإسرائيلية على قادة الصف الأول ما أدى إلى استتراف كثير من طاقتها وقدراتها[1] .

أما بالنسبة للعوامل الداخلية فتتمثل في[2] :

- تنامي المطالب الداخلية بضرورة ترشيد المقاومة .
- ضرورة لعب دور في المسار السياسي الفلسطيني .
- رغبة الحركة في استثمار التأييد الذي حظيت به في الشارع الفلسطيني .
- إضفاء صبغة شرعية ذات بعد دولي على الحركة من خلال دخول النظام السياسي والمشاركة في عملية الحكم .

الفرع الأول : موقف حماس بشأن حل الدولتين :

لقد أدركت حركة حماس بأن خيار زوال دولة إسرائيل غير متاح حاليا، وهي لا تستطيع تدميرها أو إزالتها من الوجود، فهذه ليست مهمتها وإنما مهمة الأمة الإسلامية، ولهذا وافقت على إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967، إلا أن قضيتان أساسيتان لم تبلور حماس موقفها منهما بعد، هما : مرجعية إنشاء الدولة الفلسطينية، والحدود المستقبلية لهذه الدولة، حيث لا يوجد ما يشير إلى أن حركة حماس يمكن أن تقبل بدولة فلسطينية بناء على مرجعية قرارات الشرعية الدولية خاصة قراري 181 و242، والذي تعني الموافقة عليهما إقرارا عمليا بمبدأ حل الدولتين كما يثير الموقف من الحدود المستقبلية للدولة الفلسطينية مزيد من الشكوك حول نوايا الحركة فيما يرتبط بأرض فلسطين التاريخية، إذ لا تزال حماس ترغب في إقامة دولة ذات حدود مؤقتة وترفض إقامة دولة ذات حدود دائمة[3].

---

[1]- المرجع نفسه، ص66

[2]- المرجع نفسه ، ص- ص : 66- 68

[3]- محمود جرابعة، حماس مسيرة مترددة نحو عملية السلام، فلسطين : مركز البحوث السياسية و المسحية ،ص- ص : 25- 28

كما شهدت الحركة تطورا آخر على صعيد رؤيتها السياسية هو اعترافها بإسرائيل كأمر واقع، لكن مع التحفظ على الاعتراف بشرعيتها، فحركة حماس تفرق من الناحية النظرية بين وجود إسرائيل كأمر واقع وبين الاعتراف بشرعيتها. فالاعتراف بشرعية إسرائيل يعني "التنازل عن أراضي عام 1948"، بينما الاعتراف بها كـــ" أمر واقع" لا يرتب أي تبعات قانونية أو سياسية على حماس"، ومع ذلك لا تخفي قيادات أخرى داخل حماس معارضتها الواضحة حتى للاعتراف بإسرائيل كأمر واقع، كما عبر عن ذلك القيادي في حركة حماس أحمد بحر، عندما قال "أن الاعتراف بإسرائيل كأمر واقع باطل"[1] .

وترفض حركة حماس الإقرار بقرارات الشرعية العربية والدولية التي لا تنصف الشعب الفلسطيني، وخاصة قرار التقسيم 181 وقرار 242 الصادران عن الأمم المتحدة، ومبادرة السلام التي تبنتها القمة العربية الرابعة عشر التي عقدت في بيروت عام 2002، وذلك لكونها تتضمن إقرار في مضمونها بالتنازل عن أراضي عام 1948، كم أنها تشترط التطبيع الكامل مع إسرائيل مقابل الدولة على الأراضي المحتلة عام 1967، وهو ما يتضمن في ثناياه اعترافا بإسرائيل وتنازلا جوهريا لها عن أراضي 1948، ولكنها تقبل وتقر بجوهر المبادرة وهو الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود الرابع من حزيران/ جوان 1967، أي تطبيق حل الدولتين على أرض الواقع، ولكن دون الاعتراف بإسرائيل والتطبيع معها[2].

ولقد بين القرار التي اتخذته حركة حماس بشأن تحويل ملف المفاوضات إلى منظمة التحرير الفلسطينية بما أصبحت تتميز به من براغماتية حقيقية وقدرة على التكيف مع المستجدات الخارجية، إذ سيمكنها ذلك من تقوية بنائها الداخلي و الاستجابة لتطلعات ناخبيها ، فاتخاذها لهذا القرار كان نتيجة لرغبتها في التعاون من جهة و التوصل إلى تسوية سياسية في علاقتها بحركة فتح

[1]- المرجع نفسه ، ص- ص : 34- 35
[2] نفس المرجع ، ص- ص : 35- 36

و منظمة التحرير الفلسطينية من جهة ثانية، و تعبيرا عن اقتناعها بفشل هذه الأخيرة في عملية التفاوض ما سيمكنها من لعب دور أكثر فعالية في إدارة النزاع مستقبلا من جهة ثالثة[1].

و في ضوء هذه المعطيات يمكن تفسير الانتقادات التي وجهتها حركة حماس للخطوة التي أقدم عليها الرئيس محمود عباس بتقديمه لطلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة ، على اعتبار أن ذلك سيكون على حساب الحقوق الفلسطينية بما فيها حق العودة و المقاومة و حق تقرير المصير، ولكنها لم تعارض ذلك صراحة حتى لا تخسر نصيبها من الفوائد السياسية التي يمكن الحصول عليها في حالة نجاح هذا المشروع، و يعزو الخبراء اتخاذ الحركة لهذا الموقف إلى نزوعها نحو تبني لهجة معتدلة تماشيا مع الأوضاع الراهنة، فنجاح محمود عباس في حصوله على الدولة التي ستكون حركة حماس جزءا من نظامها السياسي هو مكسب لها و لشرعيتها، فهي تتجنب بواسطة هذه اللهجة الصدام مع قطاع من الرأي العام الذي يؤيد هذه الخطوة ، و الذي يرى بإمكانية إحراز تقدم على مستوى القضية الفلسطينية، و لكن هذا لا يمنع من كون الحركة تراهن على فشل هذا المشروع، وفي هذه الحالة ستكون حماس أقوى من أي وقت مضى، لأنه الورقة الأخيرة في يد رئيس السلطة الوطنية والذي ترهن شرعيته بها و ضياعها يعني تقوية المواقف و الآراء التي تتبناها حماس[2].

الفرع الثاني : موقف حماس بشأن المقاومة المسلحة :

لقد ظهر ارتباك حماس حيال قضية المقاومة بشكل واضح في البرنامج الانتخابي الذي خاضت من خلاله الحركة الانتخابات التشريعية، وهو ما ظهر بوجود نصين مختلفين تجاه المقاومة في برنامجين انتخابيين، فقد تضمن البرنامج الانتخابي المنشور في صحيفة منبر الإصلاح نصا يؤيد المقاومة المسلحة وذلك في المادة الرابعة: "شعبنا الفلسطيني مازال يعيش مرحلة التحرر الوطني، وله الحق في العمل لاسترداد حقوقه وإنهاء حالة الاحتلال باستخدام كافة الوسائل بما فيها المقاومة المسلحة"، بينما أسقط البرنامج الانتخابي المنشور على موقع لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية

[1]-Laetitia Seurat, op.cit.
[2]-sans citation du nom d'auteur,¨le Hamas parie sur un echec d'Abbas à l'ONU¨, http://tempsreel.nouvelobs.com/palestine_le_hamas_parie_sur_un_echec_d_abbas_à_l'onu.html. le 15/11/2011 à 15:00

المقاومة المسلحة في مادته الخامسة والتي تحدثت عن أساليب حماسة الشعب الفلسطيني، فقد جاء على الموقع ما نصه :" الالتزام بهدف دحر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وحماية الشعب الفلسطيني بالوسائل الممكنة كافة ، فهي من جهة حاولت أن تحافظ على صورتها أمام مؤيديها والشعب الفلسطيني كحركة مقاومة لا تزال تتمسك بالمقاومة المسلحة، ومن جهة أخرى حاولت أن تقدم صورة مختلفة أمام الرأي العام العالمي[1].

وتتمثل أبرز التغيرات التي تم رصدها على سلوك ومواقف حماس وقياداتها السياسية فيما يلي[2]:

- تركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام 1967، وتراجع العمليات الاستشهادية: فمنذ مارس 2005 وحتى مارس 2008 لم تنفذ حماس سوى 5 عمليات تفجيرية أو مسلحة ضد أهداف إسرائيلية داخل مناطق عام 1948، بينما نفذت الحركة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000 إلى مارس 2005، 40 عملية، وتشير هذه الظروف إلى أن تغير الظروف وقناعات الحركة الذي عبر عنه قيادات الحركة قد أنعكس بصورة ملموسة على أرض الواقع، وأن حركة حماس لديها القدرة على تسخير المقاومة وربطها ضمن مشروع الحركة السياسي.
- التهدئة والمزاوجة بين السلطة والمقاومة : إن حماس وحكومتها أرادت أن تزاوج ما بين المقاومة والسلطة، لهذا احتاجت حماس للتهدئة لإنجاح هذه المزاوجة، فالهدنة تشكل حالة تكتيكية تهدف من خلالها إلى تحقيق انجازات مرحلية، كوقف الاغتيالات الإسرائيلية و/ أو تنفيذ عمليات عسكرية ضد المناطق الفلسطينية، و/ أو العمل على رفع الحصار الاقتصاد، و/ أو تحقيق مطالب فلسطينية آنية وليست غايات، وترتبط التهدئة في أغلب الأحيان بشروط معينة لضمان استمراريتها، كوقف إطلاق الصواريخ وعمليات المقاومة، مقابل وقف الجيش الإسرائيلي لعملياته العسكرية والعدائية، كما يستدل على ذلك من اتفاق

[1]-محمود جرابعة، مرجع سبق ذكره ، ص 115
[2] المرجع نفسه، ص- ص : 116- 122

القاهرة الذي تم التوصل إليه بين حركة حماس وإسرائيل برعاية مصرية في حزيران/ جوان 2008، لمدة 6 أشهر، والذي تضمن:" الموافقة على الوقف المتبادل لكافة الأعمال العسكرية وفتح المعابر بشكل جزئي خلال الساعات التالية التي تلي دخول التهدئة حيز التنفيذ"، وبعد انتهاء التهدئة في 19 ديسمبر 2008، أكد الزهار أن شروط تجديد التهدئة هي التزام إسرائيل بشروطها واستحقاقاتها، خاصة وقف العدوان ورفع الحصار وفتح المعابر " أي أن الزهار لم يضع شروطا جديدة لتجديد التهدئة . وتهدف حماس من خلال التهدئة إلى العمل على ترتيب الساحة الداخلية بجوانبها المختلفة والتخفيف على المواطن الفلسطيني، بالإضافة إلى أنها تعطي رسالة للمجتمع الدولي أن هناك إمكانيات حقيقية للتوصل لتهدئة لفترات طويلة مع حماس، خاصة إذا ما التزمت إسرائيل بها .

إن الجانب الإيديولوجي هو أحد الأعمدة التي تقوم عليها حركة حماس و لهذا يحظى بأهمية قصوى لديها ، فنجدها تحرص على عدم تجاوزه في تصريحاتها و أفعالها وتؤيد هذا الرأي الدكتورة ثناء فؤاد في كتابها حول الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل و الصراع ، حيث تقول فيه:

"إن هذه الحركات عند نشأتها و تبلورها تنطوي على ما هو أكثر من الشعور بعدم الرضا، لأنها تصل بأعضاء الجماعة إلى الإدراك بوجود سلبيات ينبغي تغييرها من وجهة نظرهم ...و تتمثل فكرتها في التغيير الذي يتجاوز المطالب الجزئية ...لتمتد إلى الأهداف الكلية ، و هو ما تتميز به الحركات الثورية، ففي سياقها يتعلق الجانب الإيديولوجي بما يطلق عله القضية، أي القضية التي تبلور الأهداف الكفاحية وهذه القضية تشبع أقوى الرغبات، و كلما عظمت جاذبيتها، تضاعف تأثيرها في الناس، و انضم إليها الكثيرون، فهي تعتمد على النجاحات التي يصعب على القوى المناوئة لها تبنيها."[1].

ويتبين ذلك بوضوح في وثيقة الأسرى التي حرصت حركة حماس من خلالها على الحفاظ على مبادئها من خلال التغييرات التي طرأت على نصوص تلك الوثيقة وهو ما يبينه الجدول التالي:

[11] -ثناء فؤاد عبد الله، الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل و الصراع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001،ص:296.

الجدول رقم 04: التعديلات التي جرت على بنود وثيقة الأسرى[1]

رقم البند	الصيغة قبل التعديل	الصيغة بعد التعديل
المقدمة	انطلاقا من الشعور العالي بالمسؤولية الوطنية و التاريخية و نظرا للمخاطر المحدقة بشعبنا ، و في سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية و صيانة و حماية الوحدة الوطنية و و حدة شعبنا في الوطن و المنافي .	انـــطلاقا من الشعور العالي بالمسؤولية الـــوطنية و التاريخية ، و نـــظرا للمخاطر المحدقة بشـــعبنا، و انطلاقا من مبدأ أن الحقوق لا تسقط بالتقادم ، و على قاعدة عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال ، و في سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية و صيانة و حماية الوحدة الوطنية و و حدة شعبنا في الوطن و المنافي .
البند 1	و ضمان حق العودة للاجئين ، و تحرير جميع الأسرى و المعتقلين ، مستندين في ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء و الأجداد ، و إلى ميثاق الأمم المتحدة ، و القانون الدولي ، و ما كفلته الشرعية الدولية	و ضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم و ممتلكاتهم التي طردوا منها و تعويضهم و تحرير جميع الأسرى و المعتقلين بدون استثناء أو تمييز مستندين في كل ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء و الأجداد و إلى ميثاق الأمم المتحدة و القانون الدولي و ما كفلته الشرعية الدولية بما لا ينتقص من حقوق شعبنا .
البند 2	تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية و انضمام حركتي حماس و الجهاد الإسلامي إليها بوصفها الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده	تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية و انضمام كل القوى و الفصائل إليها ، وفق أسس ديمقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة
البند 3	حق الشعب الفلسطيني في المقاومة و التمسك في خيار المقاومة	حق الشعب الفلسطيني في المقاومة و التمسك بخيار مقاومة الاحتلال
البند 4	وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل و توحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني و الشرعية العربية و قرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا تمثلها منظمة التحرير و السلطة الوطنية رئيسا و حكومة ،	وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل و توحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس الأهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة و الشرعية العربية قرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا بما يحفظ حقوقه و ثوابته تنفذها قيادة منظمة التحرير و مؤسساتها و السلطة الوطنية رئيسا و حكومة ،
البند 7	أن إدارة المفاوضات هي من صلاحية (م.ت.ف) و رئيس السلطة الوطنية على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية و تحقيقها على أن يتم عرض أي اتفاق مصيري على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد للتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام حيث ما أمكن	أن إدارة المفاوضات هي من صلاحية (م.ت.ف) و رئيس السلطة الوطنية على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة على أن يتم عرض أي اتفاق بهذا الشأن على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد لإقراره والتصديق عليه أو اجراء استفتاء عام في الوطن و المنافي بقانون ينظمه
البند 11	التمسك بالنهج الديمقراطي و بإجراء انتخابات عامة و دورية و حرة و نزيهة و ديمقراطية طبقا للقانون ، للرئيس و التشريعي و للمجالس المحلية و البلدية	التمسك بالنهج الديمقراطي و بإجراء انتخابات عامة و دورية و حرة و نزيهة و ديمقراطية طبقا للقانون ، للرئيس و التـــــشريعي و للمجالس المـــحلية و البـــلدية و الاتحادات و النقابات و الجمعيات ،

[1] -علاء لحلوح، مرجع سابق ذكره، ص-ص:12-13.

البند 12	التأكيد على إن السلطة الوطنية الفلسطينية ملتزمة بالإجماع العربي و العمل العربي المشترك	التأكيد على أن السلطة الوطنية الفلسطينية ملتزمة بالإجماع العربي و العمل العربي المشترك الداعم لقضيتنا العادلة و المصالح العربية العليا
البند 15	أن المصلحة الوطنية تقتضي ضرورة البحث عن أفضل الأساليب و الوسائل المناسبة لاستمرار مشاركة شعبنا و قواه السياسية في قطاع غزة في وضعه الجديد في معركة الحرية و الاستقلال	أن المصلحة الوطنية تقتضي ضرورة البحث عن أفضل الأساليب و الوسائل المناسبة لاستمرار مشاركة شعبنا و قواه الوطنية و السياسية و الاجتماعية في أماكن تواجده كافة في معركة الحرية و العودة و الاستقلال

إن ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يفسر خيار الانقلاب الذي تبنته حركة حماس حتى تسيطر على قطاع غزة، كما يفسر عدم انقلاب سكانه ضدها و معارضتهم لسياسات حركة فتح، الأمر الذي استفادت منه حركة حماس. إن المعارضة تنشأ أصلا عن تساؤل الإنسان حول صحة القرارات التي تتخذها السلطة و الإجراءات التي تحاول تنفيذها في السياق الاجتماعي، و مدى تطابق هذه القرارات مع الأحكام القيمية التي يحملها في داخله عن طبيعة و شكل النظام الاجتماعي الذي يرغب بالخضوع له، و هي تمثل عادة ما ليس موجودا في السلطة، فإن هدفها الأساس يكون أولا بالتركيز على النظام القائم تمهيدا لتكريس فكرتها عن النظام الذي تتوخى إقامته[1] . و بناءا عليه، لا تستطيع حركة حماس التخلي عن إيديولوجيتها التي تميزها عن حركة فتح والتي تحافظ من خلالها على سمعتها و قطاع الشعب المؤيد لها.

[1] -خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، ط2، 2008، ص-ص: 236-237.

الفصل الثاني:

العوامل الخارجية المؤثرة على العلاقة بين حركتي فتح و حماس

يتميز الصراع العربي – الإسرائيلي بكونه صراعا متعدد الأطراف، الأسباب والنتائج. ولهذا تشكيل الأسباب الخارجية متغيرات تفسيرية في غاية الأهمية لمختلف التطورات التي تشهدها جوانب القضية الفلسطينية والتي من بينها العلاقة بين الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها فصيلي فتح وحماس. فالعلاقة بينهما لم تكن بمنأى عن التدخلات الخارجية التي تهدف إلى فرض معادلات معينة على الواقع الفلسطيني بما يـــتناسب ومصالحها .

وقد تتجسد هذه التدخلات في شكل ضغوط سياسية تأتي من خلال الشروط الإسرائيلية والأمريكية على الحوار، والضغط على الرئيس محمود عباس لمنعه من التحاور مع حماس، إلا في حال استجابت لما تسميانه شروط المجتمع الدولي، وعلى رأسها الاعتراف بإسرائيل، والتخلي عن سلاح المقاومة، وقد تكون عبارة عن تدخلات أمنية من خلال الخطط والبرامج والتمويل لتقوية أجهزة الأمن الفلسطينية ودفعها لمواجهة المقاومة وقمعها . كما يتم استخدام الحوافز الاقتصادية والدعم المادي أحيانا وأساليب الحصار والتدمير والمصادرة أحيانا أخرى [1]، وهو ما تدعم بموقف الرباعية الدولية وموقف الاتحاد الأوربي من أجل إخضاع الشعب الفلسطيني أو تغلب طرف على آخر.

وسوف يتم مناقشة هذه الضغوطات بالتفاصيل من خلال المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: تأثير المواقف الدولية.
- المبحث الثاني: تأثير المواقف العربية.

[1]- بدون ذكر اسم الكاتب، "الحوار بين فتح وحماس وآفاق المصالحة الوطنية"، مرجع سابق ذكره، ص3

المبحث الأول: تأثير المواقف الدولية

لقد كان الموقف الأمريكي هو الأكثر تشددا لاعتبارات مرتبطة بإسرائيل أو وفقا لمصالحها الخاصة، فحركة حماس في المنظور الأمريكي منظمة إرهابية، وليست حركة مقاومة مشروعة للاحتلال، فهي تدعو إلى تدمير إسرائيل وعدم الاعتراف بحقها في الوجود، كما أنها لا تقر باتفاقيات السلام التي وقعتها السلطة الفلسطينية بقيادة فتح مع إسرائيل الأمر الذي يتهدد معه أمن هذه الأخيرة ويصبح معرضا للخطر، إضافة إلى مرجعيتها الأيديولوجية، كونها تنتمي إلى التيارات الإسلامية المناهضة للنفوذ الأمريكي في المنطقة[1].

ولهذا سارعت الولايات المتحدة الأمريكية في عزل حماس وإضعافها وتقوية السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس، فهي تعتبر أي تقارب بين فتح وحماس قبل أن تقبل الأخيرة بشروط المجتمع الدولي مضرا بعملية السلام وبعملية بناء الدولة الفلسطينية، ولذلك ترى بأن عزل حماس وإفشال قدرتها على الحكم سيفقدها شعبيتها ومكانتها بين الجماهير الفلسطينية، وأن إحياء عملية السلام وتحسين الأوضاع الاقتصادية في مناطق السلطة الخاضعة لرئيسها سيعزز من مكانة القوى المعتدلة في المجتمع الفلسطيني[2].

المطلب الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل:

الفرع الأول: الموقف الأمريكي:

لقد استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من الخلافات الفلسطينية – الفلسطينية، حيث استجابت لضغوطات الأطراف الراغبة في استعادة السلطة، فرضت حركة فتح مشاركة حركة حماس في حكومة إئتلاف وطني وذلك لتبيان عجز حماس عن تحقيق أهدافها أو الضغط عليها من

[1]- أبوبكر الدسوقي، " الموقف الدولي وإستراتيجية حماس البديلة "، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 41، العدد 164 أفريل 2006، ص 121

[2]- خليل الشقاقي، " انفصال غزة السياسي إلى متى وهل يمكن الرجوع عنه؟ "، تقدير الموقف السياسي الفلسطيني رقم 27، فلسطين، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، 10 فيفري، 2008، ص3

أجل المشاركة في المفاوضات والتنازل عن ثوابتها ما يضر بمكانتها، ومن أجل التضييق على حركة حماس عمدت الإدارة الأمريكية إلى إفشال الجهود الرامية إلى تشكيل حكومة وطنية تشمل الفصائل الفلسطينية بما فيها حركة فتح، فخروج حكومة من هذا النوع إلى حيز الوجود، يؤدي إلى تقوية حركة حماس، حيث يخفف من حدة المعارضة الدولية لها ويوفر تأييدا شعبيا ونيـــابيا يمكنها من مواجهة الضغوط الأمريكية – الإسرائيلية، كما سيجنبها مشكلة العلاقة مع الأجهزة الأمنية، وهو ما ينعكس إيجابعلى مسار القضية الفلسطينية[1].

ولقد أيدت حركة فتح الشروط التي وضعتها الإدارة الأمريكية وهو ما رفضته حركة حماس مؤكدة على ضرورة تشكيل حكومة قادرة على حماية الحقوق الفلسطينية، وبررت فتح موقفها بعدم اعتراف حماس بمنظمة التحرير الفلسطينية كمرجعية للسلطة وكممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وهو مبرر غير مقنع لأن حماس لم تطالب بذلك عندما شاركت في العملية السياسية، رغم أن المجلس التشريعي هو أحد مؤسسات سلطة مرجعيتها هي منظمة التحرير الفلسطينية والمشاركة فيه تتطلب الاعتراف بها هذا من جهة، ومن جهة ثانية تم تهميش المنظمة من قبل حركة فتح منذ قيام السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقيات أوسلو[2].

وبناءا عليه، استجابت السلطة الوطنية لضغوطات الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مباشرة الرئيس لعدد من الإجراءات التي من شأنها تقويض حماس لا سيما بعدما سيطرت هذه الأخيرة على قطاع غزة . فقد عمدت حكومة سلام فياض والرئيس عباس إلى إغلاق عدد من المؤسسات في قطاع غزة أو تعطيل شرعيتها إما مباشرة أو عبر إجراءات التفافية، كان أبرزها قرار الرئيس الفلسطيني بتغيير جوازات السفر المعتمدة للسلطة الفلسطينية وإعفاؤه مكان غزة من دفع الضرائب والرسوم، وقرار الحكومة عدم اعتماد شهادات الثانوية العامة الصادرة عن قطاع غزة للعام الدراسي 2006- 2007 وقرارها بالتعليق المؤقت لعمل كافة الدوائر العامة والمكاتب

[1]- عبد الحي علي قاسم ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركة حماس، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2009، ص 131
[2]- المرجع نفسه، ص 131

الفرعية لوزارة الاتصالات في القطاع، وإغلاق مقر وزارة الإعلام وتعليق العمل في جميع إدارات الخدمات الطبية والعسكرية في القطاع[1].

وعلى صعيد الرواتب، كشف رئيس المجلس التشريعي بالإنابة أحمد بحر أن المسؤولين في رام الله قاموا بقطع رواتب 21 نائبا من قائمة التغيير والإصلاح، و 36 من موظفي المجلس التشريعي بغزة، وهو الأمر الذي تأكد بقرار من الحكومة شمل إيقاف رواتب النواب وكذلك إعادة تشكيل لجان الزكاة في الضفة الغربية على مستوى الرئاسة والأعضاء، وإعادة تعيين أئمة المساجد، حيث كان لحماس دور بارز وفعال في هذه اللجان، كما جاء قرار حل أكثر من 100 جمعية خيرية في الضفة الغربية وإصدار الرئيس الفلسطيني لمرسوم حل الجمعيات ومؤسسات المجتمع وصدر قانون غسل الأموال في إطار التضييق على حركة حماس في الضفة الغربية[2].

كما تربط الولايات المتحدة الأمريكية بوضوح بين تقديم المساعدات المالية للفلسطينيين وحجبها، وفقا للسلوك السياسي للحكومة الفلسطينية، فكلما تقاربت حركتا فتح وحماس، تلوح بتجميد المساعدات، ومثال ذلك تجميد الكونغرس تحويل 86 مليون دولار للرئاسة الفلسطينية بعد اتفاق مكة، والعودة لاستئناف المساعدات بمجرد التباعد بين الحركتين، كما حدث بعد أزمة "الصلاحيات والشرعية" في غزة في جوان 2007، إذ أعلنت الحكومة الأمريكية من خلال قنصلها العام في القدس جاكوب والاس، وبعد أقل من أربعة أيام من الأزمة، أن الولايات المتحدة الأمريكية سترفع الحصار عن الحكومة الجديدة التي سيشكلها الرئيس الفلسطيني محمود عباس بعد الأزمة، وهو القرار الذي نفذته الولايات المتحدة الأمريكية فعلا بعد 3 أيام، وسبق ذلك تأييد فوري من وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، لحالة الطوارئ، والإعلان الفوري من الولايات المتحدة الأمريكية باعترافها بشرعية حكومة الطوارئ[3].

---

[1]- محسن محمد صالح، مريم عيتاني، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006- 2007، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2008، ص100

[2]- المرجع نفسه، ص- ص : 101- 102

[3]- محسن محمد صالح، وآخرون ، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2008، ص239

ومن الواضح أن الطرف الأمريكي يدرك عمق الأزمة الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، ويسعى لتوظيف هذه الأزمة توظيفا سياسيا، إذ يقدم المساعدات لطرف معين وهو حركة فتح ليساعدها على توظيف هذه المساعدات لتوسيع قاعدتها الشعبية وتضييق الخناق على حركة حماس بشكل أساسي، وقد عبر مارك هيلبرن Mark Helprin من معهد كلير مونث الأمريكي The Claremont Institute عن ذلك بقوله[1]: "إن تقديم المساعدات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للضفة الغربية لإنعاشها؛ سيؤدي إلى انقلاب سكان غزة ضد حماس . فيكون ذلك مقدمة لإضفاء صفة الشرعية على أي اتفاق تتمخض عنه المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية ...".

إذ بدا واضحا من خلال الجهود الأمريكية التأكيد المستمر على رفض التعامل مع قطاع غزة وغض النظر عن الحصار عليه، ولقد ألقى المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة خليل زاده في 25مارس/آذار 2008 خطابا أكد فيه على مواصلة الجنرال الأمريكي وليام فريزر William Fraser قيادة الجهود الأمريكية في الضغط لتطبيق خريطة الطريق واستمرار دعم السلطة الفلسطينية من خلال التوقيع على اتفاقية أمريكية فلسطينية في 19مارس/آذار2008 تقدم بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ 150 مليون دولار للسلطة[2]. و هذا بالإضافة إلى خطة الجنرال دايتون الأمنية لدعم الإصلاح في السلطة الوطنية الفلسطينية و التي تتضمن تقديم 1.67 مليار دولار موزعة كالآتي:

[1]- المرجع نفسه، ص 240

[2]- محسن محمد صالح، وآخرون، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2009، ص206

الجدول رقم 04: الدعم الذي تتطلبه خطة الجنرال دايتون الأمنية و الفريق التقني الفلسطيني للإصلاح[1].

الرقم	المادة	التكلفة
1	الدعم التقني من خلا توفير خبراء و مستشارين دوليين من أجل دعم عمل الفريقين التقنيين بما يتوافق مع أفضل أداء في المنطقة	
2	بذل الجهود من أجل إيجاد بيئة إقليمية ملائمة تسمح بإنجاح برنامج إصلاح القوى الأمنية الفلسطينية (بما في ذلك التعاون الإيجابي من الحكومة الاسرائيلية)	
3	الدعم المادي الجاد للتدريب بما في ذلك تدريب عناصر الأمن الفلسطيني في الأردن و مصر و هذا يشمل تدريب الحرس الرئاسي، و عناصر الأمن القومي ، و حرس الحدود ، و كل ذلك بناء برنامج تدريب مفصل.	69 مليون دولار للسنة الأولى فقط
4	جهود جدية لضمان دفع مرتبات و مستحقات عناصر الأمن الفلسطيني	53 مليون دولار في الشهر 640 مليون دولار في السنة
5	تغطية النفقات العملياتية لعناصر الأمن القومي الفلسطيني	95 مليون دولار سنويا
6	تغطية المصاريف الأساسية	49 مليون دولار سنويا
7	توفير التجهيزات الأمنية المطلوبة (القاتلة و غير القاتلة)	
8	توفير الوسائل المادية اللازمة من أجل بناء المؤسسات و توسيع قدرتها على الاستيعاب.	46 مليون دولار سنويا
9	تطوير مراكز تدريب في الضفة الغربية و قطاع غزة	53 مليون دولار

[1] - عبد الحي علي قاسم ، مرجع سبق ذكره، ص 151

وعلى الرغم مما أبدته إدارة أوباما الجديدة من حماس تجاه القضية الفلسطينية إلا أنه سرعان ما تآكل الزخم الدبلوماسي الذي حاول أوباما إيجاده في بداية ولايته وذلك بسبب المحاولات المتكررة من طرف السلطة الفلسطينية لاجتثاث كل خلايا المقاومة في الضفة الغربية عبر تنسيق أمني متزايد مع الأمن الأمريكي والإسرائيلي والذي وصل إلى حد المشاركة في التعذيب مع وكالة الاستخبارات الأمريكية في سجون السلطة الفلسطينية، حيث أبدت الإدارة الأمريكية بشكل قوي سياسات السلطة، بل وحاولت الترويج لانتعاش اقتصادي في الضفة الغربية، وهي سياسة تستهدف دفع المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية للمقارنة مباشرة مع الوضع في غزة، لإيجاد ثنائية ثقافية تقوم على بعدين؛ هما : التنمية والتسوية مقابل المقاومة والفقر، علما بأن النمو وهمي، ويعتمد على المساعدات فالضفة الغربية مقطعة الأوصال بالحواجز والجدار والمستعمرات ومخنوقة بسياسات الاحتلال[1].

وفي هذا السياق، استمر الضغط الأمريكي على غزة والإصرار على انتزاع اعتراف حماس بإسرائيل، وعلى الرغم من موافقة أوباما على تقديم مبلغ 20.3 مليون دولار لغزة من ميزانية مساعدة الطوارئ، فإن الحكومة الأمريكية ضغطت على الدول الخليجية لمنعها من إنشاء هيئة مستقلة لإيصال المساعدات إلى غزة[2].

الفرع الثاني : الموقف الإسرائيلي :

لإسرائيل مصالح أمنية وسياسية في تطورات العلاقة بين فتح وحماس حيث تشكل سيطرة حماس على قطاع غزة تهديدا أمنيا يتمثل في استمرار تهريب وتصنيع وإطلاق الصواريخ، كما أن موقف حماس من عملية السلام يجعل من الصعب إجراء مفاوضات إسرائيلية معها، لكن إسرائيل قد ترى مكسبا في فصل قطاع غزة عنها وربطه بمصر الملتزمة معها باتفاق سلام وخاصة في ظل

[1]- محسن محمد صالح، وآخرون، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2010، ص242

[2]- المرجع نفسه، ص243

سيطرة حماس عليه وعدم رغبة إسرائيل في اجتياحه عسكريا* أو الاستمرار في المسؤولية عن توفير الخدمات الأساسية له مثل الماء والوقود والكهرباء والغذاء وغيرها[1].

ورغم إدراك إسرائيل بأن أي تطبيق لخارطة الطريق أو لأي اتفاق سلام مع الرئيس عباس يتطلب موافقة حركة حماس إلا أنها لم تكن ترى مصلحة في عودة الحوار بين فتح وحماس في الوقت الراهن، بل على العكس كانت إسرائيل ترى في عودة سريعة للحوار تهديدا لمصالحها لأنه يعطي شرعية لحماس وحكمها ويعزز مكانتها في النظام السياسي الفلسطيني وقد يضع قيودا سياسية كبيرة على قدرة الرئيس عباس على التفاوض معها . لهذا فضلت إسرائيل بقاء الوضع على حاله بانتظار أن تؤدي الضغوط والعقوبات المفروضة على قطاع غزة إلى تراجع مكانة حماس [2]، حيث أقدمت إسرائيل على تحديد شروط يؤدي تنفيذها إلى القبول بحماس في العملية السياسية الفلسطينية تتمثل في[3] :

1 الاعتراف بإسرائيل وإلغاء ميثاق الحركة الذي يدعو إلى تدميرها والقبول بجميع الاتفاقيات الموقعة .

2 نبذ العنف والإرهاب .

3 نزع السلاح .

---

*- انسحبت إسرائيل من قطاع غزة في إطار تطبيق خطة الانسحاب أحادي الجانب التي أعلن عنها شارون في مؤتمر هرتز يليا عام 2004، لجعل القطاع منطقة منزوعة من الأسلحة، مع احتفاظ إسرائيل بالحق الأساسي في الدفاع عن النفس، بما في ذلك القيام بخطوات وقائية، وكذلك بالرد من خلال استخدام القوة ضد التهديدات التي تنشأ في المنطقة، بالإضافة إلى الإبقاء على إشراف إسرائيل على الحدود الخارجية للقطاع من البر، وسيطرتها على المجال الجوي للقطاع، ومواصلة القيام بعمليات عسكرية في المجال المائي لقطاع غزة : للمزيد أنظر : رياض علي " خطة الانفصال الشارونية ، رؤية فلسطينية"، مجلة السياسة الدولية، مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 40، العدد 162، أكتوبر 2005.

[1]- خليل الشقاقي ، مرجع سابق ذكره،ص3.

[2]- المرجع نفسه، والصفحة نفسها .

[3]- أحمد يوسف أحمد وآخرون ، حال الأمة العربية 2006- 2007 أزمات الداخل وتحديات الخارج، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص97 .

ولإجبار حماس على احترام هذه الشروط، دعمت إسرائيل موقفها بسلسة السياسات التالية:

أ -**الحصار الاقتصادي** :

لقد ارتكزت السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في الضفة والقطاع، منذ عام 1967 على ركائز أساسية، هدفت من خلالها إلى العمل على تبعية الاقتصاد الفلسطيني وربطه بالاقتصاد الإسرائيلي وتمثل أهمها في الاستيلاء على الأرض والموارد الطبيعية، وإقامة المستوطنات، وتقييد حركة الموارد البشرية، وتبديد الموارد المالية من خلال منع التراكم الرأسمالي للحيلولة دون قيام استثمارات وطنية تؤدي إلى دفع القاعدة الاقتصادية وتحسين أدائها، وعلى الرغم من توقيع البروتوكول الاقتصادي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أفريل 1994 "بروتوكول باريس" الذي قدم عدة تسهيلات، بادرت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية إلى التعسف في استخدام صلاحياتها لإحباط الاستفادة الفلسطينية من المزايا التي سمح بها البروتوكول، إذ استمرت إجراءات الإغلاق ومنع تدفق التجارة بين الضفة والقطاع، وإبقاء الإجراءات الأمنية لفحص الصادرات والواردات إلى جانب تحديد ساعات فتح وإغلاق المعابر، حيث اقتصر دور السلطة الفلسطينية على مجرد تنظيم الشاحنات، أمام المتحكم الوحيد في تلك المعابر والمنافذ وهو الجانب الإسرائيلي[1].

ولقد ترتب على تلك الحالة من التبعية، العديد من الآثار السلبية أهم ـــها فيما يلي[2]:

-ارتفاع درجة الاعتماد المعيشي على مصادر الدخل الخارجية سواء من عوائد العمل داخل إسرائيل، أو من المساعدات الخارجية، وهو ما رفع حساسية الاقتصاد الفلسطيني للتقلبات الخارجية.

-اتساع الفجوة الاقتصادية بين الضفة الغربية – التي يعمل معظم أهلها في قطاع الخدمات المعاون للاقتصاد الإسرائيلي– وقطاع غزة .

[1]- أحمد طاهر ،" حماس والأزمة الاقتصادية "، مجلة السياسة الدولية، مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 41، العدد 164، أفريل 2006، ص-ص: 132- 133

[2]- المرجع نفسه ، ص133

-تزايد الاعتماد على الواردات الإسرائيلية، إذ يصل حجم ما يستورده الفلسطينيون من إسرائيل إلى نحو 75% من مجمل استيرادهم، كما تبلغ قيمة الصادرات إلى إسرائيل 95% من مجمل الصادرات الفلسطينية، وهو ما يعني سيطرة إسرائيلية على التجارة الخارجية الفلسطينية.

-الاعتماد في تكوين الإيرادات العامة على مصادر الإيرادات الخارجية، فنجد على سبيل المثال:

مصادر الميزانية الفلسطينية لعام 2005، والتي قدرت بنحو 1.96 مليار دولار، موزعة على النحو التالي:

1. المعونة الخارجية : وتبلغ 1.1 مليار دولار ويتمثل أهم المانحين فيما يلي :

- الاتحاد الأوربي : 295 مليون دولار، ومعظمها معونات تنموية.
- الولايات المتحدة الأمريكية : 234 مليون دولار وأغلبها مشروعات تنموية .
- دول أوربية منفردة : 300 مليون دولار (أكبرها ألمانيا 56 مليون دولار، وبريطانيا 50 مليون دولار، والنرويج 60 مليون دولار)
- دول عربية : 2,4 ملايين دولار
- اليابان : 30 مليون دولار

2. عوائد الضرائب : 396 مليون دولار .
3. رسوم الجمارك والضرائب والتي تحصلها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية: 50 مليون دولار
4. معونات خارجية وقروض من البنك الدولي 400 مليون دولار

-تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية، وذلك بسبب السيطرة الإسرائيلية على كافة الموارد والمعابر والحدود، هذا فضلا عن ارتفاع أسعار المنتجات الفلسطينية، نتيجة لارتفاع تكلفة

الإنتاج، وهو ما أضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، ناهيك عن تدني مستوى جودتها مقارنة بالدول المتقدمة .

- وجود تشوهات في البنية الاقتصادية الفلسطينية، حيث تدنت مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي والتشغيل والصادرات، وتعرض قطاع الخدمات إلى تشوهات من نوع معين، حيث نمت بعض الأنشطة التي تخدم الاقتصاد الإسرائيلي، مثل تجارة الجملة والتجزئة والنقل بهدف تسهيل تدفق السلع المستوردة من إسرائيل إلى المناطق الفلسطينية، وتسهيل نقل العمالة إلى إسرائيل، حيث تشير التقارير إلى أن نحو 25% من الأيدي العاملة الفلسطينية تعمل في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي، وهذا فضلا عن سيطرة إسرائيل على المرافق العامة وتحكمها في الموارد الطبيعية، واعتماد الفلسطينيين على إسرائيل في توفير احتياجاتهم من الكهرباء والمياه والتنقل بين الضفة والقطاع، ناهيك عما يعانيه قطاعا التعليم والصحة من تدهور، خاصة مع زيادة عمليات القمع الإسرائيلي .

ولذلك كانت إسرائيل على قناعة تامة بان الحصار الاقتصادي سيكون فعالا في ظل هذه الأوضاع، بحيث يؤدي إلى تراجع التأييد الشعبي لحماس ومن ثم إسقاط حكومتها، كما يؤدي بأطراف أخرى إلى اتخاذ مواقف مضادة للحركة وإجبارها على الالتزام بالشروط الإسرائيلية، ولهذا قامت بوقف تحويل أموال الجمارك المستحقة للسلطة الفلسطينية التي تتراوح بين 50 و60 مليون دولار شهريا، وتمثل نحو 36% من الميزانية الشهرية للسلطة الفلسطينية، ما أسهم في تعطيل الحكومة وتدهور مستوى معيشة المواطن[1].

واعتبارا من منتصف جوان 2007، أحكمت إسرائيل إغلاق كافة العابر الحدودية بشكل كامل بما فيها المعابر التجارية، وتلك المخصصة لحركة سكان القطاع المدنيين وتنقلهم، ومعبر رفح الذي يعد الرئة الوحيدة للقطاع مع العالم الخارجي[2].

---

[1]- أحمد يوسف أحمد وآخرون ، "حال الأمة العربية 2006- 2007 أزمات الداخل وتحديات الخارج"، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 97- 98 .

[2]- أحمد يوسف أحمد، وآخرون ،حال الأمة العربية 2008- 2009 أمة في خطر، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 2009،ص 117 .

ولقد كان للحصار ولا زال انعكاسات خطيرة على الحياة اليومية للمواطنين الفلسطينيين، حيث ترتبت عليه مجموعة من النتائج، تتمثل في الآتي[1]:

1 -توقف محطة إنتاج الكهرباء في غزة عن العمل كلية لفترات متعددة بسبب نفاذ الوقود الصناعي الذي يرد إليها عبر معبر "نحال عوز"، وتخفيضه لفترات أخرى حتى بلغت الكميات الواردة إلى أقل من خمس الكميات اللازمة لتشغيل محطة التوليد، وهـــذا ما أدى إلى:

- تأثر إنتاج الخبز ونفاذ غاز الطهي ما أدى إلى إغلاق معظم مخابز القطاع .
- تأثر الأوضاع الصحية نظرا لتعطل المرافق الصحية بما فيها مستشفى الشفاء في غزة، والمستشفى الأوربي في خان يونس بسبب تعطل الأجهزة التي تعمل بالكهرباء، كما توفي العديد من الأطفال بسبب نقص الأدوية في مشافي القطاع .
- تأثر إمدادات مياه الشرب والمياه المخصصة للاستخدام المترلي .

2 -نقص حاد في الاحتياجات الأساسية للمواطنين وبات الهم الأساس لنحو 1.5 مليون فلسطيني من سكان القطاع هو الحصول على الحد الأدنى من احتياجاته الأساسية من الغذاء والدواء، ولقد اضطرت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأنروا) إلى وقف برنامج مساعداتها الغذائية عدة مرات ، فهي تتولى توزيع إعانات غذائية على نحو 75000 لاجئ في القطاع يعتمدون على هذه الإعانات بشكل أساسي، واضطرت المخابز إلى استخدام القمح الثانوي المخصص لطعام الحيوانات والطيور .

3 -عجز المرافق الخدماتيه الحكومية والخاصة عن تقديم خدماتها في حدها الأدنى، وتفاقم الوضع المعيشي للمواطنين بسبب تفاقم حدة الفقر والعوز والبطالة في ظل التوقف شبه التام لكافة قطاعات الاقتصاد بسبب إغلاق المعابر التجارية كلها، ومنع توريد المواد الأولية اللازمة لتشغيل تلك القطاعات.

[1]- المرجع نفسه ، ص-ص: 117- 120

4 انخفاض إنتاج الصيد البحري من نحو 3000 طن سنويا إلى نحو 500 طن سنويا وذلك لأن إسرائيل حددت بعد سيطرة حماس على قطاع غزة المساحة المسموح بالصيد فيها في حدود ستة كيلومترات من الساحل، ويتعرض الذين يتجاوزون هذا المدى إلى إطلاق النار، أو الاعتقال فضلا عن مصادرة قواربهم وهذا على الرغم من أن مقررات أوسلو تسمح للصيادين الفلسطينيين بالصيد حتى عمق 30 كيلو مترا من الساحل وهو ما يوفر فرصة يعتاش منها 45000 صياد وأسرهم .

وتجدر الإشارة إلى أن الوضع في الضفة الغربية لا يصل إلى هذه الدرجة من السوء، إلا أن تدفق المساعدات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية ظل محدودا ودون المستوى المطلوب، فطبقا لتقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة تبلغ نسبة البطالة 25% وتحول حالات الإغلاق، وتقسيم الضفة الغربية إلى كانتونات من دون مواصلة النشاط الاقتصادي في كثير من الأحيان، كما تعيق نقاط التفتيش وحواجز المرور ومتطلبات إصدار التصاريح الحركة إلى المرافق الطبية الخاصة من القرى ومخيمات اللاجئين إلى البلدات والمدن الكبيرة حيث المستشفيات والمراكز الطبية ويصاحب الإجراءات المعيقة لحركة الفلسطينيين شتى ممارسات الترهيب والإذلال لإجبارهم على الإحجام عن التنقل داخل الضفة الغربية[1].

ب –الاعتداءات العسكرية :

قامت إسرائيل بتكثيف عملياتها العسكرية الموجهة ضد الأراضي الفلسطينية خاصة قطاع غزة، ونابلس، ومخيم بلاطة استهدفت نشطاء في سرايا القدس وكتائب عز الدين القسام وكتائب شهداء الأقصى إلى جانب اعتقال النشطاء الفلسطينيين[2] .

وبعد تنفيذ حماس لعملية الوهم المتبدد والتي تمكنت خلالها من أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، هاجمت إسرائيل قطاع غزة خلال عملية " أمطار الصيف" والتي أدت إلى تدمير

---

[1]- نفس المرجع، ص 120

[2]- أحمد يوسف أحمد وآخرون " حال الأمة العربية 2006- 2007 أزمات الداخل وتحديات الخارج"، مرجع سبق ذكره، ص 99

البنية التحتية للقطاع حيث قامت بقصف محطة توليد الطاقة الأساسية التي تغذيه وتدمير الجسور الحيوية كما استهدفت المقرات والمؤسسات الحكومية والجامعات والمؤسسات التعليمية، والقيام باجتياحات لبعض مناطق القطاع في إطار عملية " الجندب" نسبة إلى تنقلها من منطقة إلى أخرى بشكل سريع بعد أن توقع عدد أكبر من الضحايا، مستخدمة الطائرات الحربية والدبابات والبوارج الحربية، وتدمير أكبر قدر من المنازل والمنشآت المدنية فضلا عن تجريف مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية ولقد شملت هذه التوغلات حي الشوكة في رفح، ومدينة بيت حانون، ومدينة بيت لاهيا وخان يونس، ودير البلح، ومخيم الغازي وسط قطاع غزة، وحي التفاح شرق مدينة غزة ورفح، وارتكبت قوات الاحتلال خلال عمليتها العديد من المذابح وجرائم الحرب ضد المدنيين سواء في القطاع أو في الضفة الغربية بما في ذلك أعمال التوغل وارتكاب جرائم الاغتيال بحق الناشطين الفلسطينيين في معظم مدن الضفة وبلداتها ومواصلة أعمال التجريف وهدم الممتلكات والأعيان المدنية والأمنية بما في ذلك هدم مؤسسات السلطة الفلسطينية ومقراتها[1].

وفي 4 نوفمبر 2008 أنهت إسرائيل الهدنة التي تمت بوساطة مصرية، وذلك عندما اقتحم الجيش الإسرائيلي غزة من دون سبب، وقتل ستة من ضباط حماس، في عملية يفترض أنها بسبب حفر نفق قريب من حاجز "كيسوفيم"، وفي 27 ديسمبر 2008 بدأت عدوانها الشامل الذي أطلقت عليه إسرائيل اسم " عملية الرصاص المصبوب" بقصف جوي وبحري شامل، وتم تطويره لاحقا باجتياح بري استهدف تقطيع أوصال القطاع ومحاصرة قطاعاته المختلفة، وأسفرت العمليات العسكرية التي استمرت حتى 18 يناير 2009 عن استشهاد 1285 فلسطينيا، من بينهم 1062 مدنيا، بينهم 281 طفلا و111 امرأة، فضلا عن إصابة 4336 من بينهم 1113 طفلا، و735 امرأة، كما أسفرت العملية العسكرية عن تدمير شامل لآلاف الممتلكات والأعيان المدنية، فتم تدمير قرابة 2400 منزل بشكل كلي، من بينها 490 منزلا تم تدميرها بواسطة الصواريخ الجوية، وأكثر من 2000 منزل تم تجريفها، وتدمير 28 منشأة مدنية عامة، من بينها

[1] المرجع نفسه ، ص100

وزارات عدة ومقرات بلديات ومحافظات ومرافئ صيادين والمجلس التشريعي، وتدمير 30 مسجدا بشكل كلي، و15 مسجدا بشكل جزئي، وكذلك 10 مؤسسات خيرية، و121 ورشة صناعية وتجارية بشكل كلي، وإلحاق أضرار بنحو 200 ورشة أخرى، و 60 مقرا للشرطة، و 5 مؤسسات إعلامية، ومؤسستين صحيتين، و 29 مؤسسة تعليمية ما بين كلي وجزئي، فضلا عن تجريف الأراضي الزراعية[1].

لقد استهدفت إسرائيل كافة المباني والمساجد والمدارس التي لجأ إليها المدنيون، حيث تم قصف المستشفيات مثل مستشفى الشفاء أكثر من مرة، إلى جانب ثلاث مدارس على الأقل تابعة للأمم المتحدة احتمى فيها الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، ومن بين هذه المدارس مدرسة الفاخورة التابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الأنروا) في مخيم جباليا التي تعرضت لقصف جوي أسفرت عن مقتل أربعين على الأقل[2].

لقد كان هدف إسرائيل من هذه السياسات التأثير على التأييد الشعبي لحركة حماس نظرا لكونها تؤدي إلى انعكاسات سلبية على حياة المواطنين، وهو ما يؤدي إلى إفشالها كما أنها أرادت ردع الحركة وثنيها عن إطلاق الصواريخ على البلدات الإسرائيلية والتي وضعت الحكومة الإسرائيلية في مأزق كبير حيث يضطر السكان إلى دخول الملاجئ تحت الأرض، كما تتعطل الدراسة في جميع المدارس والمؤسسات التعليمة إلى جانب الإجراءات التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية حفاظا على الأمن حيث يؤدي إطلاق الصواريخ إلى إعلان الجيش الإسرائيلي حالة التأهب القصوى في الدولة خشية رد فعل فلسطيني على الهجمات المستمرة في قطاع غزة، من خلال مضاعفة الحراسة في الأماكن المكتظة بالإسرائيليين[3].

---

[1]- أحمد يوسف أحمد، وآخرون، " حال الأمة العربية 2008- 2009 أمة في خطر"، مرجع سبق ذكره، ص121

[2]- نفس المرجع ، ص-ص: 121- 122

[3]- عدنان أبو عامر،" دور المقاومة الفلسطينية في لانتخاب الإسرائيلي من قطاع غزة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 41، العدد 166، أكتوبر 2006، ص174

المطلب الثاني: موقف الاتحاد الأوربي و اللجنة الرباعية الدولية :

الفرع الأول: موقف الاتحاد الأوربي :

يحاول الاتحاد الأوربي دائما زيادة دوره السياسي* من خلال المفوضية العليا للشؤون الخارجية، وذلك لحماية مصالحه في المنطقة العربية وذلك في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وسعي روسيا العودة إلى المنطقة ومحاولة الصين تفعيل دورها فيه، وتتمثل هذه المصالح في حماية مصادر النفط، محاربة الهجرة غير الشرعية، حماية أمن إسرائيل، التصدي للإرهاب الأصولي، محاربة الجريمة المنظمة، ودعم القوى الليبرالية لتحجيم دور الحركات الإسلامية[1].

وعلى الرغم من أن حركة حماس كحركة مقاومة حرصت على إقامة علاقات سياسية مع جميع الدول على المستوى العربي والإسلامي والدولي، على قاعدة كسب التأييد وحشد الموقف السياسي لصالح الحقوق الوطنية الفلسطينية، وسعت في هذا السياق لإقامة علاقات مع الغرب بشكل عام وأوربا على وجه الخصوص، إلا أن الموقف الأوربي تجاه حركة حماس لم يكن بالمستوى الذي يفترض بدول تعرف المنطقة أن تلعبه[2].

فعلى إثر فوز حماس في الانتخابات التشريعية في أفريل 2006، أكد الاتحاد الأوربي بأنه لن يتعامل مع أي حكومة لا تحقق الشروط التالية[3] :

- جميع وزراء أي حكومة فلسطينية يجب أن يكونوا ملتزمين بنبذ العنف .

---

*-إن الاتحاد الأوربي يحاول إنقاذ العملية السلمية من الانهيار الكامل، فأخذت تحركاته شكل الصفقة مع السلطة الفلسطينية باشتراط التخلي عن فكرة إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد مقابل صدور بيان من جانبه يعلن بوضوح تأييده لقيام دولة فلسطينية، و هو ما تم من خلال إعلان برلين سنة 1999 و الذي أكد فيه الاتحاد تأييده حق الفلسطينيين الدائم و غير المنقوص في تقرير المصير، و أبدى فيه استعداده للاعتراف بدولة فلسطين في الوقت المناسب الذي وافق سنة 2001 وفقا لتصريحات بريطانيا ايرلندا و هولندا و هو ما جعل رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "أرييل شارون" يصرح بأنه يقبل بدولة فلسطين يسيطر على حدودها.أنظر:
صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوربي و دوره في النظام العالمي الجديد، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، ص-ص:115-116.

[1]- عبد الحكيم حلاسة، " الدور الأوربي في عملية التسوية الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب فك الارتباط وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية "، مجلة التخطيط الفلسطيني : فلسطين : مركز التخطيط الفلسطيني ، العدد 22، أفريل – جويلية 2006.

[2]- أسامة حمدان، " المواقف الأوربية من التعامل مع حركت المقاومة الفلسطينية حركة حماس نموذجا"، مؤتمر السياسة الخارجية الأوربية تجاه القضية الفلسطينية، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 3-4 نوفمبر 2010

[3] المرجع نفسه .

-أن تعترف الحكومة بإسرائيل .

-الموافقة على الاتفاقيات والالتزامات السابقة، بما فيها خريطة الطريق .

وبمجرد أن حسمت حركة حماس سيطرتها على قطاع غزة، بادر منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي خافييرسولانا إلى اتهام حركة حماس والتحريض عليها [1]. حيث أعلنت المتحدثة باسم المفوضية الأوربية انطونيا موشان (Antonia mochan) أن الاتحاد الأوربي لن يمول الوقود لغزة إذا كانت حماس ستجني الفواتير، وتعهد الاتحاد بتقديم المساعدات الإنسانية لقطاع غزة للحيلولة دون استفادة حركة حماس منها[2]

ورغم الدعوات التي نادت بضرورة إجراء اتصالات مع حركة حماس، إلا أن الاتحاد الأوربي اتفق مع الولايات المتحدة على الأمور التالية[3]:

1 ضرورة عزل حماس لأجل غير مسمى، وفصل الضفة الغربية عن غزة، وتجاهل الوضع الإنساني الكارثي في غزة .

2 الإبقاء على حكومة الطوارئ بقيادة سلام فياض باعتبارها الشريك الأمثل للغرب في العملية السلمية، ودفع الرئيس محمود عباس وحركة فتح لنقطة اللاعودة مع حماس .

3 حشد الدعم والتأييد للرئيس محمود عباس بإحياء المفاوضات المتوقفة، سواء مسار المفاوضات الثنائية المتوقفة.

4 الضغط على إسرائيل لتخفيف قبضتها الأمنية على الضفة الغربية لتحسين صورة الرئيس محمود عباس في الشارع الفلسطيني، والشروع في مفاوضات الوضع النهائي مـــع الفلسطينيين.

[1]- محسن محمد صالح، وآخرون، صراع الإرادات بين حركتي فتح وحماس، بيروت : مركز دراسات الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008،ص 289.

[2]- عصام حمدان محمد بني فضل،"دور الاتحاد الأوربي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991-2007)"، رسالة ماجستير مقدمة بجامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009، ص120

[3]- المرجع نفسه، ص 122- 123

ولذلك ظلت العقوبات الاقتصادية مفروضة على السلطة إلى أن تم الإعلان عن تشكيل حكومة الطوارئ في جوان 2007 إذ رحب الاتحاد بها، وأعلنت انتهاء العقوبات الاقتصادية على السلطة[1].

وخلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عجز الاتحاد عن إدانة إسرائيل بشكل صريح، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، بل حمل الموقف الأوربي المقاومة المسئولية عن ما آلت إلية الأوضاع، فالرئاسة التشيكية التي خلفت فرنسا حملت حماس مسئولية التصعيد، ووصف المتحدث باسم الرئاسة العملية الإسرائيلية على قطاع غزة (بالدفاعية أكثر منها بالهجومية) فيما أكد وزير الخارجية التشيكية تحميل حماس مسئولية التصعيد داعيا إلى تجاهلها في أي مفاوضات محتملة وتجريدها من السلاح، وبعد انتهاء العدوان ربط الاتحاد الأوربي ودوله أي مساعدات للمتضررين ولإعادة أعمار ما دمره العدوان بحكومة الضفة الغربية، إذ أعلن خافيير سولانا في مؤتمر صحفي بتاريخ 2009/02/28 أن أموال إعمار قطاع غزة سيتم تحويلها للسلطة الفلسطينية، معتبرا أنه لا داعي للبحث عن آلية أخرى تتولى إعادة إعمار قطاع غزة بديلا عن السلطة[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد يقدم مساعدات عبر آلية أطلق عليها مختصر بيجاس PEGASE وقد أعلنت في خطته المعروفة بـــــــ" الخطة العالمية" « Global plan » لسنة 2009، عن تقديم 32 مليون يورو لغزة و 20 مليون يورو للضفة الغربية و 6 ملايين للاجئين في لبنان، إلا أن الالتزام بها كان محدودا، لأنها تربط ربطا وثيقا بين حجم المساعدات ومواعيد الوفاء بتسليمها وبين الشريك السياسي للأطراف التي توجه لها المساعدات، وبما أن السلطة السياسية في غزة هي " طرف غير متسق" مع سياسات الدول الأوربية، فإن المساعدات تشكل أداة ضغط سياسي عليها لدفعها لتغيير مواقفها، بينما تستخدم المساعدات للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية كأداة إغراء لانتزاع مزيد من التنازلات، أو جعلها عاجزة عن مراجعة

[1]- أسامة حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 12
[2] نفس المرجع ، ص-ص: 12- 13

سياساتها تجاه هذه الدول [1]، وفيما يلي حجم المساعدات الأوربية التي تعهدت بها في مؤتمر شرم الشيخ سنة 2009 [2].

الجدول رقم 05:حجم المساعدات الأوربية التي تعهدت بها في مؤتمر شرم الشيخ سنة 2009

البند	القيمةبالمليون أورو
نفقات جارية	**168**
مشاريع تنمية	**65**
وكالة الغوث	**67**
مساعدات إنسانية وغذائية	**61**
أمن غذائي	**14.5**
مرافق غذائية	**40.1**
تعزيز الاستقرار	**15**
قوت أمن أوربية	**6**
سلطات محلية وغير حكومية	**2.4**
تعزيز الديمقراطية	**0.9**

الفرع الثاني : موقف اللجنة الرباعية الدولية :

مثل وصول حركة حماس إلى الحكومة الفلسطينية عاملا مهما من قبل الرباعية الدولية لدراسة موقفها من التعامل مع هذه الحكومة التي يجمع المجتمع الدولي بأنها حركة إرهابية، فلم تكد نتائج الانتخابات الفلسطينية تعلن حتى شنت الإدارة الأمريكية حملة لتعبئة الاتحاد الأوربي وباقي أعضاء الرباعية الدولية ضد حكومة حماس و حملهم على تهديد الفلسطينيين بالحصار المالي والسياسي إذا ما لم تلجأ حماس إلى تعديل ميثاقها وتعترف بحق إسرائيل بالوجود فبعد مرور عدة

[1]- محسن محمد صالح، وآخرون " التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009" ،مرجع سبق ذكره، ص-ص: 251-252

[2]- المرجع نفسه ، ص 251

أيام على فوز حركة حماس عقدت الرباعية اجتماعا في لندن للتشاور واتخاذ موقف من الحكومة الجديدة بكونها اللجنة الرباعية للسلام وخريطة الطريق بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فقد أشار البيان الصادر عن هذا الاجتماع إلى التأكيد على أن حل الدولتين للصراع يتطلب أن ينبذ كل المشاركين في العملية السلمية العنف والإرهاب ويقبلوا بحق إسرائيل في الوجود ويتزعوا أسلحتهم[1].

كما لعبت أطراف الرباعية دورا بارز في الضغط على الحكومة الفلسطينية من اجل إلزامها بالقبول بقرارات الشرعية الدولية تماشيا مع رغبة الإدارة الأمريكية كقوة مهيمنة على قرارات الرباعية بفرض حصار شامل على الفلسطينيين، وذلك من خلال دعوة الرباعية للحكومة الفلسطينية الالتزام بالشرعية الدولية لإعادة التعامل مع هذه الحكومة، كما حددت اللجنة الرباعية دعوتها لحكومة حماس الاعتراف بإسرائيل وإدانة العنف واحترام الاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، كشرط أساسي لفك الحصار عن الشعب الفلسطيني وإعادة العلاقات بين المجتمع الدولي والحكومة الفلسطينية تمهيدا للعمل على إيجاد تسوية سليمة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال إعادة طرفي النزاع إلى طاولة المفاوضات والبدء في تطبيق بنود خارطة الطريق[2].

وهو ما تأكد من خلال البيانات التي صدرت عن الرباعية والتي بينت عدم تغير موقفها تجاه حركة حماس بعد سيطرة هذه الأخيرة على القطاع، حيث أكدت في اجتماعها بلندن في 2008/5/2 على وفاء السلطة بمحاربة الإرهاب وتسريع خطوات بناء جهازها الأمني، كما أدانت اللجنة الهجمات الصاروخية التي تنطلق من غزة على المستوطنات الإسرائيلية، في اجتماع آخر في 24جوان/حزيران2007 في برلين أكدت على استمرار السلطة الفلسطينية في محاربة

---

[1]- فارس فائق ظاهر ، "موقف الرباعية الدولية من القضية الفلسطينية"، في الموقع :
http://blog.amin.org/faresdahaher/2010/07/28
بتاريخ 11-05-2011 على الساعة : 18:00

[2]- نفس المرجع.

الإرهاب وعلى تسهيل مرور المساعدات الأمنية للسلطة الفلسطينية، وفي اجتماعها بنيويورك في 26سبتمبر/أيلول2008 دعت الفلسطينيين لنبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل والقبول بالاتفاقات السابقة بين السلطة وإسرائيل، وإلى إعادة الوحدة الفلسطينية على أساس كافة التزامات منظمة التحرير ودعم الجهود المصرية لإعادة توحيد الفلسطينيين تحت السلطة الشرعية الفلسطينية، وأكدت على ضرورة دعم السلطة الفلسطينية في مواجهة " المليشيات والجماعات الإرهابية" والتأكيد على تفكيك البنية التحتية للإرهاب[1].

إن اللجنة تسعى إلى تصفية المقاومة وتطويقها من خلال تدعيم أجهزة الأمن الفلسطينية، وتسهيل وصول ما تحتاجه في هذا الجانب، كما أنها تصر على عدم الاعتراف أو التعامل مع حركة حماس، إلا إذا اعترفت بكافة الاتفاقات، التي وقعتها السلطة الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية، كما أنها ساندت الجهود المصرية في توحيد الفلسطينيين "تحت السلطة الشرعية " والتي هي في عرف اللجنة حكومة الرئيس محمود عباس[2].

وفي بيانها الصادر في تريستا Trieste في 26جوان/حزيران2009، رحبت بجهود السلطة الفلسطينية في المجال الأمني، وهي إشارة إلى نجاح أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في الحيلولة دون ممارسة المقاومة المسلحة لنشاطاتها، لاسيما في الضفة الغربية[3].

إلا أن هذه الضغوط التي تعرضت لها حركة حماس، بقدر ما وضعت العديد من العقبات في طريقها نحو تحقيق أهدافها بقدر ما أسهمت في تعزيز مكانتها لدى أنصارها ، فهذه المواقف كانت دليلا على فعالية الحركة و حيويتها. و في هذا الصدد يقول حيدر إبراهيم علي:

" إن الدور الذي تؤديه الحركات الإسلامية و الحجم الذي تأخذه في الساحة لا تحدده دعاوى هذه الحركات و لا أمانيها ، بل تحدده عوامل معقدة تبدأ من فاعلية خطاب الجماعات و مزايا قياداتها و قدرة هذه القيادات على الاستغلال الأمثل للظروف ، و تمر بالاستجابة التي تلقاها هذه الدعاوى لدى الجماهير ، و ردود فعل

[1]- محسن محمد صالح،وآخرون، " التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008"، مرجع سبق ذكره، ص 204
[2]- المرجع نفسه ، ص 205
[3]- محسن محمد صالح،وآخرون،" التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009" ،مرجع سبق ذكره، ص238

المنافسين من حكومات و قوى معادية أو أطراف أجنبية . و يمكن عمليا تقدير جاذبية الظاهرة الإسلامية و حيويتها بالنظر إلى نمو تأثيرها الشعبي أو ضموره قياسا إلى العوامل المضادة التي تعمل على تحييد هذا الأثر و القضاء عليه فكلما توسع تأثير الحركات الإسلامية في ظل ظروف معادية و مقاومة شرسة ، كان ذلك دليلا على حيويتها و فاعليتها ، و بالمثل كلما حدث تراجع في حظوظ هذه الحركات كان ذلك دليلا على العكس"[1].

المبحث الثاني : المواقف العربية :

لقد تناول الفصل الأول من هذه الدراسة طبيعة حركتي "فتح" و"حماس" بالشرح والتفصيل كما تناول المبحث الأول من هذا الفصل طبيعة المواقف الدولية ونمط تأثيرها على العلاقة بين الطرفين، وهي محاور، من المهم بمكان أخذها بعين الاعتبار عند تحليل المواقف العربية، التي لم تكن بمعزل عن المتغيرات التالية :

- متطلبات عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي .
- طبيعة البيئة الدولية والتي تفرض فيها الولايات المتحدة الأمريكية خياراتها حماية لمصالحها، والتي تصنف حركات المقاومة في خانة المنظمات الإرهابية.
- طبيعة البيئة الداخلية للدول العربية والتي تشهد مطالبات بالتغيير والإصلاح كرد فعل على الأزمات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية .
- أهمية وطبيعة الطرف الثاني في العلاقة وهو حركة حماس، التي تعتبر حركة سياسية – دينية تنتمي إلى تيار الإسلام السياسي ذو العلاقة الحساسة مع بعض الأنظمة العربية، والذي يطالب باعتماد مبادئ الدين الإسلامي في كل جوانب الحياة وهو ما يتعارض ومصالح النخب الحاكمة.

[1] -حيدر إبراهيم علي، مرجع سابق ذكره، ص-ص:44-45.

وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى مواقف بعض الدول العربية وذلك بغرض تبيان المتغيرات التي تحكمت فيها والمحددات التي أدت إلى صياغتها وذلك من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الأول: موقف المحور المؤيد لعملية التسوية

المطلب الثاني: موقف المحور الرافض لعملية التسوية

المطلب الأول : موقف المحور المؤيد لعملية التسوية :

سيتم تخصيص هذا المبحث لدراسة موقف كل من مصر التي بذلت جهودا حثيثة لتحقيق المصالحة الفلسطينية بالإضافة إلى الأردن، وذلك على اعتبار أن لكليهما معاهدة سلام مع إسرائيل، وهو ما يؤثر بشكل أكبر على مواقفهما الخارجية هذا من جهة، ومن جهة ثانية لكليهما علاقات متوترة مع الحركات الإسلامية، إلى جانب موقف المملكة العربية السعودية التي كان لها دور بارز على مستوى العلاقة بين الحركتين ، حيث قامت برعاية اتفاق مكة .

الفرع الأول: موقف مصر :

لقد حكمت القيادة المصرية في النظر للقضية الفلسطينية ثلاثة عوامل هي[1]:

1. الأمن القومي المصري .
2. دور مصر الإقليمي والعربي .
3. محاولة تقييم نظرية التسوية .

ومنذ نشوب التوترات الأمنية الداخلية بين فتح وحماس، انخرطت القاهرة في مساعي الوساطة بينهما، حرصا على عدم خروج الأوضاع في قطاع غزة عن حدود السيطرة، وازدادت مخاوف مصر بعد سيطرة حماس على القطاع، وبعد إعلان "إسرائيل" القطاع كيانا معاديا، وما يتبع ذلك من خنقه اقتصاديا وضربه عسكريا، كما توجست من تسبب هذا الضغط بانفجار

[1]- بدون ذكر اسم الكاتب ،" مصر واحتمالات رفع الحصار" ،تقدير إستراتيجي(2)، بيروت :مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، جوان 2008، ص1

سكاني في وجهها، وهذا ما حدث في شهر يناير 2008، عندما تجاوز أكثر من نصف مليون فلسطيني الحدود مع مصر[1].

وأيدت مصر مطالبة عباس بتشكيل حكومة تفك الحصار (أي أنها موافقة مع شروط الرباعية الدولية) وبأن تلتزم حماس وليس فقط تحترم، بجميع الاتفاقيات والتعهدات التي التزمت بها منظمة التحرير الفلسطينية كما رفضت مصر الاعتراف بالحقائق التي أنشأتها حماس على الأرض إثر سيطرتها على قطاع غزة[2].

ومع ذلك، كان لها الدور الأبرز عربيا في التوسط بين فتح وحماس وباقي الفصائل الفلسطينية باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية، فهي تدرك مخاطر الانقسام الفلسطيني، وانعكاساته السلبية على أمنها القومي، كما تشعر بالعبء الكبير نتيجة عدم ترتيب الأوضاع في قطاع غزة بما يتناسب وحالة القبول العربي والدولي وأن إغلاقها لمعبر رفح يفسر على أنه مشاركة في عملية حصار الشعب الفلسطيني، وهي عملية بغيضة شعبيا، ثقيلة الوطأة رسميا، أضف إلى ذلك رغبة القيادة المصرية في استمرار العلاقة قوية ومتينة مع الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء حسابات التوريث لجمال مبارك [3]، احتمال التعرض لضغوط أمريكية في مرحلة انتقال صعبة كان يجتازها النظام المصري في حالة عدم ضبط الحدود مع قطاع غزة لمنع تهريب السلاح والذخائر، فهذا الموضوع كان أحد الأسباب التي استند إليها أعضاء الكونجرس الذين طالبوا عام 2007 بتجميد مبلغ 200 مليون دولار من المعونة العسكرية الأمريكية لمصر [4]، وهو ما تم بالفعل إلى حين قيام مصر بتدمير شبكات التهريب بينها وبين غزة [5]. فضلا عن ذلك، كان النظام المصري قلقا من تنامي قوة جماعة الإخوان المسلمين في المجتمع المصري، وكونها أكبر وأقوى جماعات المعارضة في مصر وأكثرها تنظيما، ولأن حماس هي امتداد لجماعة الإخوان المسلمين، ولأنها تحاول تقديم نموذج

---

[1]- نفس المرجع ، ص2

[2]- محسن محمد صالح،وآخرون " التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009" ، مرجع سبق ذكره، ص132

[3]- نفس المرجع ، ص-ص: 148- 149

[4]- وحيد عبد المجيد، "مصر وقطاع غزة معضلة علاقة خاصة جدا " ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 42، العدد170، أكتوبر 2007، ص116

[5]- محسن محمد صالح،وآخرون، " التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007" ،مرجع سبق ذكره، ص241

إسلامي، فإن سيطرة حركة حماس على قطاع غزة لم تكن عملا مرحبا به لدى القيادة المصرية، وهو ما انعكس على طبيعة علاقة مصر مع قطاع غزة، وعلى استمرار عملية الحصار بشكل أو بآخر نتيجة إغلاق معبر رفح [1]، والذي ترفض مصر فتحه بشكل منتظم بدون موافقة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، إلا كاستجابة للاحتياجات الإنسانية لسكان القطاع، فهي ترى بأن فتح المعبر للتنقل المنتظم في ظل سيطرة حماس على القطاع، سيكون فيه خرقا لاتفاق المعابر الذي يتطلب حضور السلطة الفلسطينية والقوة الأوربية في الجانب الفلسطيني للحدود [2]. ولقد بررت مصر تأييدها لتقوية السلطة الوطنية برئاسة محمود عباس مقابل حركة حماس، بأن السلطة هي الملتزمة بمسير السلام واتفاقيات أوسلو وهو ما تسعى مصر إلى ترسيخه[3].

ولكن الحكومة المصرية كانت تدرك بأن تحركا معاديا حيال حركة حماس، سيسهم في إضعاف موقفها الداخلي المشحون أصلا، الأمر الذي يجعل قرار مواجهة عسكرية مع الجماهير المخترقة للحدود أو مع حماس، أخر البدائل التي سعت مصر لتجنبها، خصوصا وأن لحماس عمقا جماهيريا في مصر، قد يؤثر بشكل يصعب تقديره على الوضع الداخلي، كما كانت تدرك عمق المأزق الذي يمكن أن تدفع حماس الوضع الإقليمي إليه، حيث تتمكن من خلال فك الحصار، من

---

[1]- محسن محمد صالح،وآخرون، " التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009"، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 149-150 .

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع غزة تحيط به سبع معابر، تخضع ستة منها لسيطرة إسرائيل المباشرة وهي :

- معبر المنطار : يقع شرقي غزة وتعبر منه السلع التجارية المتبادلة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني .
- معبر بيت حانون : شمالي مدينة غزة وهو مخصص لعبور الحالات المرضية الفلسطينية والدبلوماسيين والصحافة والبعثات الأجنبية.
- معبر العودة : يقع شرقي مدينة رفح و هو مخصص للحركة التجارية.
- معبر القرارة : يقع بين منطقة خان يونس ودير البلح مخصص للتحرك العسكري إذا قررت إسرائيل اجتياح غزة .
- معبر الشجاعية : يقع شرق مدينة غزة لعبور مواد الوقود
- معبر كرم أبو سالم : يقع على الحدود الفلسطينية المصرية الإسرائيلية، مخصص للحركة التجارية والمساعدات وذلك بسيطرة إسرائيلية مع تنسيق مصري، ويعوض هذا المعبر أحيانا معبر "رفح" وهو المعبر السابع لقطاع غزة تحت إشراف كل من السلطة الفلسطينية والحكومة المصرية والمراقبة الأوربية، للمزيد أنظر

غادة الحوراني ،" أم الدنيا لا تتحرك قطاع غزة عنوان مأساة فلسطينية أما سمع وبصر مصر مبارك"، في الموقع : http://www.alarabonline.org/previouspages/Alarab%20Weekly/2009/01/10-01/w17.pdf

بتاريخ 11-05-2011 على الساعة 18:30.

[2]- بدون ذكر اسم الكاتب، " من يملك مفاتيح معبر رفح ؟"، في الموقع : www.guisha.org

بتاريخ 08-05-2011 على الساعة : 18:00

[3]- المرجع نفسه ، ص106

الحصول على بعض الشرعية، ومن إحراج السلطة الفلسطينية وحكومتها، ومن زعزعة منهج الاحتلال في التعامل مع ملف سيطرة حماس على قطاع غزة ، ومن إفشال منهج الإملاءات الأمريكية لتداركه من خلال الضغط بشكل أساسي على مصر، كما كان يعرف أركان النظام في مصر بأنهم المتضررون الأساسيون من استمرار تردي الوضع الإنساني في غزة، بشكل لا يستطيعون فيه تحمل تداعياته القومية و تبعاته القانونية، لأنهم سوف يعدون في مصاف الجهات المشاركة في قمع الفلسطينيين وحصارهم، وتفهم مصر مدى إصرار الإدارة الأمريكية على بناء الجدار على حدودها مع القطاع، من خلال إسهامها بنحو 400 مليون دولار، واشتراط الكونجرس الأمريكي بناء هذا الجدار مقابل الإفراج عن 100 مليون دولار من المساعدات الأمريكية لمصر، ليبقى معبر رفح مغلقا حتى تتم الاستجابة للشروط الإسرائيلية[1].

و لكن هذا لم يمنعها من محاولة التوفيق بين الأطراف الفلسطينية ، حيث قامت بإعداد ورقة تتضمن رؤيتها لكيفية حل الخلافات بين حركتي فتح و حماس سنة 2009، والتي يرى العديد من المحللين السياسيين بأنها من أنضج المبادرات التي تم طرحها في هذا الموضوع، ومن بين ما نصت عليه هذه الورقة[2] :

- تحديد أسس التعويض المادي للمتضررين.
- بحث سبل تفعيل دور القانون في المحاسبة ، و التوصيات بذلك لجهة الاختصاص .
- الزيارات الميدانية و إجراء الاستفتاءات اللازمة .
- المتابعة مع الجهات المعنية و مطالبتها بالحزم في مواقفها لوقف عملية أخذ القانون باليد و المحاسبة الصارمة لمنع كل ذلك.
- العمل على دفع الغطاء التنظيمية و العشائري و العائلي على كل من يرتكب الاعتداءات على الناس و ممتلكاتهم .
- إصدار ميثاق شرف يؤكد على تحريم الاقتتال الداخلي ووضع آلية متابعة ذلك.

[1]- بدون ذكر اسم الكاتب،" مصر احتمالات رفع الحصار عن قطاع غزة" ، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 3- 4
[2]-للمزيد أنظر: الملحق رقم 03.

– القيام بجولات عربية لتسهيل مهام لجنة المصالحة، بالتنسيق مع الجهات المختلفة.

و تأكيدا لمبادئ تحريم الاعتقال على خلفية الانتماء السياسي أو دون إجراءات قضائية فقد تم الاتفاق على حل هذه لمشكلة من خلال الآليات التالية :

– تقوم كل من حركتي فتح و حماس بتحديد قوائم المعتقلين طبقا لآخر موقف، و يتم تسليم مصر و مؤسسة حقوقية نسخة منها.

– في أعقاب عملية الإفراج عن المعتقلين يقوم كل طرف بتسليم مصر قائمة تتضمن أولئك المعتقلين المتعذر الإفراج عنهم وحيثيات عدم الإفراج و رفع تقارير بالموقف لقيادي فتح و حماس.

– بعد توقيع الاتفاقية تستمر الجهود المبذولة بمشاركة مصرية لإغلاق ملف الاعتقالات نهائيا.

إلى جانب تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية و تطويرها وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى و الفصائل الفلسطينية وفق أسس ديمقراطية ترسخ مكانة المنظمة الممثل الشرعي والوحيد بما يتلاءم مع التغيرات على الساحة الفلسطينية و بما يعزز قدرتها على قيادة الشعب الفلسطيني في الوطن و المنافي و في الدفاع عن حقوقه السياسية والإنسانية في الدوائر ولمحافل والمجالات الدولية والإقليمية كافة.

بيد أن السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية كانت أحد الأسباب التي أثارت غضب المواطنين المصريين الذين تدهور مستواهم المعيشي و تراجعت فعالية بلادهم على المستوى الإقليمي و العربي طيلة فترة حكم الرئيس الأسبق حسني مبارك ما دفع بهم إلى إعلان الثورة ضده و المطالبة بإسقاط نظامه منذ 25 جانفي/يناير 2011 و هو ما حصل بالفعل، لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ مصر من المتوقع أن تختلف عن سابقتها على المستويين الداخلي والخارجي.

و بخصوص موقف الثورة المصرية من القضية الفلسطينية، هناك نوعا من تلمس القدم من قبل مؤسسات الحكم المصرية فمن ناحية هناك ضغوط أمريكية_إسرائيلية و ضغوط من داخل المؤسسة العسكرية نفسها لعدم التعرض لمعاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية كما صاغتها كامب

ديفيد، و من جهة ثانية هناك ضغط الشارع المصري الذي يعتبر أن إسرائيل هي مصدر التهديد الاستراتيجي الحقيقي لمصر و هو ما تتعاطى بناءا عليه المؤسسة العسكرية مع إسرائيل[1].

من الواضح أن الشارع المصري لن يقبل باستمرار موقف بلاده كما كان عليه منحازا اسرائيليا و أمريكيا، فضلا عن مواقف وجوه الحكومة الجديدة السلبية من إسرائيل و الذين دعوا إلى مراجعة السياسة الخارجية المصرية خصوصا فيما يتعلق بموقفها من الحصار المفروض على قطاع غزة، كما أكدوا على دور مصر التاريخي و بأنه لا يليق أن تتسم سياساتها بالارتجالية أو بمخالفات جسيمة لقواعد القانون الدولي[2].

الفرع الثاني: موقف الأردن :

يذكر أن الأردن كان قد أنهى في 1999 وجود حركة حماس على أراضيه عندما قام بإغلاق مكاتب الحركة في عمان وأبعد 4 من قادتها إلى خارج المملكة من بينهم رئيس المكتب السياسي للحركة رغم تمتعهم بالجنسية الأردنية واتهمت عمان حركة حماس بالتدخل بالشأن الداخلي للمملكة، وفي عام 2006 اتهمت الأجهزة الأمنية الأردنية الحركة الفلسطينية بتهريب وتخزين أسلحة في الأراضي الأردنية لاستخدامها ضد أهداف وشخصيات أردنية وهي اتهامات نفتها حماس[3].

وبعد أن أحكمت حماس سيطرتها الأمنية على قطاع غزة، أشارت المصادر إلى أن القوات الأمنية التابعة لرئيس السلطة قد استلمت في 2007 /07/25، نقلا عن جريدة هآرتس، محتويات هذه الشحنة والغاية منها التي أرسلت من أجل تحقيقها، حيث أفادت بأن إسرائيل وافقت على إدخال 1000 بندقية من الأردن إلى السلطة في الضفة الغربية دعما للرئيس عباس [4]، كما

---

[1] -أسامة أبو رشيد، "تداعيات الثورة المصرية على القضية الفلسطينية"، في الموقع:
http///elw3yarabi.org/modules.php name=News§file=article§Sid=9677.
بتاريخ 2-11-2001 على الساعة 21:30

[2] - نفس المرجع

[3]- بدون ذكر اسم الكاتب،" إسلاميو الأردن يطالبون الحكومة بإعادة العلاقة مع حماس"، في الموقع :
www.islammewwo .cc/Akbar/Arab/2010/12/14 113220.html
بتاريخ 2011/05/11 على الساعة 15:00

[4]- محسن محمد صالح، " صراع الإرادات السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006- 2007"، مرجع سبق ذكره، ص 269

ذكر تقرير نشرته جريدة الواشنطن بوست في 2008/03/15 ، حول برنامج تدريب لقوات الأمن الفلسطينية داخل الأراضي الأردنية، أن قوات أمن أردنية ومتعاقدين أمريكيين يشرفون على تدريب نحو 600 من أفراد قوى الأمن الوطني الفلسطيني، ذات الأغلبية الفتحاوية، في برنامج لمدة 16 أسبوعا، كما خضع 425 فردا من الحرس الرئاسي الفلسطيني التابع للرئيس الفلسطيني محمود عباس لبرنامج تدريبي لمدة 8 أسابيع[1] .

وبناءا عليه، نستنتج بأن الأردن كان منحازا لصالح فريق الرئاسة الفلسطينية، حيث أكدت الحكومة الأردنية على التزام الأردن بدعم الشرعية الفلسطينية التي تجسدها منظمة التحرير الفلسطينية، وضرورة حماية السلطة الفلسطينية ودعمها ودعم رئيسها محمود عباس ومنع انهيار مؤسساتها التي تخدم القضية الفلسطينية، والرفض القاطع لكل خروج أو تحد لهذه السلطة[2].

لقد أصر الأردن على القطيعة * مع حركة حماس، واستمر في مسيرة التسوية، رغم كل الإخفاقات التي أصابتها بفعل التعنت الإسرائيلي، ورغم أن تجربة الحكم قفزت بحماس إلى الساحة الدولية و الإقليمية و جعلتها طرفا مقررا و ليس طرفا متلقيا[3].

بيد أن حماس أصرت على التمسك بعمقها العربي والإسلامي، وكما يقول الدكتـــور أحمد يوسف: "إن قناعتنا هي أن العرب والمسلمين هما عمقنا الإستراتيجي الذي يجب علينا تفعيله

---

[1]- نفس المرجع ، ص-ص: 269- 270

[2]- خالد خليل محمود ذويب، " العلاقة بين حركة المقاومة الإسلامية حماس والأردن 1987- 2007"، رسالة ماجستير بكلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2010، ص 140

*- لقد تأثرت علاقة النظام الأردني بحماس بعلاقة الطرفين مع إسرائيل، فمن جهة تربط النظام الأردني علاقة جيدة مع إسرائيل منذ بدايات الحركة الصهيونية وتم تكريسها بعقد اتفاقية وادي عربة الموقعة عام 1994، ومن جهة ثانية هناك صراع بين حركة حماس وإسرائيل بلغ ذروته سنة 1996 بسبب العمليات الاستشهادية، و هو أحد مبررات التنافر بين النظام الأردني و الحركة إلى جانب علاقة الأول بجماعة الإخوان المسلمين التي تتطلع إلى إقامة دولة أردنية إسلامية ما ينفي استمرارية النظام في الحكم، ولقد تصاعد الصدام بين الطرفين عندما جمعت أمريكا 32 دولة عام 1996 في شرم الشيخ في مصر من أجل التداول في انجح السبل لحصار حماس والجهاد الإسلامي، وقد حضر عدد من الدول ومن ضمنها الأردن المؤتمر، ووافقت على تصنيف حماس كحركة إرهابية، وعلى ملاحقة أفرادها والأموال التي يمكن أن تتسرب إليها، ولقد ساهم النظام الأردني مساهمة مباشرة في حصار أنصار حماس، وعمل على ملاحقة الداعمين لها، والتضييق عليهم، وشدد من الرقابة على حركة الأموال عبر المصارف الأردنية، قام بعد ذلك بالهجوم على قيادات حماس الموجودين في الأردن، وقرر طردهم حيث استقبلتهم دولة قطر بحجة عدم سماح القانون الأردني بانخراط من يحمل جنسية أردنية في تنظيم غير أردني . للمزيد حول العلاقة بين حركة حماس والأردن أنظر :
- عبد الستار قاسم،" حماس والأردن علاقة جدلية"، مجلة السياسية الدولية ، القاهرة: مركز الدراسات والإستراتيجية، المجلد 42، العدد 170، 2007، ص- ص :135- 136 .

[3]- خالد خليل محمود ذويب ، مرجع سبق ذكره ، ص :143.

لاستعاده زخم القضية، وبث الحياة في شرايينها، حتى نتمكن من مغالبة إسرائيل سياسيا وعسكريا وإن هذا يفرض علينا إقامة تفاهمات سياسية وأمنية مع دول عربية وإسلامية مركزية بالمنطقة مثل: مصر، السعودية، إضافة إلى تركيا وإيران. إن أية تحركات سياسية ونضالية خارج سياق موقف عربي وإسلامي تشارك فيه هذه الدول المركزية الأربع هو ضرب من العبث الذي لا ط ـــائل من ورائه "[1].

وعلى الرغم مما سبق، شهدت العلاقة بينهما تحسنا ملحوظا خلال سنة 2008، والتي قاد خلال أشهرها الأخيرة مدير المخابرات السابق محمد الذهبي سلسلة حوارات مع عدد من قادة حماس، وفي أوت 2010 سمحت السلطات الأردنية لرئيس المكتب السياسي خالد مشعل بالقدوم لعمان للمشاركة في تشييع جثمان والده وقال المسؤولون الأردنيون أن الإجراء جاء لأسباب إنسانية[2].

بيد أن المباحثات بين الطرفين أسفرت عن التوصل إلى تفاهمات أدت إلى إطلاق سراح متهمين من أعضاء "حركة حماس" بتصوير مواقع حساسة أردنية داخل الأردن، وتم إغلاق ملف هذه القضية وذلك بعد التوصل إلى توافقات أمنية وسياسية، وكان الجانب الأردني توقف طويلا أمام ضرورة كشف "حماس" عن موقع تخبئة أسلحة عائدة لها داخل الأراضي الأردنية في طريقها للأراضي الفلسطينية لم تتمكن الأجهزة من كشفها، وتؤكد بعض المصادر حصول الأردن على ضمانات قاطعة من حركة حماس باحترام السيادة والأمن الأردنيين، وفي هذا الإطار تم حل العديد من القضايا العالقة واستجاب الأردن لقائمة من المطالب وحصل على التعهدات اللازمة[3].

وتصف المصادر بأن هذا التعاون هو "تحالف تكتيكي" حول برنامج واضح ومحدد يلبي المصلحة الوطنية العليا للأردنيين والفلسطينيين على حد سواء شعاره الأساسي رفض التوطين،

---

[1]-نفس المرجع، نفس الصفحة

[2]- بدون ذكر إسم الكاتب، "إسلاميو الأردن يطالبون الحكومة بإعادة العلاقة مع حماس"، مرجع سبق ذكره.

[3]- شاكر الجوهري،" تحالف تكتيكي لمواجهة أخطار محتملة" ، في الموقع
www.alarabonline.org/previsiouspages/alarab/daily/2008/10/27-10/p02.pdf:
بتاريخ 11-05- 2011 على الساعة 15:30

والوطن البديل، والكونفدرالية، قبل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والتمسك بحق العودة، وتضيف المصادر أن وفد "حماس" أبلغ الجانب الأردني بوجهة نظر الحركة حيال الورقة المصرية المقترحة لتتم المصالحة الفلسطينية البينية على أساسها، ويرى الأردن بأن حماس باتت تشكل القوة الأساسية والأولى في الساحة الفلسطينية التي يمكن أن تلعب في هذه المرحلة دورا فاعلا وموثوقا في مواجهة المشروع الإسرائيلي، وفي ذات الوقت تواصل المصادر نفي أن تكون العلاقة مع حماس موجهة ضد السلطة الفلسطينية أو حركة "فتح"[1].

ويمكن إرجاع هذا التقارب إلى حاجة الطرفين إلية وذلك لأسباب سياسية، جغرافية وديمغرافية وغيرها، فالأردن معني من جهة أمنه الوطني بحقوق الشعب الفلسطيني، وأهمها حق العودة، وباستقرار الداخل الفلسطيني حتى يمنع انهياره وتدفقه باتجاه الأردن وبتحييد نفسه عن الصراعات الفلسطينية الداخلية، وفي المقابل فإن حماس معنية بعمق عربي وإسلامي يبدأ من دول الجوار، ولذلك فإن المصالح المشتركة بين حماس والأردن تتقاطع كثيرا عند مفاصل الأمن والاستقرار والديمغرافية ومواجهة المشروع الصهيوني في المنطقة، والذي يهدف إلى جعل الأردن وطنا بديلا[2].

الفرع الثالث : موقف المملكة العربية السعودية :

أكدت القيادة السعودية على ضرورة اعتماد الأطر العربية الرسمية والتزام قراراتها، وأبدت حرصها على القضية الفلسطينية من خلال تأكيدها على شرعية المؤسسات كافة، في إشارة إلى الرئاسة التي يمثلها محمود عباس، والمجلس التشريعي الذي تمثل حركة حماس أغلبيته، وقد ظهر ذلك من خلال إعلان وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل بأن: "القضية الفلسطينية مصدر انشغال بالنسبة لنا جميعا، بحكم كونها قضية العرب الأولى "، وأشار إلى اجتماع مجلس الجامعة العربية غير العادي، الذي انعقد في 2007/06/15، لتدارس تطورات الأوضاع في فلسطين؛ مؤكدا على

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- ناهض حثر، "علاقات حماس والأردن الفرص والتحديات"، حلقة نقاش بعنوان إسرائيل تعيش مأزق سياسيا وإعلاميا وأخلاقيا في الحرب التي شنتها على قطاع غزة، عمان :مركز دراسات الشرق الأوسط،10 جانفي 2009 .

القرار الصادر عن هذا الاجتماع، الذي ثبت حرمة الدم الفلسطيني، وأدان الأعمال التي ارتكبت في غزة، واصفا إياها بأنها "إجرامية" وطالب الوزير السعودي بعد ذلك بعودة الوضع في القطاع إلى ما كان عليه قبل الأحداث، ودعا الفيصل إلى دعم بلاده للجنة العربية المكلفة بمهمة القيام بتقصي حقائق ما جرى في القطاع جاعلا مهمتها التمهيد لعودة الحوار بين الطرفين- حركتي فتح وحماس- كما حثهما على احترام تعهداتهم في اتفاق مكة المكرمة[1].

وبعبارات أخرى، قام الإدراك السعودي على أن المسؤولية تقع أساسا على الجانب الفلسطيني، وأن جهود الأطراف العربية بما فيها المملكة السعودية، ستظل معرضة للفشل إن لم يقم الفلسطينيون بالحفاظ على مصالحهم وأهدافهم، وفي البيان الصادر عن اجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في 5يوليو/جويلية 2007، اعتبرت دول الخليج أن اتفاق مكة يشكل آلية مناسبة وضرورية لوضع مبادرة السلام العربية الشاملة موضع التطبيق العملي، وفي هذا السياق بدا واضحا أن السعودية تسعى إلى تأكيد الربط بين إمكانية نجاح المبادرة العربية للسلام من جهة وعودة التماسك إلى مؤسسات السلطة الوطنية من جهة أخرى، ولكن عبر حوار يتم بين الفلسطينيين أنفسهم، يمكن أن تساعد فيه الأطراف العربية، ولكن دون فرض نتائج معينة مسبقة، كما أكد البيان الصادر عن لقاء العاهلين السعودي والأردني في عمان 26 يونيو/جوان 2007، تم تأكيد أن استمرار الانشقاق والانقسام الداخلي الفلسطيني لا يخدم المصالح الوطنية الفلسطينية، والتي في مقدمتها زوال الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة . ويوفر لإسرائيل الحجة والذريعة للتهرب من استحقاقات السلام، وأكد البيان أيضا دعم الأردن والسعودية للشرعية الفلسطينية المتمثلة في السلطة الوطنية ورئيسها محمود عباس لتمكين الجانب الفلسطيني من أن يكون شريكا فاعلا وقويا في عملية السلام[2].

---

[1]- محسن محمد صالح، صراع الإرادات السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006- 2007، مرجع سبق ذكره، ص- ص :272- 273

[2]- حسن أبو طالب،" الدور السعودي حدود التعامل مع شأن معقد"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 42، العدد 170، أكتوبر 2007، ص121

إن السياسة السعودية حرصت على استمرار علاقتها مع كل الأطراف على نفس المسافة، وفي الآن نفسه التمسك بدعم ومساندة ما اعتبرته الشرعية الفلسطينية ممثلة في الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وهو الدعم الذي جاء في صورة قرار عربي وليس تصرفا أو توجها منفردا، وهو الأمر الذي بدا واضحا في جولات ولقاءات الملك عبد الله مع قيادتي مصر والأردن، وفي البيانات الرسمية التي خرجت عنها، وأكدت بدورها أهمية الوفاق الفلسطيني وإعادة الاعتبار مرة أخرى إلى اتفاق مكة وتفعيله، باعتباره الخيار الوحيد أمام الفلسطينيين، وهو ما يعني عمليا تفضيل منهج الحوار بدلا من الاقتتال، والعودة إلى أطر السلطة الوطنية الفلسطينية، بدلا من تثبيت أركان كيانين هشين (الحكومة المقالة وحكومة تسيير الأعمال) يضرب أحدهما الآخر، ويضرب كلاهما القضية الفلسطينية، وإن كان هذا الموقف يتقاطع مع الموقف الأمريكي فإن هذا الأخير يستهدف القضاء على نفوذ حماس كحركة إرهابية، وهو ما لا توافق عليه الدول العربية ومن ضمنها السعودية[1].

المطلب الثاني : المحور الرافض للتسوية :

لقد تناول المطلب الأول من خلال فروعه الثلاث، موقف المحور المؤيد لعملية التسوية السلمية مع إسرائيل، حيث يرى بأنها وسيلة فعالة في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، غير أن هذا الموقف لا يحظى بقبول أطراف عربية أخرى، ترى بأن إسرائيل لن تقبل بحل يضمن حقوق الشعب الفلسطيني، وتمثل هذا المحور كل من سوريا وإيران وحزب الله اللبناني، والذي أسمته الولايات المتحدة الأمريكية بمحور الشر في عهد الرئيس جورج بوش، وبما أن هذا الفصل هو مخصص للمواقف العربية فسوف يتم الاقتصار على موقف كل من سوريا وحزب الله وذلك خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول : موقف سوريا :

تلعب سوريا دورا مهما في القضية الفلسطينية وذلك بسبب حالة العداء الرسمية المستمرة مع إسرائيل، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان، بالإضافة إلى موقفها الداعم لقوى

[1]- المرجع نفسه، و الصفحة نفسها.

المقاومة الفلسطينية[1]، وظلت ترفض وتقاوم كل العروض والضغوط الخارجية التي تبذل تجاهها من أجل التخلص من وجود المعارضة الفلسطينية، ولا سيما حركة حماس أو التضييق عليها، وذلك على الرغم من أن الموقف السوري الرسمي حاول أن يأخذ مسافة واحدة من مختلف الأطراف، على أساس الانطلاق من الواقع الجديد الذي فرضته حركة حماس، وعلى أساس أن هذه الأخيرة تمتلك شرعية انتخابية ينبغي احترامها، مما يتطلب عدم التحامل عليها وعزلها، باعتبارها طرفا أساسيا وشرعيا في المعادلة الفلسطينية[2].

وانطلاقا مما سبق، اتسم الموقف السوري الرسمي بالدبلوماسية والانفتاح، ولكن كانت هناك مؤشرات توحي وكأن سوريا ليست معارضة تماما لما قامت به حماس، مثلا، خلال اجتماع لوزراء الإعلام العرب، في القاهرة، اعترض سفير سوريا في مصر ومندوبها لدى الجامعة العربية، يوسف أحمد، على ما اعتبره تجاهل أمانة الجامعة العربية للمجلس التشريعي الذي تهيمن عليه حماس، مقابل تأكيد الدعم للشرعية الفلسطينية، ممثلة في الرئيس محمود عباس والمؤسسات المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية[3]، كما اتضح تأييدها الصريح للمقاومة في غزة، ورفضها لتحميلها أية مسؤولية عن العدوان الإسرائيلي خلال قمة غزة الطارئة 2009/01/16 حيث قال الرئيس السوري بشار الأسد في كلمته :" إن ما تروجه إسرائيل ومن يقف في صفها حول مسؤولية الطرف الفلسطيني عما يحصل هو كذب صريح، و رأى أن مبادرة السلام العربية هي بحكم الميتة معلنا عن وقف مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية غير المباشرة، التي كانت قد بدأت في سنة 2008 إلى أجل غير مسمى، وفي مقابلة مع جريدة دير شبيغل Der spiegel الألمانية في 2009/1/19 قال بأن القضاء على حماس يعني القضاء على الشعب الفلسطيني بأكمله[4].

---

[1]- محسن محمد صالح،" التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، مرجع سابق ذكره، ص158.

[2]- ماجد كيالي،" سوريا وأزمة غزة موازنة الفرص والقيود"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 42، العدد 170، أكتوبر 2007، ص 126

[3]- المرجع نفسه، والصفحة نفسها

[4]- محسن محمد صالح وآخرون،"التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنه 2009"، مرجع سبق ذكره، ص- ص : 158-159 .

ولهذا قامت إدارة الرئيس أوباما بتجديد العقوبات المفروضة على سوريا، وبرر ذلك باستمرارها في دعم جماعات متطرفة وحزب الله، إضافة إلى فصائل أخرى تتخذ من دمشق مقرا لتواجدها[1]، وهي عقوبات تم فرضها خلال إدارات سابقة حيث تم إضافة سوريا إلى قائمة الدول الراعية للإرهاب ردا على استضافتها لجماعات فلسطينية مقاتلة، وأهم تلك العقوبات منع المساعدات الاقتصادية ومنع تصدير ما يسمى بالمنتجات ثنائية الاستخدام (وهي المنتجات المدنية التي يمكن استخدامها لأغراض عسكرية)، وقد بقيت سوريا على قائمة الإرهاب، كما حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على عقوباتها، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أدى تحول التركيز على الحرب ضد الإرهاب إلى وضع حد لأي تغاض سابق تجاه دعم النظام السوري للجماعات المقاتلة، ووضعت الولايات المتحدة الأمريكية أمام دمشق خيارا واضحا، وهو إما أن توقف دعم هذه الجماعات أو أن تنسى أمر علاقة مفيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية [2]، وهو ما أصرت سوريا على رفضه، وتتمثل العقوبات المفروضة عليها فيما يلي :

أ -**العقوبات الاقتصادية** : والتي كانت سببا في تعطيل الأعمال اليومية والاستثمارات الرئيسية ونشاطات الرأسماليين الموالين للنظام[3]

1. تشريع قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان : والذي يفرض على سوريا إيقاف كل الدعم (ما في ذلك استضافة المكاتب الإعلامية) للمنظمات الإرهابية التي تحددها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي 11 ماي 2004، أعلن البيت الأبيض بموجب قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان حظرا على كل الصادرات باستثناء الغذاء والدواء كما منع هبوط وتحليق الطائرات السورية في الولايات المتحدة؛ ومن أخطر تأثيرات هذا القانون كان على المنتجات المحددة التي يكون أكثر من 10% من محتواها أمريكي الصنع، وإن مواد مثل أجزاء

---

[1]-زكريا شاهين،"تجديد العقوبات على سوريا ومخاطبة العالم الإسلامي"، في الموقع
www.alarabonline/info/prevsionspages/alarab20%Daily/2009/05/11-05/p03.pdf
بتاريخ : 16-5- 2011 على الساعة 21:00

[2]- " الحوار مع سوريا؟ القيود الفرص أمام الولايات المتحدة"، تقرير مجموعة الأزمات الدولية حول الشرق الأوسط رقم 83، 11 فبراير 2009، ص- ص :2- 3

[3]- نفس المرجع ، ص- ص :5- 8

الطائرات التجارية ومكونات صناعة الكهرباء والنفط لا تتوافر إلا من خلال عدد محدود من الشركات حول العالم والتي لم تكن راغبة في التعامل مع سوريا خوفا من أن تعرض مصالحها العالمية للخطر .

وبشكل عام، فإن قانون محاسبة سوريا قد أثر بشكل كبير على المجالات الضرورية للتحديث بما في ذلك قطاع النفط والرعاية الصحية والاتصالات والنقل، فالضحية الحقيقية كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأمد والتي تعتبر البلاد في أمس الحاجة إليها .

2. فرض عقوبات على المصرف التجاري السوري : فاعتمادا على القسم 311 من قانون يو إيس إيه باتريوت (وهي حروف ترمز إلى توحيد وتقوية أمريكا من خلال تأمين الأدوات اللازمة لاعتراض وإعاقة الإرهاب) أصدرت الإدارة أمرا إلى المؤسسات المالية المصرفية المراسلة والتي تقوم بتعاملات نيابة عن المصرف التجاري السوري الذي تملكه الدولة، وهو ما اضر بقدرة سوريا على القيام بعمليات تنطوي على استخدام العملة الأمريكية وكذلك قدرتها على إرسال عائدات صادرات النفط إلى البلاد وفي نفس الوقت فإنه أثنى العديد من الكيانات الأجنبية عن القيام بتعاملات تجارية مع سوريا، وتحسبا لهذه الخطوة فقد قامت دمشق بتحويل تعاملاتها بالقطع الأجنبي من الدولار الأمريكي إلى اليورو . رغم ذلك فإن بنوكا أوربية وغيرها ترفض عادة تحويلات العملة وتعاملات بطاقات الائتمان أو الصراف الآلي مع البنوك السورية خوفا من خرق القانون الأمريكي، وكل هذا بدعوى المخاوف الأمريكية من عمليات غسيل الأموال، وادعت أن المصرف قد تم استخدامه من قبل الإرهابيين والمتعاطفين معهم .

3. مصادرة الأصول المالية: حيث أصدر الرئيس عددا من الأوامر التنفيذية من أجل مصادرة أموال السوريين المتهمين بمساعدة الجماعات الموضوعة على قائمة الإرهاب .

ب **الضغوط متعددة الأطراف:** على خلفية الأزمة اللبنانية قامت الولايات المتحدة بحشد ائتلاف قوى متعدد الأطراف من أجل الضغط على دمشق وتخفيف تدخلها في شؤون جارتها، وذلك من خلال[1]:

1 قرارات الأمم المتحدة: تحت قيادة الولايات المتحدة وفرنسا، اتخذ مجلس الأمن في الأمم المتحدة عدة قرارات مهمة لإنهاء هيمنة سوريا في لبنان وصولا إلى نزع سلاح حليفها الأساس حزب الله.

2 المحكمة الدولية: تم إنشاء المحكمة الدولية من أجل التحقيق في اغتيال الحريري، ولأن من المحتمل لهذه المحكمة أن تشير إلى مشاركة سوريا عالية المستوى في الجريمة، فإن من الممكن استخدامها لإضعاف النظام أو كوسيلة للتأثير على النظام للحصول على تنازلات في قضايا أخرى.

3 دعم قوى 14 آذار : فقد ألقت الولايات المتحدة سريعا بثقلها وراء الحركة اللبنانية المعادية لسوريا التي ائتلفت في أعقاب اغتيال الحريري، وأصبحت تعرف باسم تحالف 14 آذار ففي 24 جويلية 2005 وبعد يومين فقط من تشكيل حكومة يهيمن عليها الموالون لهذا التحالف، قامت كوندوليزا رايس بزيارة غير معلنة إلى بيروت للتعبير عن دعمها لحكومة فؤاد السنيورة، وقام تحالف 14 آذار المكون من مجموعة منتقاة من القادة السياسيين تضم عددا من حلفاء سوريا السابقين بمعارضة كل من التدخل السوري واستمرار حالة التسلح لدى حزب الله، وحطي سرعة بدعم محلي ودولي واسع .

4 المقاطعة الدبلوماسية : لقد كان المحرك وراء أسلوب إدارة بوش هو القناعة بأن الحوار مع سوريا سيؤدي فقط إلى تشجيع سياستها الإقليمية الضارة، بينما يؤدي العزل والضغط إلى إحداث تغيير ناجم عنهما، ومن أجل دعم هذه الفرضية يشير المسؤولون إلى التسعينات من القرن الماضي عندما كانت الاتصالات الثنائية والجهود الكثيفة لتعزيز المفاوضات

[1] نفس المرجع، ص- ص : 9- 15

الإسرائيلية السورية تسيير يدا بيد مع استمرار الدعم السوري لحماس وحزب الله والعلاقات القوية مع إيران . وهم يقولون إن الرئيس الأسد السابق كان سعى إلى زيادة المكاسب وتقليل الضغوط من خلال المشاركة في مفاوضات شكلية مع إسرائيل والحفاظ على علاقات مع واشنطن مع الاستمرار في استضافة ودعم الجماعات المقاتلة .

إلا أن ذلك لا يعني غياب الخلافات في العلاقة بين سوريا وحركة حماس، وتتبين في الجوانب التالية[1]:

1. إن حركة حماس ليست مجرد حركة مقاومة، أو مجرد حركة وطنية، وإنما هي حركة سياسية دينية، وهي جزء من المنظومة العامة لحركة الإخوان المسلمين، ومن تيار الإسلام السياسي العامل في الساحة العربية، وضمنها في الساحة السورية . في حين أن سوريا تبني موقفها على أساس قومية وطنية وعلمانية، ولديها مشكلة كبيرة مع تيار الإسلام السياسي خاصتها، وهي تحظر نشاط حزب الإخوان المسلمين .
2. إن نجاح حماس في الانتخابات، وفي الاستحواذ على بعض السلطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو بحد ذاته بمثابة نجاح لتيار الإسلام السياسي، وخصوصا لحركة الإخوان المسلمين، ويشكل هذا النجاح دعما وتشجيعا، وإن بشكل غير مباشر، لهذه الحركة في البلدان العربية (وضمنها سوريا طبعا). وطبيعي أن تنظر سوريا بحذر للتحولات الجارية في المجتمعات العربية لجهة تنامي نفوذ التيار الإسلامي على حساب التيارات الأخرى (الوطنية والقومية واليسارية)، التي باتت تتحمل مسؤولية الإخفاقات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية، من وجهة نظر الشارع العربي .
3. ثمة بعد آخر للمسألة، ربما يؤخذ بعين الاعتبار في سوريا هو أن حركة حماس هي تاريخيا وعضويا جزء من حركة للإخوان المسلمين في الأردن، وهو ما قد يؤثر مستقبلا على

[1]- ماجد كيالي، مرجع سابق ذكره، ص- ص : 126- 127

خيارها السياسية المتعلقة بالشأن الفلسطيني لصالح الخيار الأردني مثلا، وهو توجه لا يتناسب البتة مع السياسة السورية .

4. مع كل أهمية العلاقة بين حماس وسوريا، وما تقدمه سوريا من دعم واحتضان سياسي ومعنوي لحماس، إلا أن هذه الحركة بمرجعياتها الدينية وعلاقات الاعتماد المادي لها، ورؤيتها لطابع سوريا القومي العلماني، ربما تكون مرتبطة بعلاقات أكثر موثوقة وثبوتية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أما من جهة الفرص أو التوظيف أو الاستثمار السياسي من قبل سوريا، لما قامت به حركة حماس في قطاع غزة، فربما ترى سوريا بأن صعود حماس في المعادلة السياسية الفلسطينية يمكن أن يعيد الاعتبار للدور السوري في هذه الساحة، وأن يعزز من مكانة سوريا على الصعيدين الإقليمي والقومي، باعتبارها دولة لا يمكن تجاوزها في الشرق الأوسط .

لقد مثلت الضغوط الأمريكية محددات للسياسة الخارجية السورية، فبادرت سوريا بالضغط على حزب الله لوقف التصعيد على جبهة الجنوب اللبناني، و شاركتها في ذلك إيران التي زار وزير خارجيتها لبنان و التقى قيادة الحزب فيه، كما شاركت في اجتماع شرم الشيخ مع الرئيس مبارك و الأمير عبد الله، و صدر عن الاجتماع تصريح يدين "كافة أشكال العنف" و هذه صيغة فضفاضة سمحت بإعطاء تفسيرات مختلفة، ففهم أن نشاط الانتفاضة هو جزء من العنف المدان، فيما أكدت سوريا أن موقفها من مشروعية مقاومة الاحتلال ظل على حاله[1].

وعلى الرغم من أن اللجنة الدولية المكلفة بالتحقيق حول اغتيال رفيق الحريري قد وجهت اتهاماتها للنظام السوري، و ذلك بهدف التأثير على العلاقة بين سوريا و حزب الله و إيران، إلا أن سوريا لا يمكنها الاستغناء عن هذا التحالف، فحزب الله هو الأداة التي تتمكن سوريا بواسطتها من التأثير في الوضع اللبناني، و الحال نفسه بالنسبة لحركة حماس، لا تبذل سوريا أي جهود لتحقيق المصالحة على الساحة الفلسطينية و ذلك لأن النظام السوري يتغذى على الأزمات التي

[1]- نيفين مسعد و آخرون، صناعة الكراهية في العلاقات العربية-الأمريكية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص241.

تحيط به، فهي في الواقع ترى أن انقسام الجبهة الفلسطينية يوفر وسائل للضغط على اسرائيل [1]. إن النظام السوري سواء في لبنان أو في علاقته مع اسرائيل يعيش على الأزمات التي تعرفها المنطقة والتي يسهم في تأجيجها ، إذ يتوقف على وجودها بقاء النظام العلوي و هو الهدف الوحيد للرئيس بشار الأسد[2].

الفرع الثاني : موقف حزب الله :

يحتفظ حزب الله بعلاقات متميزة مع حماس، فقد وقف إلى جانب حماس وحكومتها، وخصوصا فيما يتعلق باحترام الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني، وكسر الحصار، وقام بحملة لجمع التبرعات للفلسطينيين، واتفق الحزب مع حماس في الرؤية الأيديولوجية لطبيعة المواجهة مع إسرائيل والولايات المتحدة غير أن الحزب كان أكثر حذرا في التعبير عن موقفه من الصراع الداخلي، إذ اتسمت تصريحاته بالدعوة إلى الحوار وتجاوز الفتنة، وعدم جر المخيمات الفلسطينية في لبنان إلى الاقتتال الداخلي . وعندما سيطرت حماس على قطاع غزة، أصدرت كتلة الوفاء للمقاومة، التي يقودها الحزب في البرلمان بيانا عبرت فيه عن قلقها مما يجري من احتقانات وانقسامات ومما قد يؤدي إلى تضييع ما تبقى من مصالح الشعب الفلسطيني وقضيته[3] .

لقد كان هناك قلق حقيقي في الوسط الفلسطيني في لبنان من الأزمة الداخلية الفلسطينية وانعكاساتها، إذ تتمتع فتح وحماس بشعبية مماثلة تقريبا لشعبيتهما في الداخل الفلسطيني. وعلى الرغم من أن فتح تتمتع بوجود مسلح في المخيمات، إلا أن حماس، التي تفتقد هذه الميزة تملك عددا من البدائل ووسائل الضغط المحتملة، كالاستعانة ببعض حلفائها في الساحة اللبنانية. ومن

[1]-Jean-Baptiste Beauchard, ¨La Politique etrangére Syrienne au Service de la Survie du RégimeAlaouite¨,
http://geopolitique du proche orient.wordpress.com/2010/12/23.
Le 12/10/2011 à 21:30

[2]-Ibid.

[3]- محسن صالح،" محددات الرؤى اللبنانية للأزمة الفلسطينية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 42، العدد 170، أكتوبر 2007، ص 131

جهة أخرى، فإن هناك ميلا لدى فتح للسيطرة الأمنية على المخيمات، إلا أنها تواجه حسابات معقدة فلسطينيا ولبنانيا، تجعل من تطبيق هذا الأمر شيئا صعب المنال[1].

كان من الواضح منذ أن بدأت الاحتكاكات في الداخل الفلسطيني، أن هناك حرصا لدى قيادتي فتح وحماس في لبنان على عدم جر الساحة اللبنانية إلى أي نوع من الاحتكاكات ،كما كان هناك حرص لدى كافة الفعاليات الرسمية والحزبية والشعبية اللبنانية على الاتصال برموز فتح وحماس، وتأكيد تجنيب الساحة ويلات النزاع الفلسطيني . غير أن الساحة اللبنانية لم تسلم أحيانا من حالات تصعيد وتوتير بين الطرفين فقد نظمت فتح حملة إعلامية عنيفة ضد حماس، إثر خطاب خالد مشعل في أبريل/أفريل 2006 الذي اتهم فيه رئاسة السلطة وفتح بالسعي لإفشال حكومة حماس، ووصف بياناتا وزعتهما فتح بأوصاف غير لائقة، كما شنت مجلة القدس التابعة لفتح في مناسبات مختلفة حملات ضد حماس . وقد بلغ التصعيد ذروته، عندما سيطرت حماس على قطاع غزة، وأطلق سلطان أبو العينين أمين سر فتح في لبنان، العديد من التصريحات النارية، وصف في أحدها حماس بأنها طغمة وعصابة قتلة، وجرت مسيرات لأنصار فتح في لبنان ضد ما قامت به حماس في غزة، وتطور الأمر إلى قيام بعض المسلحين المحسوبين على فتح بإطلاق النار على مركز تابع لحماس في مخيم البداوي، وتم تمزيق صور ويافطات وجداريات لحماس في عدد من المخيمات الفلسطينية، غير أنه تم تطويق هذه الأحداث بسرعة، واعتبرت فتح ما حدث أعمالا فردية، وقام قادتها بتهدئة قواعدهم، ومنع الاحتكاكات، وجرت اتصالات مع عدد من الفعاليات الرسمية والشعبية للمساعدة في تطويق الأحداث[2].

أما على مستوى الموقف الرسمي للحكومة اللبنانية، فإنه لم يتجاوز الموقف العربية المعتادة، وحرص على علاقة متوازنة بين الطرفين، و لم يكن لدى لبنان الغارق في خلافاته السياسية ومشاكله الاقتصادية وأوضاعه الأمنية، الكثير مما يقدمه للفلسطينيين، لكنها كان معينا تماما بألا تنتقل الخلافات الفلسطينية إلى ساحته، وفي الوقت نفسه، التزمت الحكومة اللبنانية بالرؤية العربية

[1] المرجع نفسه، و الصفحة نفسها
[2]- نفس المرجع، ص 129

العامة لحل الصراع وبالمبادرة العربية التي اعتمدتها القمة العربية في بيروت في مارس 2002، كما أن علاقة الحكومة اللبنانية لوطيدة بأمريكا وفرنسا والسعودية، ونظرتها الحساسة لسوريا وإيران، جعلتا السقف المتوقع لدعم حماس محدودا، ومما يزيد من دقة حسابات الموقف الرسمي اللبناني تجاه العلاقة بين فتح وحماس أن الحكومة اللبنانية كانت قد سمحت بإقامة تمثيل دبلوماسي فلسطيني في لبنان من خلال فتح مكتب وليس سفارة فلسطينية، وتسلم عباس زكي في 15 ماي 2006 مهامه كممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية وقد قوى ذلك من مركز فتح والفصائل المنضوية تحت المنظمة، وفي نفس الوقت تحظى حماس بصورة إيجابية في الشارع اللبناني كحركة مقاومة لم تتلوث بفساد السلطة، كما أن الذاكرة اللبنانية لا تخزن مواقف سلبية تجاه حماس في الساحة المحلية، فحماس لم تشارك في الحرب الأهلية اللبنانية و لم تدخل في أي صدام مع أي طرف لبناني، كما أنها ليس لها وجود مسلح في الساحة اللبنانية، وبناء عليه، لحماس شعبية مقاربة لشعبية فتح، وربما تجاوزتها أحيانا، وهذا ما يجعل السلطات اللبنانية تضع في حساباتها إمكانات حماس في التأثير على الوضع الفلسطيني في لبنان، ولهذا قلل المسؤولون اللبنانيون من تصريحاتهم حول الشأن الفلسطيني الداخلي، واقتصرت تعليقاتهم على التمنيات بأن يتجاوز الفلسطينيون مشاكلهم ويحققوا وحدتهم الوطنية[1].

[1]- نفس المرجع، ونفس الصفحة

نستنتج مما سبق بأن إشكالية العلاقة بين حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" ذات عدة إبعاد، منها ما يتعلق بهما كحركتي تحرر وطني، ومنها ما يتخذ طابعا دوليا وآخر عربيا، ولقد توصلت الباحثة إلى ما يلي :

1 هشاشة البنية المؤسسية لحركة فتح، مقابل قوة تلك التي تباشر من خلالها حركة حماس مهامها .

فحركة فتح تعاني من غياب الممارسات الديمقراطية داخلها، حيث تسيطر فئة قليلة على عملية صنع القرار، وهو ما أدى إلى تراجع مكانتها في ظل غياب العقلانية وتنامي قوة العناصر المعادية لحركة حماس، في حين تتميز البنية التنظيمية لهذه الأخيرة بالوحدة والتماسك وهو ما يجعلها قادرة على حل خلافاتها الداخلية وتسويتها بشكل لا يؤثر على مكانة الحركة، حيث تتخذ مواقف موحدة تجاه سلوكها .

ومن جهة أخرى، يعتبر اختلاف التوجهات الفكرية والسياسية سببا رئيسا في الصراع بين الطرفين، ففي حين ترى حركة فتح بأنه لا سبيل لمواجهة إسرائيل عسكريا، نظرا لعدم تكافؤ القوى بين الطرفين، وبالتالي لا مناص من الجلوس إلى طاولة المفاوضات والتباحث معها بشكل سلمي، مستفيدة من الشرعية العربية والدولية التي تحظى بها نظرا لتوافق المجتمع الدولي على ضرورة تسوية الصراع مع إسرائيل بشكل سلمي بسبب أبعاده المعقدة، ترى حركة حماس عدم فعالية هذا الأسلوب، الذي أدى إلى تحول ما هو ثابت في القضية الفلسطينية إلى متغير، فأنخفض سقف المطالب الفلسطينية مقابل تعنت الطرف الإسرائيلي واستمراره في انجاز حقائق لا يمكن تجاوزها على أرض الواقع، ولهذا فالمقاومة هي الحل الأنجع لحماية القضية برمتها .

وهنا تجدر الإشارة إلى فشل الأسلوبين في حل القضية، حيث لا يستطيع أي من الطرفين المضي قدما في مشروعه دون مشاركة الآخر، فالتفاوض يقابل باستمرار في الاستيطان والتصلب بشأن قضية اللاجئين إلى جانب تهويد القدس و الجدار العازل، ومن جهة ثانية أدت سلوكات

حماس إلى انفصال قطاع غزة وتعرضه لحصار دولي كانت له آثار إنسانية كارثية، زادت من معاناة الشعب الفلسطيني هناك في ظل انحياز عربي ودولي واضح للسلطة وتمسكهم بشرعيتها .

2 غياب الثقة حال دون التوصل إلى صيغة تفاهم مشتركة تحظى بقبول الجميع، فحركة فتح لم تتمكن من التمييز بين كونها حركة تحرر وطني وحزب حاكم في السلطة الوطنية الفلسطينية، وإنما تأثرت بها فكريا، إداريا، تنظيميا وعمليا، إذ أثر فساد السلطة على سمعتها وأدى إلى التشكيك في قدرتها على حماية المشروع الوطني .

أما حركة حماس فهي حركة تتمسك بسقف إيديولوجي يمنعها من تقديم أي تنازلات تمس بسمعتها ومكانتها، لا سيما بعدما تبين لها حجم هذه المكانة في المجتمع الفلسطيني خلال الانتخابات التشريعية الثانية في 2006، وهو ما يجعل تصريحاتها – والتي تبين تغييرا جزائيا في مواقفها وهو ما وصفه البعض بالتغيير التكتيكي- عرضة للشك، فهي حركة ذات فكر يحرم التعامل مع إسرائيل بشكل قاطع .

3 أدت الضغوطات الخارجية إلى تعميق الأزمة بين حركتي فتح وحماس، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوظيف شتى الوسائل المتاحة من أجل الحيلولة دون تقارب الطرفين، وذلك حماية لأمن إسرائيل التي يختلف سلوكها عن سلوك حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية، وكلاهما كان له دور في تحدي الموقف الأوربي وموقف الرباعية الدولية، والتي رفضت التعامل مع أي حكومة لا تقبل بشروطها- التي يقول بعض المحللين بأنها وضعت لكي لا يتم قبولها-، وما يثبت صحة هذا القول هو أن الحكومة أيا كان من يمثلها فهي غير معنية بالقضايا الخارجية التي تعتبر من اختصاص منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما يبين سعي هذه الأطراف إلى تضليل الحركتين وإبعادهما عن المواضيع الأساسية التي تعتبر حقا أصيلا لدى الشعب الفلسطيني .

4 أما بالنسبة للمواقف العربية، فقد توصلنا إلى أن المصلحة لعبت دورا كبيرا في تحديدها، حيث رفضت الدول العربية المؤيدة لمسار التسوية التعامل مع حكومة تمثلها حماس وهو

الأمر الذي لم تصرح به رسميا وإنما برز من خلال سلوكها في الواقع العملي على غرار ما قامت به مصر، في حين رفضت سوريا ذلك وأبقت على مساندتها لما بات يعرف "بمعسكر الممانعة" وهو ما يبرر بما هو ثابت في السياسة الخارجية السورية من دعم لحركات المقاومة بما فيها حركة حماس و السعي وراء لعب دور إقليمي أكبر في ظل المحاولات الأمريكية المتكررة لعزلها والضغط عليها، وينضم إلى هذا الموقف حزب الله المعروف بعدائه لإسرائيل والذي ارتفع رصيده بعد ما حققه في الحرب التي دارت بينهما في 2006، وذلك على الرغم من أنه كان حريصا في تصريحاته على عدم الانحياز لأي طرف .

بيد أن سنة 2011 و تحديدا في الرابع من شهر ماي ، قيام حركتي فتح و حماس بالتوقيع على ورقة المصالحة المصرية ، و هو ما لم يكن متوقعا في ظل الظروف و الحيثيات التي تم التطرق لها خلال البحث ، فانقسمت ردود الأفعال إلى من هم متفائلون بهذا الحدث معتمدين على ما تشهده الدول العربية حاليا من ثورات مطالبة باسقاط الأنظمة السياسية التي لم تخدم مصالح الشعوب الداخلية و الخارجية ، و بين أولئك الذين لا يثقون في إمكانية تحقيق مصالحة بين فتح وحماس مستندين إلى ما حدث خلال 2007 عندما وقع الطرفان اتفاق مكة، و الذي أعقبه حالات خطيرة من الفلتان الأمني انتهت بانقسام جغرافي و سياسي بين قطاع غزة و الضفة الغربية.

وبين هذا الفريق وذاك، تبقى كل الاحتمالات واردة، ويبقى التساؤل مطروحا حول مدى قدرة هذه المصالحة على الصمود.

قائمة الجداول

رقم الجدول	البيان	الصفحة
01	أجهزة الجناحين السياسي و العسكري لحركة حماس	28
02	تفاصيل حالات الانفلات الأمني و العنف الداخلي للعام 2006.	49
03	ضحايا الفلتان الأمني في قطاع غزة حتى جوان 2007	50
04	الدعم الذي تتطلبه خطة الجنرال دايتون الأمنية و الفريق التقني الفلسطيني للإصلاح	68
05	حجم المساعدات الأوربية التي تعهدت بها في مؤتمر شرم الشيخ سنة 2009	81

الملاحق

Palestine National Liberation Movement

Fatah[1]

Internal Charter

Revolution is our path to freedom, independence, and construction

It is a revolution until victory

Introduction

In accordance with the Basic Charter ratified by Fatah's Fourth General Conference held in Tunis in 1989, In adherence to the principles, objectives, and methods agreed by the members of Fatah, And in implementation of the decision of Fatah's Sixth General Conference held in Bethlehem on 4 August 2009,

This internal charter has been drafted to regulate the relationship between the members, cadres, frameworks, and leaders of Fatah, and to define their tasks, duties, and methods of struggle to achieve the goals of Fatah.

This internal charter has been adopted within the framework of adherence to the provisions of the Basic Charter.

Brother and Comrade in Struggle:

This movement and this work are a national trust and a historic responsibility. You must shoulder the precious trust and recognize the historic responsibility. You must prepare yourself to inspire the spirit of organized revolutionary work in every Arab soul that is sincere to Palestine and that believes in its liberation. Let us train ourselves to be patient and to face ordeals, bear calamities, sacrifice our souls, blood, time and effort. All these are the weapons of revolutionaries.

Therefore, Brother, do not stop. With the calm of the workers, the silence of the sincere, the determination of the revolutionaries, the resolve of the believers, and

[1]--"Fatah Charter",
http://www.fas.org/irp/dni/osc/fatah-charter.pdf
le 15-06-2011 à 18 :00

the patience of the strugglers, you must act quickly because our people cannot spare a single moment after our tragedy continued throughout all those long years. You must know that our enemy is strong and the battle is ferocious and long. You must know that determination, patience, secrecy, confidentiality, adherence to the principles and goals of the revolution, keep us from stumbling and shorten the path to liberation. Go forward to revolution. Long live Palestine, free and Arab.

"**Fatah**"

Internal charter

The fundamental concepts of the internal charter:

Fatah is a national, revolutionary movement and membership is confidential, unless otherwise decided. The revolution is for all the people who wage and practice it, and the movement is the revolutionary organization that has the right to direct the revolution. Collective leadership is the sole method of the movement. This means:

A) Democracy is the basis of debate, discussion, and decision-making on all organizational levels.

B) Democratic centralism is the basis of handling responsibilities, and this involves unity of work, ideological harmony, and political interaction in the movement.

C) Criticism and self-criticism are the basis of rectification and correction, and punishment is not an end in itself but a means for assessment and development.

D) The minority must conform to the view of the majority, and those in lower ranks must abide by the decisions of those in upper ranks in order to achieve discipline and unified organization which must have a unified vision, ideology, and practice.

E) The movement believes in the sacredness of membership and the freedom of the individual, and it rejects vengeance. The movement believes in the right of the citizen to participate in the revolution, and it refuses to nullify this right unless this participation is a source of danger threatening the movement's process and security.

Chapter One

Organizational Principles and Rules

Commitment and Discipline

Democratic Centralism

Criticism and Self-Criticism

Confidentiality

Article (1)

In its organizational work, the movement depends on the following principles:

First: Commitment. This means:

A) Firm belief in the Palestinian issue and the movement's objectives and full readiness to sacrifice and struggle for its sake until victory.

B) Adherence to the movement's political program and regulations.

C) Adherence to the movement's decisions and defense of its positions.

Second: Discipline. This means:

Article (2)

A) Abidance by the provisions of the movement's internal regulations and rules.

B) Abidance by the organizational decisions of the leading committees.

C) Meticulous and accurate implementation of orders and adherence of those in the lower ranks to the decisions, orders, and instructions of those in the upper ranks.

D) Non-discussion of internal issues outside organizational sessions or the movement's frameworks.

E) Non-adoption of individual decisions or whimsical positions.

F) Adherence to organizational hierarchy.

Third: Democratic Centralism.

Article (3)

A) This means central planning, leadership, and control, but does not mean central implementation. It also means freedom of discussion and the right of

participation in the adoption of decisions and recommendations within the organizational frameworks.

B) Democratic centralism is achieved through the adoption of the following organizational methods.

1. Election of leadership bodies through the conferences mentioned in the internal charter.

2. Exercise of collective leadership.

3. Adherence of the minority to the view of the majority.

4. Adherence of those in the lower ranks to the decisions of those in the upper ranks.

5. Freedom of discussion and right of participation in decision-making within the organizational frameworks.

6. Submittal of reports by the leaderships about their work to the bodies that elected them.

7. Submittal of reports by the lower frameworks to the upper frameworks.

Fourth: Criticism and Self-Criticism.

Article (4)

This is one of the cornerstones for evaluating revolutionary practices, emphasizing their positive results, circumventing their negative effects, and ensuring the safety of the march of the movement. Criticism and self-criticism are practiced within the organizational frameworks.

Fifth: Confidentiality

Article (5)

Confidentiality is a principle entrenched in the movement's internal charter and oath. It cannot be circumvented except within the limits of necessity condoned by the organizational frameworks.

Sixth: Organizational rules and principles are realized through the following methods:

Article (6)

1. When convened, the movement's conferences (General Conference, District Conference, and Area Conference) are the highest leading authorities, each according to its specialty and jurisdiction mentioned in the internal charter. They have the sole authority to elect the leading committees, plan their activities, and observe and question their practices.

2. Collective leadership is exercised through the committees' work. Each committee from top to bottom must undertake its tasks, taking in mind that it is a complementary unit that works in conjunction with other units, that all issues must be rationally discussed through the units and committees, and that all decisions are taken by a majority of votes.

3. The decisions of conferences are binding on all the leaders and members of the movement and those in the lower ranks must abide by the decisions of those in the upper ranks.

4. Achievement of equality among members through adherence to the movement's rules, regulations and decisions. Competence, loyalty, and sacrifice are the criteria for evaluation and promotion.

Chapter Two

Membership

Types of membership, **Requirements**, **Rights**, **Obligations**, **Continuity**

Article (7) Membership

A) Membership in the movement is the right of every Palestinian or Arab who possesses the necessary requirements, believes in the liberation of Palestine, and fully adheres to the movement's internal charter, political program, and all its regulations and political and organizational decisions.

B) The Fatah Central Committee can grant membership to a friend of the movement who has decided to be committed to the movement.

Article (8) There are two categories of membership:

A) Active member:

1. This is a member who has successfully completed the trial period as a supportive

member. His membership as an active member is confirmed by a decision from the regional committee or upon the recommendation of the leading organizational frameworks in the central authorities and the approval of the Mobilization and Organization Commission.

2. Persons with a proven track record of struggle will be given membership of the movement in accordance with special regulations prepared by the Central Committee and approved by the Revolutionary Council.

3. Members of the Boy and Girl Scouts establishment and the Al-Shabibah [Youth] organization will become active members of the movement when they reach the age of 18 upon a recommendation from their previous organizations.

B) Supportive member: This is a person who is a candidate to join the movement and whose candidacy is subject to the following conditions:

1. He must meet the membership requirements mentioned in Article (9) of this internal charter, except the paragraph regarding the oath.

2. He must be recommended by two members who have been with the movement for at least one year.

3. He must successfully pass a six-month trial and preparatory period during which he must grasp the theoretical principles of the movement and enthusiastically perform his assignments.

Article (9) Requirements of Membership

A member in the movement must meet the following requirements:

A) He must not be below the age of 18.

B) He must have a good reputation and national credibility. He must not have committed any criminal, immoral, or dishonorable act.

C) He must respect the people and their traditions, serve them, and protect their interests and security.

D) He must be independent and not committed to any other organization or party.

E) He must demonstrate a reasonable amount of awareness and ability to assume

responsibility. He must have an amicable personality.

H) He must have sufficient readiness for self-sacrifice and self-denial.

1) He must take the following "Oath of Loyalty to Palestine": "I swear by Almighty God and by my honor and beliefs that I will be faithful to Palestine and that I will spare no effort in working for its liberation. I swear that I will not disclose any of the movement's secrets or affairs. This is a free oath. God bears witness to what I say." Article (10) Acquisition of Membership

A) Members are accepted in the movement on an individual basis according to their competence and readiness to work and sacrifice.

B) Members of the Boy and Girl Scouts establishment are accepted in the Shabibah Organization, each in their region, according to special regulations, when they reach the age of 18.

Article (11) Rights of Membership

A member in the movement has the following rights:

A) To have all rights mentioned in the internal charter.

B) To have the same and equal rights and obligations as all other members.

C) To climb the organizational ladder according to the terms of this internal charter and on the basis of competence, efficiency and loyalty.

D) To have complete freedom of criticism, objection, protest, discussion, debate, and questioning only within the organizational sessions.

E) To criticize and cross-question any leading member within the organizational hierarchy.

F) If accused or cross-questioned, to defend himself in front of the leading committees and authorities, the control committees, and the movement's court.

G) To receive a written reply to his queries and questions within no more than one month.

H) To enjoy protection in the sense that he will not be dismissed, shunned, or suspended, unless he is tried and convicted by the movement's court.

I) To have the right to meet senior officials, including members of the Central Committee, if the need arises.

Article (12) Obligations of Membership A member of the movement must undertake the following obligations:

A) Constant and unrelenting struggle to achieve the principles and goals of the movement.

B) Complete commitment to the political program of the movement and implementation of its political line.

C) Application of the Basic Charter and sincere and meticulous implementation of all decisions.

D) Maintenance of the organizational and ideological unity of the movement and rejection of, and resistance to, all other groups.

E) Constant and studious work to theoretically and practically elevate the level of education and experience.

F) Attendance of all meetings and regular payment of subscriptions.

G) A member must set the example of altruism, courage, loyalty, sacrifice, patience, perseverance, and self-denial.

H) A member must work continuously to create a strong relationship with members of the public and win their respect and confidence. A member must constantly disseminate the principles of the movement, attract leading figures from the people, and expand the base of the movement.

I) A member must engage in criticism and self-criticism, and play an active role in the organizational sessions and in public and volunteer work.

J) A member must be constantly alert to the activities of the enemy and the forces hostile to the revolution.

K) A member must keep the secrets of the movement's individuals, committees, and formations. A member must adopt the appropriate methods of secrecy in work.

I) A member must work in a brotherly and collective spirit, and must discard all individual and whimsical methods and other harmful methods.

j) A member must serve the people faithfully and conscientiously.

k) A member must put himself at the disposal of the movement and carry out revolutionary duty in any way requested. Article (13) Continuity, Suspension, and Cancellation of Membership

A) Membership continues as long as the member continues to fulfill his tasks and obligations.

B) Membership is suspended if the member ceases to fulfill his tasks for three consecutive months without any reasonable excuse, or if he requests to be suspended. Membership cannot be restored without a decision by the district committee for district members and by the Central Committee for other members.

C) Membership is suspended if a member stops paying monthly subscriptions for three consecutive months if he is well-off financially. The matter must be submitted to the Mobilization and Organization Commission.

D) Membership is cancelled if a decision to this effect is taken by the concerned committee as a result of behavioral, political or organizational violations, which are punishable by cancellation of membership.

Chapter Three

Leading Bodies of the Movement

General Conference

General Council

Revolutionary Council

Central Committee

Membership Control and Protection Committee and Financial Control Committee

General Conference

Article (14)

The General Conference of the movement consists of:

A) Members of the Central Committee and the Revolutionary Council.

B) Members of the Advisory Council of the movement.

C) District representatives elected in the district conferences. In the case of districts where conferences cannot be held, whether in the homeland or abroad, the Central Committee will select these representatives.

E) Military members of the movement provided their number does not exceed 20 percent of the total number of the members of the conference.

F) A number of the movement's cadres:

1. Those who work in popular and professional organizations.

2. Those who work in the leading bodies of the movement (commissions).

3. Those who work in the departments of the State of Palestine and the PLO, in the establishments and ministries of the Palestinian National Authority, and in semi-official establishments.

4. Members of the movement who are very competent and who are appointed by the Central Committee as representatives of the movement in other countries.

5. Competent members of the movement provided number does not exceed 10 percent of total numbers of the members of conference.

Article (15) Requirements of Membership in the Conference:

A) Membership in the conference is linked to the representative nature mentioned in Article 14.

B) A member in the conference must have been an active member in the movement for 10 years.

C) A member in the conference must have a clean record.

D) A member in the conference must meet all the requirements of membership in the movement.

Article (16) Jurisdictions of the Conference:

When convened, the conference is the highest authority in the movement, and it exercises the following jurisdictions:

1) Discusses the reports, decisions, and duties of the Central Committee, questions the Central Committee, and debates the activities of the movement's departments and institutions.

2) Endorses or amends the internal charter upon the recommendation of two-thirds of the attending representatives.

3) Approves the movement's rulings and procedures, as well as its political programs and other relevant issues.

4) Withholds confidence from some or all members of the Central Committee upon the recommendation of two-thirds of the attending members.

5) Elects, by secret vote, the required number of the Central Committee members.

6) Elects, by secret vote, the required number of the Revolutionary Council members.

Article (17) Convening the General Conference:

A) The Central Committee calls for a regular session once every five years.

B) The Conference may hold an extraordinary session within no more than one month upon the request from two-thirds of its members or one-half of the members of the Revolutionary Council, or upon the invitation of the Central Committee. The agenda must include the topics that
necessitated the session.

C) Sessions are deemed legal if two thirds of the members are present provided all members have been informed in writing two weeks prior to the meeting. If no quorum is present, the meeting will be put off for 24 hours, and then convened if more than half of the members are present.

General Council

Article (18)

The General Council is made up of no more than 350 members of the General Conference, and as follows:

A) Members of the Central Committee and the Revolutionary Council.

B) The remaining members will be selected by the Revolutionary Council in accordance with the membership provisions of Article 14 of the internal charter.

Article (19)

The General Council has the jurisdiction to call for an extraordinary meeting of the General Conference according to a system approved by the Revolutionary Council provided this system does not conflict with the conference resolutions.

Article (20)

The General Council is convened at the request of the Central Committee or the Revolutionary Council provided the issue to be discussed is specified.

Revolutionary Council

Article (21)

The Revolutionary Council consists of:

A) The members of the Central Committee.

B) Eighty members elected by the General Conference from its members, provided the candidate member gets at least 20 percent of the electors' vote. In the event some candidates do not get the required percentage of votes, reelections are held among double the required number of candidates who got the highest number of votes in the first round.

C) No more than 25 competent civilian and military members selected by two-thirds of the members of the Central Committee and endorsed by the Revolutionary Council.

D) No more than 20 prisoners of the movement in the prisons of the occupation nominated by two-thirds of the members of the Central Committee and endorsed by the Revolutionary Council. These members are counted in the quorum when they are able to attend meetings.

Article (22)

A candidate for the Revolutionary Council must have been an active member of the movement for

15 years without interruption and his organizational rank must be no be less than that of a head of district committee or its equivalent in the movement's forces and organs.

Article (23) Jurisdictions of the Revolutionary Council

When convened between two sessions of the General Conference, the Revolutionary Council is the highest authority in the movement. Its jurisdictions are:

A) To follow up and implement the decisions of the General Conference.

B) To monitor -- through the membership and control and protection committee and the financial control committee - the work of the central departments and the conditions of the movement in the districts.

C) To monitor the military affairs of the movement in a way that does not run counter to confidentiality.

D) To discuss the decisions, activities, and reports of the Central Committee and make appropriate decisions accordingly.

E) To interpret the provisions of the internal charter in the event of a dispute in their interpretation.

F) To elect the chairmen of the membership control and protection committee, the financial control committee, and the movement's court.

F) To elect, by secret vote, the members of the membership control and protection committee, as well as the financial control committee, at the first session of the council.

G) To discuss the reports of the committees emanating from the General Conference and make appropriate decisions in this respect.

Article (24)

At its first session, the Revolutionary Council elects by secret vote from among its members a secretariat consisting of a secretary and two deputies. The secretary must be on a full-time basis and must not be a member of the Central Committee.

Article (25)

The secretary of the Revolutionary Council will participate in the meetings of the Central Committee as an observer.

Article (26)

The Revolutionary Council will draw up its own internal regulations which are approved by the majority of members.

Article (27)

If there is no quorum at the Central Committee, the Revolutionary Council is called to meet within two weeks to elect, by secret vote, two thirds of its members in order to maintain a quorum.

Article (28)

If vacancies in the Central Committee are not filled within three months, the Revolutionary Council is called to meet in an emergency session during which vacancies are filled by its members by secret vote, provided each candidate is elected by absolute majority.

Article (29)

If vacancies occur in the Revolutionary Council, they will be filled by competent members of the General Conference, provided each candidate is elected by absolute majority.

Article (30)

If a vacancy in the Revolutionary Council belongs to a competent member, the Central Committee fills the seat. If the Central Committee does not fill the vacancy during the period between two sessions of the Revolutionary Council, the Revolutionary Council fills the vacancy provided the candidate is a member of the General Conference.

Article (31)

The Revolutionary Council is entitled to dismiss or suspend one or more members of the Central Committee if an offense is committed. This is decided by two thirds of the members provided that the number of dismissed or suspended members does not exceed one third of the members of the Central Committee.

Article (32)

The Revolutionary Council is entitled to dismiss or suspend one or more of its members if an offence is committed. This is decided by a two-thirds majority of the council.

Article (33) Meetings & Decisions:

The Revolutionary Council meets regularly every three months upon an invitation from its secretary. The Revolutionary Council may hold an extraordinary session upon a decision by the Central Committee or upon a written request addressed to its secretary by two thirds of its members.

Article (34)

A quorum is maintained if two thirds of the Revolutionary Council members are present provided they have been officially notified three days prior to the meeting. If a quorum is not maintained, the council will convene if there is an absolute majority 24 hours after the set date.

Article (35)

Decisions of the Revolutionary Council are made by absolute majority of the present members except in cases otherwise stated, and voting is done by a show of hands unless the council decides otherwise.

Article (36)

A) Upon the election of its secretariat, the Revolutionary Council forms committees. These are: Permanent committees:

-- Membership Control and Protection Committee.

-- Financial Control Committee. Other Committees:

-- Mobilization and Organization Committee.

-- Political Committee.

-- Information and Culture Committee.

-- Military, Security, and Intelligence Affairs Committee

-- Popular Organizations Committee.

-- Economic Committee.

-- National Relations Committee.

-- Foreign Relations Committee.

-- Government Affairs and National Building Committee.

-- Social Affairs Committee.

-- Jerusalem Committee.

-- Refugees Committee.

-- Prisoners, Wounded, and Martyrs Committee.

-- Committee Against Colonization, the Wall, and Ethnic Cleansing.

B) It is not allowed to be a member of more than one committee. Each member can be a member of one committee and an observer in another.

C) The committees meet prior to the meeting of the council to which they submit reports on their work.

D) A quorum at the meetings of the committees exists when the absolute majority of members are present.

E) Each Committee submits is regulations for endorsement by the Revolutionary Council at its first session.

Article (37)

The heads of the Financial Control Committee and the Membership Control and Protection Committee are elected directly by the Revolutionary Council.

Article (38)

The Financial Control Committee and the Membership Control and Protection Committee are each comprised of nine members, including the head of the committee.

Article (39)

The Revolutionary Council will elect the members of the Financial Control Committee and the Membership Control and Protection Committee at its first session after it elects the secretariat of the council.

Article (40) Fatah's Court

The Revolutionary Council will elect the head of Fatah's Court during its first session, and the Central Committee will form the court and draw up its regulations.

Central Committee

Article (41)

The Central Committee is made up of 23 members as follows:

1. The leader of the movement directly elected by the General Conference.

2. Eighteen members elected by the General Conference.

3. Four members elected upon the recommendation of the leader of the movement, the approval of two thirds of the members of the Central Committee, and the endorsement of the Revolutionary Council.

Article (42)

A candidate for the Central Committee must have been an active member of the movement for 20 years without interruption and must receive the votes of 25 percent of the members of the General Conference.

Article (43)

1) At its first session, the Central Committee elects:

A) Deputy leader of the movement.

B) Secretary of the Central Committee.

C) Deputy Secretary of the Central Committee.

Article (43)

The leader of the movement carries out the following tasks:

1. Chairs and runs the meetings of Central Committee in accordance with the internal regulations of the Central Committee.

2. Approves, together with the secretary of the Central Committee, the minutes of the meetings of the Central Committee.

3) Follows up, together with the secretary, on the implementation of the Central Committee decisions.

Article (44)

1. The deputy leader of the movement carries out the tasks of the leader of the movement in the event of the latter's absence and any tasks assigned to him by the Central Committee.

2. Circulates an internal memo on the topics and issues discussed and which the Central Committee believes are necessary to circulate and distribute through the Mobilization and Organization Commission.

3. Chairs the Mobilization and Organization Commission and supervises the work of other commissions.

Article (46)

The secretary of the Central Committee carries out the following tasks:

1. Calls a meeting of the Central Committee after coordinating with the leader of movement.

2. Prepares the agenda after coordinating with the leader of the movement.

3. Organizes and keeps a record of the meetings of the Central Committee and all documents connected with the Central Committee.

Article (47)

The deputy secretary carries out the tasks of the secretary in the event of the latter's absence.

Article (48)

1. The General Command of the Al-Asifah Forces is made up of:

A) The leader of the movement.

B) The deputy leader of the movement.

C) The commissioner of the military, security, and intelligence affairs.

2. The Al-Asifah Forces are the military arm of the movement.

Article (49)

At its first session, the Central Committee assigns tasks to its members. A member must not undertake two tasks at the same time.

Article (50)

The Central Committee forms the following commissions:

1. The West Bank Commission.
2. The Gaza Strip Commission.
3. The External Regions Commission.
4. The Popular Organizations Commission.
5. The Ideological Mobilization and Studies Commission.

Other commissions:

6. The Election Commission.
7. The Financial and Economic Commission.
8. The National Relations Commission.
9. The Arab Relations Commission.
10. The International Relations Commission.
11. The Military, Security, and Intelligence Affairs commission.
12. The Information and Culture Commission.
13. The Jerusalem Commission.
14. The Civil and Non-Governmental Organizations Commission.
15. The Governmental Affairs and National Building Commission.
16. The Social Affairs Commission, any other commissions it finds necessary.

Article (51)

All members of the Central Committee are equal in rights and duties.

Article (52)

The Central Committee meets at least once every two weeks to review the progress of work in all the movement's apparatuses, establishments, and commissions, and to issue the necessary decisions and instructions. Every member shall be responsible for his duty during the period between meetings and submit a

report on his work. Emergency meetings of the Central Committee may be held at the request of the leader of the movement or of two-thirds of the committee's members to discuss a specific topic mentioned in the request.

Article (53)

The Central Committee is collectively responsible for all the activities and practices of the movement.

Article (54)

A quorum exists at the meeting of the Central Committee when two-thirds of the members are present. If no quorum exists, the meeting will be put off for 24 hours, and then reconvened if more than half of the members are present.

Article (55)

The decisions of the Central Committee are issued by absolute majority of present members unless otherwise stated in the statute.

Article (56)

If vacancies occur in the Central Committee due to death, dismissal, resignation, or crippling illness, they will be filled from the members of the Revolutionary Council following a vote requiring a two-thirds majority. The elected candidate must be a competent member of the movement and must meet the requirements of membership in the Central Committee.

Article (57) Jurisdictions

The Central Committee exercises its jurisdictions as the executive leadership of the General

Conference. The jurisdictions are:

A) Running daily activity and directing the internal, external, political, military, and financial

policies of the movement as well as assuming leadership responsibilities in various aspects.

B) Leading the movement in all public and official Palestinian, Arab and international affairs.

C) Implementing the political, organizational, military, and financial decisions of the General Conference and the Revolutionary Council as well as the political program endorsed by the General Conference.

D) Discussing disciplinary violations and misapplications of the Basic Charter and taking the appropriate procedures.

E) Maintaining the cohesion of the movement and ensuring the implementation of the internal charter.

F) Calling a meeting of the General Conference, preparing its agenda, and submitting detailed written reports about its activities.

G) Supervising the publication of the statements, newsletters, and studies issued by the movement.

H) Setting up the movement's court, drawing up its internal regulations, and endorsing the sentences passed by the court. Endorsement of the sentences needs a two-thirds majority of votes.

I) Endorsing the appointment of members of leading bodies of the central and administrative departments and the movement's central offices, and renewing the endorsement every year.

J) Endorsing the appointment of members of the movement's central offices who are elected according to special regulations.

K) Nominating the members of the Fatah movement for the Palestine National Council, the Palestinian Legislative Council, the PLO Executive Committee, and the Palestinian National Authority, in accordance with specific mechanisms adopted by the Central Committee and approved by the Revolutionary Council.

Article (58) The Central Committee will draw up its own internal regulations within no more than three months since the start of its work.

Article (59) During its first meeting after the General Conference, the Central Committee distributes work among its members in accordance with the specializations listed in the internal charter and which include all activities and responsibilities.

Chapter Four

Leading Bodies of the Movement

1. Districts: District, District Conference, District Committee

2. Areas: Area, Area Conference, Area Committee

Part One: Districts

Article (60)

A) 1. The term "district" is given to any organizational branch of the movement within the homeland or abroad.

2) A district within the homeland consists of 10 organizational areas meeting the organizational requirements.

3. A district in a country abroad consists of three organizational areas meeting the organizational requirements.

4. A governorate within the homeland or abroad that does not have the required number of districts is named according to the size of the organization and its name is mentioned in this internal charter: district, branch, and wing.

B) A district consists of organizational areas named, from base to top: cells, wings, and branches.

C) An organization that exists in unfavorable security conditions does not adhere to this arrangement after obtaining the approval of the Mobilization and Organization Commission.

D) The leading committee of any organizational branch is given a leading rank it deserves depending on the number of the organizations in the district. The committee is directly responsible to the General Mobilization and Organization Commission and has the jurisdiction of a district committee.

H) It is permissible to gradually increase the organizational rank of the leading committee or in the case of base frameworks in the districts, which do not have sufficient numbers to form an area, depending on length of service, efficiency, and activity. This is done by a recommendation from the district committee and by a decision from the General Mobilization Commission.

I) The cell is the base of the organization in the movement.

Article (61)

New cells are formed with the approval of the district committee upon a recommendation from the area committee. In the event there is no district committee, new cells are formed by the leading committee in the region.

Article (62) District Conference

A district conference is made up of:

A) Members of the district committee.

B) Members of the district's area committees.

C) A representative of each popular organization in the district.

D) Former members of the district committees during the previous conference provided they are still active members in the movement.

E) Competent members in the district chosen by the district committee provided their number does not exceed 15 percent of the members of the conference.

F) One member from each central apparatus (commission) in the district.

Article (63) Jurisdictions

The district conference exercises the following jurisdictions:

A) Discusses the decisions and activities of the district committee and questions its members.

B) Discusses the conditions of the area committees, their decisions, and their activities.

C) Draws up organizational plans for the various political and national tasks and for political forces, popular organizations, thinkers, politicians, and journalists, as part of the general strategic plan approved by the General Congress, the Central Committee, and the Revolutionary Council.

D) Discusses the various issues of the movement and submits recommendations regarding these issues.

H) Elects the required number of representatives of the district to the General Conference.

Article (64) Requirements of Membership in the District Conference

A) Membership in the district conference is contingent on the representative nature mentioned in

Article 62.

B) A member of the district conference must have been an active member in the movement for at least six years.

C) A member of the district conference must have a clean record and must not have committed any crime or an immoral or dishonorable act.

Article (64)

A) A district conference convenes once every two years.

B) A district conference may hold an emergency meeting:

1. Upon a decision by the district committee and the approval of the Mobilization and Organization Commission.

2. Upon a written request from two-thirds of the members of the conference and the approval of the Mobilization and Organization Commission.

3. In the event of a lack of quorum in the district committee due to resignation, suspension, death, or a crippling illness.

Article (65)

In the districts where it is difficult to hold elections due to security considerations or due to nonfulfillment of organizational requirements, the Central Committee appoints a district committee and its secretary.

Article (67) District Committee

A district committee consists of:

1. At least five members and no more than seven members in a district abroad.

2. At least nine members and no more than 15 fifteen members in a district within the governorates of the homeland.

3. The number decided for the district committee is approved by the Mobilization and Organization Commission.

Article (68) Meetings

A) A district committee meets once every two weeks under the chairmanship of the secretary of the district committee. In the event of the secretary's absence, it is chaired by the deputy secretary. It is allowed to hold emergency meetings when necessary.

B) A quorum exists at a meeting of the district committee if two-thirds of the members are present. If there is no quorum, the meeting will be put off for 24 hours if half of the members plus one are

present.

C) A district committee's decisions are taken by absolute majority of present members.

Article (69) Jurisdictions:

A district committee, as the leading committee in the district, exercises the following jurisdictions:

A) Implements the decisions of the higher leading frameworks.

B) Supervises all the institutions and apparatuses of the movement in the district.

C) Draws up the appropriate plans for all activity in the district.

D) Recommends to the Mobilization and Organization Commission the suspension or cancellation of the membership of no more than two of its members and explains the reasons for the recommendation.

E) Runs the daily affairs of the movement in the district.

F) Ensures the safety and cohesion of the movement and coordinates work among the various areas.

G) Calls a meeting of the district conference, prepares its agenda, and submits detailed written reports about all activity in the district.

H) Prepares an organizational plan for the members, and reports any new developments to the Mobilization and Organization Commission once every six months.

Article (70)

After a legal investigation, the Central Committee is entitled to suspend or cancel the membership of one or more of the district committee members provided the number does not exceed one third of the members of the district committee. Should the need arise to suspend or cancel the membership of more than one third of the members, the district conference must be called for an emergency session.

Article (71)

The district committee informs the Mobilization and Organization Commission about the transfer of a member to another district, after agreeing with him on the means of communication.

Article (72)

A commission exercises its activity in a district after coordinating with the Mobilization and Organization Commission.

Article (73)

A district committee distributes tasks among its members, including the deputy secretary, in a way that ensures control of the affairs of the movement in the district.

Article (74)

The Central Committee selects a district secretary from a list prepared by the district conference after consulting with the district committee through the Mobilization and Organization

Commission. The district secretary exercises the following jurisdictions:

A) Calls the district committee for a meeting over which he presides. In the event of his absence, the meeting will be presided over by the deputy secretary.

B) Submits monthly or immediate reports to the Mobilization and Organization Commission.

C) Follows up on the implementation of the decisions, recommendations, and tasks of the district committee.

D) Sends out invitations for the holding of district conferences.

E) Signs payment orders in accordance with financial regulations.

Article (75)

A deputy secretary undertakes the duty of the secretary in the event of the latter's absence.

Article (76)

A) When necessary, the Central Committee nominates an accredited representative to districts abroad. The rank of the candidate must be no less than that of a district committee member for at least three years.

B) An accredited representative undertakes the tasks assigned to him by the Central Committee. His relationship with the district committee is defined in accordance with internal regulations issued by the Mobilization and Organization Commission.

Article (77) District Council

A district council is established in every district. Its role is advisory and is defined in a list of duties issued by the Mobilization of Organization Commission.

Article (78) District Budget

The district budget consists of the following:

A) Subscriptions.

B) Contributions.

C) Local investments and resources.

D) The budget must be approved by the financial office of the movement.

Article (79)

1. The district draft budget is prepared by the district committee.

2. The Mobilization and Organization Commission is entitled to approve the budget as is or to amend it.

Part Two: Areas

The term "area" is given to a framework that consists of:

A) At least 10 organizational branches within the homeland.

B) At least five organizational branches abroad.

C) At least three organizational branches in the student districts.

Article (81) Area Conference

The area conference consists of:

A) Members of the branches' committees.

B) Former members of the area committee at the previous conference.

C) No more than 10 percent of the conference members nominated by the area and approved by the district committee, if the need arises.

D) Secretaries of the popular organizations in an area.

Article (82) Jurisdictions:

The area conference exercises the following jurisdictions:

A) Discusses the area's decisions and activity and questions its members.

B) Discusses the conditions of the organization in the area.

C) Discusses general issues in the movement and the district and submits recommendations regarding them.

E) Elects by direct secret ballot the required number for the area committee (five to nine), including at least one woman, from the members of the conference within the homeland, and five

5 to 7 persons from abroad, provided they have been active members in the movement within the homeland for at least seven years and in the student districts for three years.

Article (83)

The district committee selects the secretary of the area committee from among elected members subject to the approval of the Mobilization and Organization Commission.

Article (84)

A) The area conference meets once every two years, preferably in the same district.

B) The conference may hold an emergency meeting at the request of the area committee and upon the approval of the district committee.

C) The conference may hold an emergency meeting in the event of a lack of quorum in the area committee due to resignation, suspension, death, or crippling illness.

Article (85)

In the areas where it is difficult to hold elections due to security considerations or due to nonfulfillment of organizational requirements, the area committee selects members from a list of candidates approved by the Mobilization and Organization Commission.

Article (86) Requirements of Membership in Area Conference:

A) A member of the conference must have been an active member in the movement within the homeland or in important arenas abroad for five years.

B) A member of the conference must have been an active member in student districts abroad.

Article (87) Area Committee

An area committee consists of:

A) Five to nine members in the areas within the homeland to be elected by the area conference provided they have been active members in the movement for seven years.

B) Five to seven members in the areas abroad to be elected by the area conference provided they have been active in the movement for seven years or three years in the student districts.

Article (88)

The area committee selects a secretary after securing the approval of Mobilization and Organization Commission. His tasks will be the same as those of the district secretary.

Article (89)

The area committee meets once every week under the chairmanship of its secretary. The committee may hold an emergency meeting depending on circumstances. The committee follows the same procedures as those of the district committee with regard to quorum and voting requirements.

Article (90) Jurisdictions

The area committee exercises its jurisdictions in its capacity as the executive leadership in the area. These jurisdictions are the same as those of the district committee.

Article (91)

After a legal investigation, the area committee is entitled to suspend or cancel the membership of no more than two members of the area. Should the need arise to suspend or cancel the membership of more than two members, the area conference is called for a meeting to elect a new committee.

Article (92)

The area committee is entitled to make any change necessitated by organizational requirements for the branches, cells, or wings committees.

Article (93)

The area committee appoints the secretaries of the cells, rings, and wings committees, while the secretaries of the branches committees are appointed by the district committee upon the recommendation of the area committee.

Chapter Five

Article (94) Base Frameworks in the Movement

1. In the homeland's districts, the base frameworks in the movement are:

A) A cell. It consists of five to seven members including the secretary.

B) A wing. It consists of five cells.

C) A branch. It consists of five wings.

D) An Area. It consists of at least 10 branches.

2. Abroad, the base frameworks are:

A) A cell: It consists of three to five members including the secretary.

B) A wing. It consists of five cells.

C) A branch. It consists of five branches.

D) An Area. It consists of five branches at least in the main arenas and three branches in the student districts.

Article (95) Obligations of the Base Frameworks

A) Providing members with revolutionary education, strengthening their commitment and discipline, developing their awareness and experiences, and enhancing their active participation according to the programs set by the Mobilization and Organization Commission.

B) Undertaking their tasks enthusiastically and sparing no effort in achieving the movement's objectives and principles.

C) Exerting strenuous efforts to enhance interaction with the masses and winning their respect and confidence.

D) Striving continuously inside popular organizations and maintaining commitment to membership in these organizations.

E) Working strenuously hard to protect the movement and develop its ability to confront and triumph over its enemies.

Article (96)

The area committee, the branch committee, the wing committee, and the cell committee, assume the responsibility of leadership, each in its organizational capacity, in the following fields:

A) Teaching their members according to the movement's political program and internal charter.

B) Urging their members to embody the attitudes of the movement and implement its decisions.

C) Upgrading the awareness of their members, increasing their cohesion with the movement, enhancing their active participation, and developing their experience and potential.

D) Increasing the military training of their members and raising their fighting, cultural, and military capabilities.

E) Increasing the cohesion of their members with the masses and winning the confidence and trust of the masses.

F) Creating brotherly relations with the bases and organizational ranks.

G) Monitoring the payment of subscriptions, observing the behavior of the members of the movement and their organizational conduct, and ensuring that the members implement the tasks assigned to them.

H) Setting the example of sacrifice, active participation, faithfulness and team work.

I) Ensuring speed and reliability in the delivery of reports, information, and leaflets.

J) Paying attention to the members' problems and taking appropriate initiatives to ensure rapid and revolutionary solutions.

K) Examining the members' work fields, identifying positive and negative aspects, and taking the appropriate measures.

L) Questioning the members about their actions and criticizing them for their individualism, negligence, or laziness.

M) Submitting regular reports to the higher committee about the activities of the members.

Chapter Six

Penalties

Article (97)

The aim of the organizational penalty is to:

A) To upgrade positive behavior and develop the personality of the member.

B) To secure the integrity of the movement and eliminate corruption.

Article (98)

The organization penalties are:

A) Reprimand.

B) Warning.

C) Suspension.

D) Demotion.

E) Dismissal.

Article (98)

Organizational violations are three categories:

First category: Dismissal for:

A) Violation of Chapter One of the Internal Charter.

B) Delinquency.

C) Illegal cooperation with any other non-adversary movement and disclosure of the movement's secrets to it.

Second category: Suspension or demotion for:

A) Violation of commitment to the movement by not adhering to its political program and decisions.

B) Violation of protection of membership.

C) Violation of the principle of equality among members.

D) Violation of the principle of freedom of speech.

E) Violation of discipline by:

1. Not respecting the Internal Charter.
2. Refusing to obey orders.
3. Discussing organizational matters outside frameworks.
4. Not respecting hierarchy.
5. Offending the masses.
6. Offending other members.
7. Disclosing secrets.
8. Libeling others.
9. Circulating false rumors.

Third category: Reprimand or Warning for:

A) Non-participation in organizational activities for over one month without an acceptable excuse.

B) Refusal to exercise self-criticism when deemed necessary by the respective unit.

C) Late arrival to a meeting without an excuse.

D) Non-engagement in self-education.

E) Exhibition of arrogance and laziness.

Article (100)

Repetition of offenses is a reason for a stricter penalty. If the same offense is repeated, the maximum penalty is imposed.

Article (101)

1. The Central Committee signs the dismissal penalty.

2. In addition to the Central Committee, the Mobilization and Organization Commission and the district committee sign the demotion or suspension penalty.

3. The higher organization rank signs the reprimand penalty.

4. All organizational ranks sign the warning penalty, beginning with the framework in which the member is enrolled.

Article (102)

All ranks are entitled to examine violations by forming investigating committees prior to the passing of sentences. Violations punishable by reprimand are excluded from this rule.

Article (103)

It is permissible to revise a penalty by a rank higher than the rank that signed it. A penalty signed by the Central Committee can only be contested by the Revolutionary Council.

Article (104)

It is permissible to impose a penalty separately or in conjunction with other penalties imposed by the movement's court.

Article (105)

It is impermissible to pass a sentence that combines two organizational penalties for one violation.

Article (106)

It is impermissible to impose a penalty without giving the accused member the right to defend himself, to be heard, and to given time to prove his innocence.

Article (107)

In the event the member refuses to appear before the committee formed to examine the violations reported against him, he is summoned again within a week, following which a trial takes whether he attends or not, provided it is confirmed that he has been notified.

Article (108)

The Central Committees examines petty crimes and takes the appropriate decision regarding them.

Chapter Seven

Article (109)

The appended regulations and those endorsed by the Revolutionary Council and which were transferred to it by the General Conference, have the same power as the Internal Charter, provided they do not contradict it.

Article (110)

Membership in the movement is a sacred right which can only be acquired by those who enroll in one of the movement's leading or base frameworks.

Article (111)

Working in the movement's commissions, apparatuses, and offices is an added task that does not entail membership, nor does it constitute a substitute for an organizational job in any of the organizational ranks. Similarly, deputizing a member to do any task outside the movement's

departments is not a substitute for the movement's organizational framework.

Article (112)

During an organizational meeting, every member has the right to participate in a debate before a decision is made. Debate may be allowed after a decision is made, and a member has the right to object to a decision after it is implemented.

Article (113)

Each member must undertake minimal military training and must be completely qualified to undertake his tasks.

Article (114)

A member has the right to know his job description according to the requirements of his membership and his organizational ranks.

Article (115)

A member who is dismissed or is subjected to some arbitrary act without a decision by the movement's court has the right to appeal to the Member Protection Committee

Article (116)

Equality among organizational ranks in committees, offices, and executive departments must be taken into account so that they enjoy equal responsibilities, rights and obligations.

Article (117)

Communication with a district committee member is entrusted to the district committee secretary or one of its members. A district committee member must handle any task assigned to him by the district committee, and this equally applies to an area committee member in the respective area boundary.

Article (118)

Members of the Central Committee who have failed in the General Conference elections have the right to maintain their membership in the conference and to perform any tasks assigned to them by the Central Committee, and this equally applies to the members of the Revolutionary Council.

Article (119)

Women are represented in all the movement's leading frameworks. The leading bodies will work to arrive at 20 percent participation for women, provided this does not conflict with organizational standards or the Internal Charter.

Article (120)

An advisory council for the movement is formed. The council will consist of former Central Committee members, former Revolutionary Council members, and other competent members, within a criterion defined in a special regulation explaining the council's role, task, and membership. The criterion will be approved by the Revolutionary Council.

* The provisions of this Internal Charter were adopted at the Fatah's Sixth General Conference held in Bethlehem during the period 4-11 August 2009. In accordance with the conference's decision, the remaining provisions of the Internal Charter were referred to the Revolutionary Council for approval once and for all. The remaining provisions were approved at a meeting of the Revolutionary Council in Ramallah during the period 16-19 October 2009.

ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس"[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿كُنتُم خَيرَ أُمَّةٍ أُخرِجَت للنّاسِ تَأْمُرُونَ بالمَعْروُفِ وتَنْهَونَ عن المُنْكر وتُؤْمِنُونَ بالله ولو آمن أَهلُ الكِتَابِ لكان خيرًا لَهُم منْهُمُ المُؤْمنُون وأَكْثَرُهُم الفاسقون لَنْ يَضُرُّوكُم إلاّ أذى وإنْ يُقَاتِلُوكم يُوَلُّوكُم الأَدْبارَ ثم لا يُنصَرُون، ضُرِبَتْ عَلَيهِمُ الذِّلّةُ أَيْنَ ما ثُقِفُوا إلا بحَبْل مِنَ الله وحَبْلٍ مِنَ النّاسِ وَبَاءُوا بغَضَبٍ من الله وَضُرِبَتْ عَلَيهِمُ المَسْكَنَةُ ذلِكَ بأَنّهُم كَانُوا يَكْفُرُونَ بآياتِ الله ويَقْتُلون الأَنبياءَ بغَيرِ حَقٍّ ذَلِكَ بما عَصَوا وَكانوا يَعْتَدُون﴾ (آل عمران: 110 – 112)

- ستقوم إسرائيل وستظل قائمة إلى أن يبطلها الإسلام كما أبطل ما قبلها. **الإمام الشهيد حسن البنا، رحمه الله.**

- إن العالم الإسلامي يحترق، وعلى كل منا أن يصب ولو قليلاً من الماء ليطفئ ما يستطيع أن يطفئه دون أن ينتظر غيره.**الشيخ أمجد الزهاوي، رحمه الله.**

المقدمة

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونستهديه ونتوكل عليه، ونصلّي ونسلّم على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم ومن والاه، ودعا بدعوته واستن بسنته، صلاةً وتسليمًا دائمين ما دامت السماوات والأرض وبعد:

أيها الناس:

من وسط الخطوب، وفي خضم المعاناة، ومن نبضات القلوب المؤمنة والسواعد المتوضئة، وإدراكًا للواجب، واستجابةً لأمر الله، كانت الدعوة وكان التلاقي والتجمع، وكانت العروبة على منهج الله، وكانت الإرادة المصممة على تأدية دورها في الحياة، متخطية كل العقبات، متجاوزة مصاعب الطريق، وكان الإعداد المتواصل، والاستعداد لبذل النفس والنفيس في سبيل الله.

---

[1]-"ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، في الموقع:

http://ar.wikisource.org

بتاريخ 02-06-2011 على الساعة 22:30

وكان أن تشكلت النواة وأخذت تشق طريقها في هذا البحر المتلاطم من الأماني والآمال، ومن الأشواق والتمنيات، والمخاطر والعقبات، والآلام والتحديات في الداخل والخارج.

ولّما نضجت الفكرة، ونمت البذرة وضربت النبتة بجذورها في أرض الواقع، بعيدًا عن العاطفة المؤقتة، والتسرع المذموم انطلقت حركة المقاومة الإسلامية لتأدية دورها ماضية في سبيل ربها، تتشابك سواعدها مع سواعد كل المجاهدين من أجل تحرير فلسطين، وتلتقي أرواح مجاهديها بأرواح كل المجاهدين الذين جادوا بأنفسهم على أرض فلسطين، منذ أن فتحها صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحتى يومنا هذا.

وهذا ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، يجلي صورتها ويكشف عن هويتها، ويبين موقفها، ويوضح تطلعها، ويتحدث عن آمالها، ويدعو إلى مناصرتها ودعمها، والالتحاق بصفوفها، فمعركتنا مع اليهود جد كبيرة وخطيرة، وتحتاج إلى جميع الجهود المخلصة، وهي خطوة لابد من أن تتبعها خطوات، وكتيبة لابد من أن تدعمها الكتائب تلو الكتائب من هذا العالم العربي والإسلامي المترامي الأطراف حتى يندحر الأعداء، ويتنزل نصر الله.

هكذا نلمحهم في الأفق قادمين ﴿ولَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ (ص: 88).

﴿كَتَبَ اللهُ لأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (المجادلة: 21).

﴿قُلْ هذه سَبِيلِي أَدْعُو إلى الله على بَصِيرةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وسُبْحَانَ اللهِ وما أنا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (يوسف: 108).

الباب الأول – التعريف بالحركة

المنطلقات الفكرية:

المادة الأولى:

حركة المقاومة الإسلامية: الإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في كل تصرفاتها، ومنه تستلهم ترشيد خطاها.

صلة حركة المقاومة الإسلامية بجماعة الإخوان المسلمين:

المادة الثانية:

حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين. وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث، وتمتاز بالفهم العميق، والتصور الدقيق والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة، في التصور والاعتقاد، في السياسة والاقتصاد، في التربية والاجتماع، في القضاء والحكم، في الدعوة والتعليم، في الفن والإعلام، في الغيب والشهادة وفي باقي مجالات الحياة.

البنية والتكوين:

المادة الثالثة:

تتكون البنية الأساسية لحركة المقاومة الإسلامية من مسلمين أعطوا ولاءهم لله، فعبدوه حق عبادته ﴿وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ والإنسَ إلاّ لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات: 56) وعرفوا واجبهم تجاه أنفسهم وأهليهم ووطنهم، فاتقوا الله في كل ذلك، ورفعوا راية الجهاد في وجه الطغاة لتخليص البلاد والعباد من دنسهم وأرجاسهم وشرورهم.

﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالحَقِّ عَلَى الباطلِ فَيَدْمَغُهُ فإذا هُوَ زَاهِقٌ﴾ (الأنبياء: 18).

المادة الرابعة:

ترحب حركة المقاومة الإسلامية بكل مسلم اعتقد عقيدتها، وأخذ بفكرتها، والتزم منهجها، وحفظ أسرارها، ورغب أن ينخرط في صفوفها لأداء الواجب، وأجره على الله.

المادة الخامسة:

بُعد حركة المقاومة الإسلامية الزماني: باتخاذها الإسلام منهج حياة لها، يمتد إلى مولد الرسالة الإسلامية، والسلف الصالح، فالله غايتها والرسول قدوتها والقرآن دستورها. وبعدها المكاني: حيثما تواجد المسلمون الذين يتخذون الإسلام منهج حياة لهم، في أي بقعة من بقاع الأرض، فهي بذلك تضرب في أعماق الأرض وتمتد لتعانق السماء.

﴿أَلم تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ (إبراهيم: 24-25).

التميز والاستقلالية:

المادة السادسة:

حركة المقاومة الإسلامية حركة فلسطينية متميزة، تعطي ولاءها لله، وتتخذ من الإسلام منهج حياة، وتعمل على رفع راية الله على كل شبر من فلسطين، ففي ظل الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات جميعًا

في أمن وأمان على أنفسهم وأموالهم وحقوقهم، وفي غياب الإسلام ينشأ الصراع، ويستشري الظلم وينتشر الفساد وتقوم المنازعات والحروب.

ولله در الشاعر المسلم محمد إقبال، حيث يقول:

إذا الإيمان ضاع فلا أمـــان ولا دنيا لمن لم يحي دينـــا

ومن رضي الحياة بغير دين فقد جعل الفناء لها قَريـــنا.

عالمية حركة المقاومة الإسلامية:

المادة السابعة:

بحكم انتشار المسلمين الذين ينهجون منهج حركة المقاومة الإسلامية في كل بقاع العالم، ويعملون على مناصرتها، وتبني مواقفها، وتعزيز جهادها، فهي حركة عالمية، وهي مؤهلة لذلك لوضوح فكرتها، ونبل غايتها، وسمو أهدافها.

وعلى هذا الأساس يجب أن ينظر إليها، ويقدر قدرها، ويعترف بدورها، ومن غمطها حقها، وضرب صفحًا عن مناصرتها أو عميت بصيرته فاجتهد في طمس دورها، فهو كمن يجادل القدر، ومن أغمض عينيه عن رؤية الحقائق بقصد أو بغير قصد، فسيفيق وقد تجاوزته الأحداث وأعيته الحجج في تبرير موقفه، والسابقة لمن سبق. وظلم ذوي القربى أشد مضاضة على النفس من وقع الحسام المهند.

﴿وأَنْزَلنَا إِلَيْكَ الكِتَابَ بالحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فاحْكُم بَيْنَهُم بما أنزل اللهُ ولا تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُم عَمَّا جَاءَكَ من الحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنا مِنْكُم شِرْعَةً ومِنْهَاجًا وَلَو شاء اللهُ لَجَعَلَكُم أُمَّةً واحدةً ولكِن لِيَبْلُوَكُم في ما آتاكُم فاسْتَبِقُوا الخَيْراتِ إلى اللهِ مَرْجِعُكُم جميعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُم فِيهِ تَخْتَلِفُون﴾ (المائدة: 48).

وحركة المقاومة الإسلامية حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزوة الصهيونية تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسّام وإخوانه المجاهدين من الإخوان المسلمين عام 1936، وتمضي لتتصل وترتبط بحلقة أخرى تضم جهاد الفلسطينيين وجهود وجهاد الإخوان المسلمين في حرب 1948 والعمليات الجهادية للإخوان المسلمين عام 1968 وما بعده.

هذا وإنْ تباعدت الحلقات وحالت دون مواصلة الجهاد العقباتُ التي يضعها الدائرون في فلك الصهيونية في وجه المجاهدين، فإن حركة المقاومة الإسلامية تتطلع إلى تحقيق وعد الله مهما طال الزمن، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: " لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون حتى يختبئ اليهودي من وراء الحجر والشجر، فيقول الحجر والشجر: يا مسلم يا عبد الله، هذا يهودي خلفي تعال فاقتله، إلا الغرقد فإنه من شجر اليهود ". (رواه البخاري ومسلم).

شعار حركة المقاومة الإسلامية:

المادة الثامنة:

الله غايتها، والرسول قدوتها، والقرآن دستورها، والجهاد سبيلها، والموت في سبيل الله أسمى أمانيها.

الباب الثاني – الأهداف

البواعث والأهداف:

المادة التاسعة:

وجدت حركة المقاومة الإسلامية نفسها في زمن غاب فيه الإسلام عن واقع الحياة، ولذلك اختلّت الموازين، واضطربت المفاهيم، وتبدلت القيم وتسلط الأشرار، وساد الظلم والظلام، وتنمّر الجبناء، واغتُصبت الأوطان، وشُرد الناس، وهاموا على وجوههم في كل بقعة من بقاع الأرض، وغابت دولة الحق وقامت دولة الباطل، و لم يبق شيء في مكانه الصحيح، وهكذا عندما يغيب الإسلام عن الساحة يتغير كل شيء وتلك هي البواعث.

أمّا الأهداف: فهي منازلة الباطل وقهره ودحره، ليسود الحق، وتعود الأوطان، وينطلق من فوق مساجدها الأذان معلنًا قيام دولة الإسلام، ليعود الناس والأشياء كل إلى مكانه الصحيح، والله المستعان.

﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعضٍ لَفَسَدَتِ الأرض وَلَكِنَّ اللهَ ذُو فَضْلٍ على العالَمِين﴾ (البقرة: 251).

المادة العاشرة:

وحركة المقاومة الإسلامية، وهي تشق طريقها، سند لكل مستضعف، ونصير لكل مظلوم، بكل ما أوتيت من قوة، لا تدخر جهدًا في إحقاق الحق وإبطال الباطل بالقول والفعل في هذا المكان وفي كل مكان يمكنها أن تصل إليه وتؤثر فيه.

الباب الثالث – الاستراتيجيات والوسائل

استراتيجيه حركة المقاومة الإسلامية:

فلسطين أرض وقف إسلامي:

المادة الحادية عشرة:

تعتقد حركة المقاومة الإسلامية أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها، ولا تملك ذلك دولة عربية أو كل الدول العربية، ولا يملك ذلك ملك أو رئيس، أو كل الملوك والرؤساء، ولا تملك ذلك منظمة أو كل المنظمات سواء كانت فلسطينية أو عربية، لأن فلسطين أرض وقف إسلامي على الأجيال الإسلامية إلى يوم القيامة.

هذا حكمها في الشريعة الإسلامية، ومثلها في ذلك مثل كل أرض فتحها المسلمون عنوة، حيث وقفها المسلمون زمن الفتح على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة. وكان ذلك أن قادة الجيوش الإسلامية، بعد أن تم لهم فتح الشام والعراق قد أرسلوا لخليفة المسلمين عمر بن الخطاب يستشيرونه بشأن الأرض المفتوحة، هل يقسمونها على الجند، أم يبقونها لأصحابها، أم ماذا؟ وبعد مشاورات ومداولات بين خليفة المسلمين عمر بن الخطاب وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم استقر قرارهم أن تبقى الأرض بأيدي أصحابها ينتفعون بها

وبخيراتها، أمّا رقبة الأرض، أمّا نفس الأرض فوقف على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة وامتلاك أصحابها امتلاك منفعة فقط، وهذا الوقف باقٍ ما بقيت السماوات والأرض، وأي تصرف مخالف لشريعة الإسلام هذه بالنسبة لفلسطين فهو تصرفٌ باطل مردود على أصحابه.

﴿إِنّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ اليَقِين فسبِّح باسْمِ رَبِّك العَظِيم﴾ (الواقعة: 95 – 96).

الوطن والوطنية من وجهة نظر حركة المقاومة الإسلامية بفلسطين:

المادة الثانية عشرة:

الوطنية من وجهة نظر حركة المقاومة الإسلامية جزء من العقيدة الدينية، وليس أبلغ في الوطنية ولا أعمق من أنه وطئ العدو أرض المسلمين فقد صار جهاده والتصدي له فرض عين على كل مسلم ومسلمة. تخرج المرأة لقتاله بغير إذن زوجها، والعبد بغير إذن سيده.

ولا يوجد مثل ذلك في أي نظام من النظم الأخرى وتلك حقيقة لا مراء فيها. وإذا كانت الوطنيات المختلفة ترتبط بأسباب مادية وبشرية وإقليمية، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية لها كل ذلك، ولها فوق ذلك وهو الأهم أسباب ربانية تعطيها روحًا وحياة، حيث تتصل بمصدر الروح وواهب الحياة. رافعة في سماء الوطن الراية الإلهية لتربط الأرض بالسماء برباط وثيق.

إذا جاء موسى وألقى العصا فقد بطل السحر والساحر

﴿قَد تَبيَّنَ الرُّشدُ مِنَ الْغَيّ فَمَنْ يَكْفُرْ بالطّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِالله فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بالعُرْوَةِ الوُثْقَى لا انفِصَامَ لَهَا وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: 256).

الحلول السلمية، والمبادرات، والمؤتمرات الدولية:

المادة الثالثة عشرة:

تتعارض المبادرات، وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية جزء من دينها، على ذلك تربى أفرادها، ولرفع راية الله فوق وطنهم يجاهدون.

﴿واللهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلكِنّ أكثر النّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ (يوسف: 21).

وتثار من حين لآخر الدعوة لعقد مؤتمر دولي للنظر في حل القضية، فيقبل من يقبل ويرفض من يرفض لسبب أو لآخر مطالبًا بتحقيق شرط أو شروط، ليوافق على عقد المؤتمر والمشاركة فيه، وحركة المقاومة الإسلامية لمعرفتها بالأطراف التي يتكون منها المؤتمر، وماضي وحاضر مواقفها من قضايا المسلمين لا ترى أن تلك المؤتمرات يمكن أن تحقق المطالب أو تعيد الحقوق، أو تنصف المظلوم، وما تلك المؤتمرات إلا نوع من أنواع تحكيم أهل الكفر في أرض المسلمين، ومتى أنصف أهل الكفر أهل الإيمان؟

﴿ولَنْ تَرْضَى عَنْكَ اليهودُ وَلاَ النَّصَارَى حتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُم قُل إنّ هُدَى اللهِ هُوَ الهُدَى وَلَئِن اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ الذي جَاءَكَ مِنَ العِلْمِ مَا لَكَ من اللهِ من وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ﴾ (البقرة: 120).

ولا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد، أما المبادرات والطروحات والمؤتمرات الدولية، فمضيعة للوقت، وعبث من العبث، والشعب الفلسطيني أكرم من أن يعبث بمستقبله، وحقه ومصيره، وفي الحديث الشريف:

" أهل الشام سوط في أرضه ينتقم بهم ممن يشاء من عباده وحرام على منافقيهم أن يظهروا على مؤمنيهم ولا يموتوا إلا همًا وغمًا ". (رواه: الطبراني مرفوعًا وأحمد موقوفًا، ولعله الصواب ورواتهما ثقات والله أعلم).

الدوائر الثلاث:

المادة الرابعة عشرة:

قضية تحرير فلسطين تتعلق بدوائر ثلاث، الدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، وكل دائرة من هذه الدوائر الثلاث لها دورها في الصراع مع الصهيونية، وعليها واجبات، وإنه لمن الخطأ الفادح، والجهل الفاضح، إهمال أي دائرة من هذه الدوائر، ففلسطين أرض إسلامية، بها أولى القِبْلتين وثالث الحرمين الشريفين، مسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿سُبْحَانَ الّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ إلى الْمَسْجِدِ الأقصى الّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنَ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ (الإسراء: 1).

ولّما كان الأمر كذلك فتحريرها فرض عين على كل مسلم حيثما كان، وعلى هذا الأساس يجب أن ينظر إلى القضية، ويجب أن يدرك ذلك كل مسلم.

ويوم تعالج القضية على هذا الأساس الذي تعبأ فيه إمكانات الدوائر الثلاث، فإن الأوضاع الحالية ستتغير، ويقترب يوم التحرير.

﴿لأَنْتُم أشد رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَ يَفْقَهُونَ﴾ (الحشر: 13).

الجهاد لتحرير فلسطين فرض عين:

المادة الخامسة عشرة:

يوم يَغتصب الأعداء بعض أرض المسلمين فالجهاد فرض عين على كل مسلم. وفي مواجهة اغتصاب اليهود لفلسطين لا بد من رفع راية الجهاد، وذلك يتطلب نشر الوعي الإسلامي في أوساط الجماهير محليًا وعربيًا وإسلاميًا، ولا بد من بث روح الجهاد في الأمة ومنازلة الأعداء والالتحاق بصفوف المجاهدين.
ولابد من أن يشترك في عملية التوعية العلماء ورجال التربية والتعليم، ورجال الإعلام ووسائل النشر، وجماهير المثقفين، وعلى الأخص شباب الحركات الإسلامية وشيوخها، ولا بد من إدخال تغيرات جوهرية على مناهج

التعليم، تخلصها من آثار الغزو الفكري، الذي لحق بها على أيدي المستشرقين والمبشرين، حيث أخذ ذلك الغزو يدْهم المنطقة بعد أن دحر صلاح الدين الأيوبي جيوش الصليبيين، فقد أدرك الصليبيون، أنه لا يمكن قهر المسلمين، إلا بأن يمهد لذلك بغزو فكري، يبلبل فكرهم، ويشوه تراثهم، ويطعن في مُثُلهم؛ وبعد ذلك يكون الغزو بالجنود، وكان ذلك تمهيدًا للغزو الاستعماري حيث أعلن أللنبي عند دخول القدس قائلاً: الآن انتهت الحروب الصليبية، ووقف الجنرال غورو على قبر صلاح الدين قائلاً: " ها قد عدنا يا صلاح الدين". وقد ساعد الاستعمار على تعزيز الغزو الفكري، وتعميق جذوره، ولا يزال، وكان ذلك كله ممهدًا لضياع فلسطين.

ولا بد من ربط قضية فلسطين في أذهان الأجيال المسلمة على أنها قضية دينية ويجب معالجتها على هذا الأساس، فهي تضم مقدسات إسلامية حيث المسجد الأقصى، الذي ارتبط بالمسجد الحرام رباطًا لا انفصام له ما دامت السماوات والأرض بإسراء رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعراجه منه.

" رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها، وموضع سوط أحدكم من الجنة، خير من الدنيا وما عليها، والروحة بروحها العبد في سبيل الله، والغدوة خير من الدنيا وما عليها ". (رواه: البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجة).

" والذي نفس محمد بيده لوددت أن أغزو في سبيل الله فأُقتل ثم أغزو فأُقتَل ثم أغزو فأُقتَل". (رواه: البخاري ومسلم).

تربية الأجيال:

المادة السادسة عشرة:

لا بد من تربية الأجيال الإسلامية في منطقتنا تربية إسلامية تعتمد أداء الفرائض الدينية، ودراسة كتاب الله دراسة واعية، ودراسة السُّنة النبوية، والاطلاع على التاريخ والتراث الإسلامي من مصادره الموثقة، وبتوجيهات المتخصصين وأهل العلم، واعتماد المناهج التي تكون لدى المسلم تصورًا سليمًا في الفكر والاعتقاد مع ضرورة الدراسة الواعية عن العدو وإمكاناته المادية والبشرية، والتعرف على مواطن ضعفه وقوته، ومعرفة القوى التي تناصره، وتقف إلى جانبه، مع ضرورة التعرف على الأحداث الجارية، ومواكبة المستجدات، ودراسة التحليلات والتعليقات عليها، مع ضرورة التخطيط للمستقبل، ودراسة كل ظاهرة من الظواهر، بحيث يعيش المسلم المجاهد عصره على علم بغايته وهدفه وطريقه وما يدور حوله.

﴿يَا بُنَيِّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خرْدَلٍ فَتَكُن فِي صَخْرَةٍ أو فِي السَمَاوَات أو فِي الأرض يَأْتِ بِهَا اللهُ إِنّ اللهَ لطِيفٌ خَبِير يا بُنِيِّ أَقِمِ الصَلاَةَ وأْمُرْ بالمَعْرُوفِ وانْهَ عَنِ المُنْكَرِ واصبرْ على ما أصَابَكَ إِنّ ذَلِكَ من عَزْمِ الأُمُورِ وَلاَ تُصَعِّرْ خدَّكَ للنَّاسِ وَلاَ تَمْشِ فِي الأرض مَرَحًا إِنّ اللهَ لا يُحِبُّ كُلّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ (لقمان: 16- 18).

دور المرأة المسلمة:

المادة السابعة عشرة:

للمرأة المسلمة في معركة التحرير دور لا يقل عن دور الرجل فهي مصنع الرجال، ودورها في توجيه الأجيال وتربيتها دور كبير، وقد أدرك الأعداء دورها وينظرون إليها على أنه إن أمكنهم توجيهها وتنشئتها النشأة التي يريدون بعيدًا عن الإسلام فقد ربحوا المعركة، ولذلك تجدهم يعطون محاولاتهم جهدًا متواصلاً من خلال الإعلام والأفلام، ومناهج التربية والتعليم بوساطة صنائعهم المندمجين في منظمات صهيونية تتخذ أسماءً وأشكالاً متعددة كالماسونية، ونوادي الروتاري، وفرق التجسس وغير ذلك، وكلها أوكار للهدم والهدامين، وتتوفر لتلك المنظمات الصهيونية إمكانات مادية هائلة، تمكنها من لعب دورها وسط المجتمعات، بغية تحقيق المنظمات عملها في غيبة الإسلام عن الساحة، وغربته بين أهله. وعلى الإسلاميين أن يؤدوا دورهم في مواجهة مخططات أولئك الهدامين، ويوم يملك الإسلام توجيه الحياة يقضي على تلك المنظمات المعادية للإنسانية والإسلام.

المادة الثامنة عشرة:

والمرأة في البيت المجاهد والأسرة المجاهدة أُمًّا كانت أو أختًا لها الدور الأهم في رعاية البيت وتنشئة الأطفال على المفاهيم والقيم الأخلاقية المستمدة من الإسلام، وتربية أبنائها على تأدية الفرائض الدينية استعدادًا للدور الجهادي الذي ينتظرهم، ومن هنا لا بد من العناية بالمدارس والمناهج التي تربّى عليها البنت المسلمة، لتكون أمًّا صالحة واعيةً لدورها في معركة التحرير.

ولا بد لها من أن تكون على قدر كافٍ من الوعي والإدراك في تدبير الأمور المترلية، فالاقتصاد والبعد عن الإسراف في نفقات الأسرة من متطلبات القدرة على مواصلة السير في الظروف الصعبة المحيطة، وليكن نصب عينيها أن النقود المتوافرة عبارة عن دم يجب ألا يجري إلا في العروق لاستمرار الحياة في الصغار والكبار على حد سواء.

﴿إِنّ المُسْلِمِينَ والمُسْلِمَاتِ والمُؤْمِنينَ والمُؤْمِناتِ والقَانِتِينَ والقَانِتَاتِ والصّادِقِينَ والصّادِقَاتِ والصّابِرينَ والصّابِراتِ والخَاشِعِينَ والخَاشِعاتِ والمُصَدّقِينَ والمُتَصَدّقَاتِ والصّائمينَ والصّائِمَاتِ والحَافِظِينَ فُرُوجَهُم والحَافِظَاتِ والذّاكِرِينَ اللهَ كثيرًا والذّاكِراتِ أَعَدّ اللهُ لَهُم مَغْفِرَةً وأَجْرًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: 35).

دور الفن الإسلامي في معركة التحرير:

المادة التاسعة عشرة:

للفن ضوابط ومقاييس بها يمكن أن يعرف هل هو فن إسلامي أم جاهلي؟ وقضايا التحرير الإسلامية بحاجة إلى الفن الإسلامي الذي يسمو بالروح ولا يغلّب جانبًا في الإنسان على جانب آخر، ولكن يسمو بجميع الجوانب في توازن وانسجام. والإنسان تكوين عجيب غريب من قبضة الطين ونفخة الروح، والفن الإسلامي يخاطب الإنسان على هذا الأساس، والفن الجاهلي يخاطب الجسد ويغلّب جانب الطين.

فالكتاب، والمقالة، والنشرة، والموعظة، والرسالة، والزجل، والقصيدة الشعرية، والأنشودة، والمسرحية وغير ذلك، إذا توافرت فيه خصائص الفن الإسلامي، فهو من لوازم التعبئة الفكرية، والغذاء المتجدد لمواصلة المسيرة، والترويح عن النفس، فالطريق طويل والعناء كثير، والنفوس تمل، والفن الإسلامي يجدد النشاط، ويبعث الحركة، ويثير في النفس المعاني الرفيعة والتدبير السليم.

لا يصلح النفس إن كانت مدبرة إلاَ التنقل من حالٍ إلى حال.
كل ذلك جِد لا هزل معه، فالأمة المجاهدة لا تعرف الهزل.

التكافل الاجتماعي:

المادة العشرون:

المجتمع المسلم مجتمع متكافل والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: " نِعْم القوم الأشعريون كانوا إذا جهدوا في حضر أو سفر جمعوا ما عندهم ثم قسموه بينهم بالسوية ". وهذه الروح الإسلامية هي التي يجب أن تسود في كل مجتمع مسلم، والمجتمع الذي يتصدى لعدو شرس نازي في تصرفاته لا يفرق بين رجل وامرأة أو كبير وصغير، هو أولى أن يتحلى بروح الإسلام هذه. وعدونا يعتمد أسلوب العقاب الجماعي، سَلَب الناس أوطانهم وممتلكاتهم، ولاحقهم في مهاجرهم وأماكن تجمعهم فاعتمد تكسير العظام، وإطلاق النار على النساء والأطفال والشيوخ بسبب وبدون سبب، وفتح المعتقلات ليزج فيها بالآلاف المؤلفة في ظروف لا إنسانية، هذا فضلاً عن هدم المنازل وتيتيم الأطفال، وإصدار الأحكام الظالمة على آلاف الشباب ليقضوا زهرة شبابهم في غياهب السجون.

وقد شملت نازية اليهود النساء والأطفال، فالترويع للجميع، يحاربون الناس في أرزاقهم ويبتزون أموالهم ويدوسون كرامتهم، وهم بأعمالهم الفظيعة يعاملون الناس كأعنف ما يكون مجرمو الحرب، والإبعاد عن الوطن نوع من أنواع القتل. وفي مواجهة هذه التصرفات لا بد من أن يسود التكافل الاجتماعي بين الناس، ولا بد من مواجهة العدو كجسد واحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

المادة الحادية والعشرون:

ومن التكافل الاجتماعي تقديم المساعدة لكل محتاج، سواء كانت مادية أو معنوية، أو المشاركة في إنجاز بعض الأعمال، على عناصر حركة المقاومة الإسلامية أن ينظروا إلى مصالح الجماهير نظرتهم إلى مصالحهم الخاصة. وعليهم ألا يدخروا جهدًا في سبيل تحقيقها والمحافظة عليها وعليهم أن يحُولوا دون التلاعب بكل ما يؤثر في مستقبل الأجيال أو يعود على مجتمعهم بالخسارة، فالجماهير منهم ولهم، وقوتها قوة لهم، مستقبلها مستقبلهم. على عناصر حركة المقاومة الإسلامية أن يشاركوا الناس في أفراحهم وأتراحهم وأن يتبنوا مطالب الجماهير وما يحقق مصالحها ومصالحهم، ويوم تسود هذه الروح تتعمق الألفة ويكون التعاون والتراحم وتتوثق الوحدة ويقوى الصف في مواجهة الأعداء.

القوى التي تدعم العدو:

المادة الثانية والعشرون:

خطّط الأعداء منذ زمن بعيد، وأحكموا تخطيطهم كي يتوصلوا إلى ما وصلوا إليه، آخذين بالأسباب المؤثرة في مجريات الأمور، فعملوا على جمع ثروات مادية هائلة ومؤثرة، سخروها لتحقيق حلمهم، فبالأموال سيطروا على وسائل الإعلام العالمية، من وكالات أنباء، وصحافة، ودور نشر، وإذاعات، وغير ذلك.
وبالأموال فجّروا الثورات في مختلف بقاع العالم، لتحقيق مصالحهم وجني الثمار، فهم من وراء الثورة الفرنسية والثورة الشيوعية ومعظم ما سمعنا ونسمع عن ثورات هنا وهناك.
وبالأموال كوّنوا المنظمات السرية التي تنتشر في مختلف بقاع العالم، لهدم المجتمعات، وتحقيق مصالح الصهيونية، كالماسونية، ونوادي الروتاري، والليونز، وأبناء العهد وغير ذلك، وكلها منظمات تجسسية هدامة، وبالأموال تمكنوا من السيطرة على الدول الاستعمارية، ودعوها إلى استعمار كثير من الأقطار، لكي يستنزفوا ثروات تلك الأقطار وينشروا فيها فسادهم.

وعن الحروب المحلية والعالمية حدِّث ولا حرج، فهم من خلف الحرب العالمية الأولى، حيث تم لهم القضاء على دولة الخلافة الإسلامية، وجنوا الأرباح المادية، وسيطروا على كثير من موارد الثروة وحصلوا على وعد بلفور وأنشأوا عصبة الأمم المتحدة ليحكموا العالم من خلال تلك المنظمة، وهم من خلف الحرب العالمية الثانية، حيث جنوا الأرباح الطائلة من تجارتهم في مواد الحرب، ومهدوا لإقامة دولتهم، وأوعزوا بتكوين هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بدلاً من عصبة الأمم المتحدة ولحكم العالم من خلال ذلك.

وما من حرب تدور هنا أو هناك إلا وأصابعهم تلعب من خلفها ﴿كُلّمَا أَوْقَدُوا نارًا لِلحرب أطْفَأها اللهُ ويَسْعَوْنَ في الأرض فَسَادًا واللهُ لا يُحِبُّ المُفْسِدين﴾ (المائدة: 64).

فالقوى الاستعمارية في الغرب الرأسمالي والشرق الشيوعي، تدعم العدو بكل ما أوتيت من قوة، ماديًا، وبشريًا، وهي تتبادل الأدوار، ويوم يظهر الإسلام تتحد في مواجهته قوى الكفر، فملة الكفر واحدة.

﴿يا أَيُّها الّذِينَ آمَنُوا لا تَتّخِذُوا بطانةَ من دونِكُم لا يأْلُونكُم خَبَالاً وَدُّوا ما عَنِتُّم قَدْ بَدَتِ البغْضَاءُ من أَفْواهِهِم وَمَا تُخفِي صُدُورُهُم أكبر قَدْ بَيّنّا لَكُمُ الآياتِ إنْ كُنْتُم تَعْقِلُون﴾ (آل عمران: 118).

وليس عبثًا أن تختم الآية بقوله تعالى ﴿إنْ كُنْتُم تَعْقِلُون﴾.

الباب الرابع – مواقفنا من:

(أ) الحركات الإسلامية:

المادة الثالثة والعشرون:

تنظر حركة المقاومة الإسلامية إلى الحركات الإسلامية الأخرى نظرة احترام وتقدير، فهي إن اختلفت معها في جانب أو تصور، اتفقت معها في جوانب وتصورات، وتنظر إلى تلك الحركات إنْ توافرت النوايا السليمة والإخلاص لله بأنها تندرج في باب الاجتهاد، ما دامت تصرفاتها في حدود الدائرة الإسلامية ولكل مجتهد نصيب.

وحركة المقاومة الإسلامية تعتبر تلك الحركات رصيدًا لها، وتسأل الهداية والرشاد للجميع، ولا يفوتها أن تبقى رافعة لراية الوحدة، وتسعى جاهدة إلى تحقيقها على الكتاب والسُّنة.

﴿واعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جميعًا وَلا تَفَرَّقُوا واذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيكُم إذ كُنْتُم أعداء فألّف بين قُلُوبِكُم فأصْبَحْتُم بِنِعْمَتِه إخْوَانًا وكُنْتُم على شفا حُفْرَةٍ مِنَ النّارِ فَأَنْقَذَكُم مِنْها كَذلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُم آياتِهِ لَعَلّكُم تَهْتَدُون﴾ (آل عمران: 102).

المادة الرابعة والعشرون:

لا تجيز حركة المقاومة الإسلامية الطعن أو التشهير بالأفراد أو الجماعات فالمؤمن ليس بطعانٍ ولا لعان، مع ضرورة التفريق بين ذلك وبين المواقف والتصرفات. فلحركة المقاومة الإسلامية الحق في بيان الخطأ والتنفير منه، والعمل على بيان الحق وتبنّيه في القضية المطروحة بموضوعية، فالحكمة ضالة المؤمن يأخذها أنّى وجدها.

﴿لا يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بالسُّوءِ مِن القَولِ إلاّ مَنْ ظُلِمَ وكان اللهُ سميعًا عليمًا، إنْ تُبدُوا خيرًا أو تُخْفُوهُ أو تَعْفُوا عَنْ سوءٍ فإن اللهَ كان عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ (النساء: 148- 149).

(ب) الحركات الوطنية على الساحة الفلسطينية:

المادة الخامسة والعشرون:

تبادلها الاحترام، وتقدر ظروفها، والعوامل المحيطة بها، والمؤثرة فيها، وتشد على يدها ما دامت لا تعطي ولاءها للشرق الشيوعي أو الغرب الصليبي وتؤكد لكل من هو مندمج بها أو متعاطف معها بأن حركة المقاومة الإسلامية حركة جهادية أخلاقية واعية في تصورها للحياة، وتحركها مع الآخرين، تمقت الانتهازية ولا تتمنى إلا الخير للناس أفرادًا وجماعات، لا تسعى إلى مكاسب مادية، أو شهرة ذاتية وما يتوافر لها ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم ما اسْتَطَعْتُم مِنْ قُوَّةٍ﴾ (الأنفال: 60) لأداء الواجب، والفوز برضوان الله، لا مطمع لها غير ذلك.

وتُطمئن كل الاتجاهات الوطنية العاملة على الساحة الفلسطينية، من أجل تحرير فلسطين، بأنها لها سند وعون، ولن تكون إلا كذلك، قولاً وعملاً حاضرًا ومستقبلاً، تجمع ولا تفرق، تصون ولا تبدد، توحد ولا تجزئ، تثمن كل كلمة طيبة، وجهد مخلص، ومساعٍ حميدة، تغلق الباب في وجه الخلافات الجانبية، ولا تصغي للشائعات والأقوال المغرضة، مع إدراكها لحق الدفاع عن النفس.

وكل ما يتعارض أو يتناقض مع هذه التوجهات فهو مكذوب من الأعداء أو السائرين في ركابهم بهدف البلبلة وشق الصفوف والتلهي بأمور جانبية.

﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُم فاسِقٌ بنبأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بَجَهَالةٍ فَتُصْبِحوا عَلَى مَا فَعَلْتُم نَادِمِين﴾ (الحجرات: 6).

المادة السادسة والعشرون:

حركة المقاومة الإسلامية وهي تنظر إلى الحركات الوطنية الفلسطينية – التي لا تعطي ولاءها للشرق أو للغرب – هذه النظرة الإيجابية، فإن ذلك لا يمنعها من مناقشة المستجدات على الساحة المحلية والدولية، حول القضية الفلسطينية مناقشة موضوعية تكشف عن مدى انسجامها أو اختلافها مع المصلحة الوطنية على ضوء الرؤية الإسلامية.

(جـــ) منظمة التحرير الفلسطينية:

المادة السابعة والعشرون:

منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه. فوطننا واحد ومصابنا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك.

وتأثرًا بالظروف التي أحاطت بتكوين المنظمة، وما يسود العالم العربي من بلبلة فكرية، نتيجة للغزو الفكري الذي وقع تحت تأثيره العالم العربي منذ اندحار الصليبيين، وعززه الاستشراق والتبشير والاستعمار، ولا يزال، تبنت المنظمة فكرة الدولة العلمانية وهكذا نحسبها. والفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة، وعلى الأفكار تُبنى المواقف والتصرفات، وتتخذ القرارات.

ومن هنا، مع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية – وما يمكن أن تتطور إليه – وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا ومن فرّط في دينه فقد خسر. ﴿ومَنْ يَرْغبْ عَنْ مِلّةِ إبْرَاهِيمَ إلاّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة: 130). ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء. فإلى أن يتم ذلك – ونسأل الله أن يكون قريبًا – فموقف حركة المقاومة الإسلامية

من منظمة التحرير الفلسطينية هو موقف الابن من أبيه والأخ من أخيه والقريب من قريبه، يتألم لألمه إن أصابته شوكة، ويشد أزره في مواجهة الأعداء ويتمنى له الهداية والرشاد.

أخاك أخاك إن من لا أخًا لـــــه كساعٍ إلى الهيجا بغير ســـلاح

وإن ابن عم المرء – فاعلم جناحه وهل ينهض البازي بغير جـــناح.

(د) الدول والحكومات العربية والإسلامية:

المادة الثامنة والعشرون:

الغزوة الصليبية غزوة شرسة، لا تتورع عن سلوك كل الطرق مستخدمة جميع الوسائل الخسيسة والخبيثة لتحقيق أغراضها، وتعتمد اعتمادًا كبيرًا في تغلغلها وعمليات تجسسها على المنظمات السرية التي انبثقت عنها كالماسونية، ونوادي الروتاري والليونز، وغيرها من مجموعات التجسس وكل تلك المنظمات السرية منها والعلنية تعمل لصالح الصهيونية وبتوجيه منها، وتهدف إلى تقويض المجتمعات وتدمير القيم وتخريب الذمم، وتدهور الأخلاق، والقضاء على الإسلام وهي من خلف تجارة المخدرات والمسكرات على اختلاف أنواعها ليسهل عليها السيطرة والتوسع.

والدول العربية والمحيطة بإسرائيل مطالبة بفتح حدودها أمام المجاهدين من أبناء الشعوب العربية والإسلامية ليأخذوا دورهم ويضموا جهودهم إلى جهود إخوانهم من الإخوان المسلمين بفلسطين.

أمّا الدول العربية والإسلامية الأخرى فمطالبة بتسهيل تحركات المجاهدين منها وإليها وهذا أقل القليل.

ولا يفوتنا أن نذكّر كل مسلم بأن اليهود عندما احتلوا القدس الشريف عام 1967 ووقفوا على عتبات المسجد الأقصى المبارك هتفوا قائلين: محمد مات خلف بنات.

فإسرائيل بيهوديتها ويهودها تتحدى الإسلام والمسلمين فلا نامت أعين الجبناء.

(هـــ) التجمعات الوطنية والدينية والمؤسسات والمثقفين والعالم العربي والإسلامي:

المادة التاسعة والعشرون:

تأمل حركة المقاومة الإسلامية أن تقف تلك التجمعات إلى جانبها، على مختلف الأصعدة، تؤيدها، وتتبنى مواقفها، وتدعم نشاطاتها وتحركاتها، وتعمل على كسب التأييد لها لتجعل من الشعوب الإسلامية سندًا وظهيرًا لها وبعدًا استراتيجيًا على كل المستويات البشرية والمادية والإعلامية، الزمانية والمكانية، من خلال عقد المؤتمرات، ونشر الكتيبات الهادفة وتوعية الجماهير حول القضية الفلسطينية، وما يواجهها ويدبر لها وتعبئة الشعوب الإسلامية فكريًا وتربويًا وثقافيًا، لتأخذ دورها في معركة التحرير الفاصلة، كما أخذت دورها في هزيمة الصليبيين وفي دحر التتار وإنقاذ الحضارة الإنسانية، وما ذلك على الله بعزيز.

﴿كَتَبَ اللهُ لأَغْلِبَنّ أنا وَرُسُلِي إنّ الله قويٌّ عَزِيزٌ﴾ (المجادلة: 21).

المادة الثلاثون:

الأدباء والمثقفون ورجال الإعلام والخطباء ورجال التربية والتعليم وباقي القطاعات على اختلافها في العالم العربي والإسلامي، كل أولئك مدعوون إلى القيام بدورهم، وتأدية واجبهم نظرًا لشراسة الغزوة الصهيونية، وتغلغلها في كثير من البلاد وسيطرتها المادية والإعلامية، وما يترتب على ذلك في معظم دول العالم.

فالجهاد لا يقتصر على حمل السلاح ومنازلة الأعداء. فالكلمة الطيبة، والمقالة الجيدة، والكتاب المفيد، والتأييد والمناصرة، كل ذلك إن خلصت النوايا لتكون راية الله هي العليا فهو جهاد في سبيل الله " من جهز غازيًا في سبيل الله فقد غزا، ومن خلف غازيًا في أهله بخير فقد غزا ". (رواه: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي).

(و) أهل الديانات الأخرى:

حركة المقاومة الإسلامية حركة إنسانية:

المادة الحادية والثلاثون:

حركة المقاومة الإسلامية حركة إنسانية، ترعى الحقوق الإنسانية، وتلتزم بسماحة الإسلام في النظر إلى أتباع الديانات الأخرى، لا تعادي منهم إلا من ناصبها العداء، أو وقف في طريقها ليعيق تحركها أو يبدد جهودها.

وفي ظل الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات الثلاث الإسلام والمسيحية واليهودية في أمن وأمان، ولا يتوافر الأمن والأمان إلا في ظل الإسلام. والتاريخ القريب والبعيد خير شاهد على ذلك. وعلى أتباع الديانات الأخرى أن يكفوا عن منازعة الإسلام في السيادة على هذه المنطقة، لانهم يوم يسودون فلا يكون إلا التقتيل والتعذيب والتشريد، فهم يضيقون ذرعًا ببعضهم البعض فضلاً عن أتباع الديانات الأخرى، والماضي والحاضر مليئان بما يؤكد ذلك.

﴿لا يُقَاتِلُونكُم جميعًا إلاّ في قُرى مُحَصّنَةٍ أو من وَرَاءِ جُدُرِ بَأْسُهُم بَيْنَهُم شديدٌ تَحْسَبُهُم جميعًا وقُلُوبُهم شتّى ذلكَ بأنّهُم قَومٌ لا يَعْقِلُون﴾ (الحشر: 14).

والإسلام يعطي كل ذي حقٍ حقه، ويمنع الاعتداء على حقوق الآخرين، والممارسات الصهيونية النازية ضد شعبنا لا تطيل عمر غزوتهم فدولة الظلم ساعة ودولة الحق إلى قيام الساعة.

﴿لاَ يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُم في الدّيْن وَلَم يُخْرِجُوكُم مِنْ دِيارِكُم أنْ تبرُّوهُم وتُقْسِطوا إليهِم إنّ اللهَ يحبُّ المُقْسِطِين﴾ (الممتحنة: 8).

(ز) محاولة الانفراد بالشعب الفلسطيني:

المادة الثانية والثلاثون:

تحاول الصهيونية العالمية، والقوى الاستعمارية بحركة ذكية وتخطيط مدروس، أن تخرج الدول العربية واحدة تلو الأخرى من دائرة الصراع مع الصهيونية، لتنفرد في نهاية الأمر بالشعب الفلسطيني.

وقد أخرجت مصر من دائرة الصراع إلى حد كبير جدًا باتفاقية كامب ديفيد الخيانية، وهي تحاول أن تجر دولاً أخرى إلى اتفاقيات مماثلة، لتخرج من دائرة الصراع.

وحركة المقاومة الإسلامية تدعو الشعوب العربية والإسلامية إلى العمل الجاد الدؤوب لعدم تمرير ذلك المخطط الرهيب، وتوعية الجماهير إلى خطر الخروج من دائرة الصراع مع الصهيونية، فاليوم فلسطين وغدًا قُطر آخر أو أقطار أخرى، والمخطط الصهيوني لا حدود له، وبعد فلسطين يطمعون في التوسع من النيل إلى الفرات، وعندما يتم لهم هضم المنطقة التي يصلون إليها، يتطلعون إلى توسع آخر وهكذا، ومخططهم في بروتوكولات حكماء صهيون وحاضرهم خير شاهد على ما نقول.

فالخروج من دائرة الصراع مع الصهيونية خيانة عظمى، ولعنة على فاعليها. ﴿وَمَن يُوَلِّهِم يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إلاّ مُتَحرِّفًا لقتالٍ أو متَحَيِّزًا إلى فِئَةٍ فَقدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنّمُ وبِئْسَ المَصِيرِ﴾ (الأنفال: 16). ولا بد من تجميع كل القوى والطاقات لمواجهة هذه الغزوة النازية التترية الشرسة، وإلا كان ضياع الأوطان، وتشريد السكان، ونشر الفساد في الأرض، وتدمير كل القيم الدينية، وليعلم كل إنسان أنه أمام الله مسؤول. ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرّةٍ شرًا يَرَهُ﴾ (الزلزلة: 7 – 8).

وفي دائرة الصراع مع الصهيونية العالمية، تعتبر حركة المقاومة الإسلامية نفسها رأس حربة أو خطوة على الطريق، وهي تضم جهودها إلى جهود كل العاملين على الساحة الفلسطينية، ويبقى أن تتبع ذلك خطوات على مستوى العالم العربي والإسلامي، فهي المؤهلة للدور المقبل مع اليهود تجار الحروب.

﴿وأَلْقَيْنَا بَيْنَهُم العَدَاوةَ والبَغْضَاءَ إلى يَوْمِ القِيامَةِ كُلّمَا أَوْقَدُوا نارًا لِلحَرْبِ أطْفأها اللهُ ويَسْعَوْنَ في الأرض فَسَادًا واللهُ لا يُحِبُّ المُفْسِدِين﴾ (المائدة: 64).

المادة الثالثة والثلاثون:

وحركة المقاومة الإسلامية وهي تنطلق من هذه المفاهيم العامة المتناسقة والمتساوقة مع سنن الكون كما تتدفق في نهر القدر في مواجهة الأعداء ومجاهدتهم دفاعًا عن الإنسان المسلم والحضارة الإسلامية والمقدسات الإسلامية، وفي طليعتها المسجد الأقصى المبارك، لَتهيب بالشعوب العربية والإسلامية وحكوماتها وتجمعاتها الشعبية والرسمية أن تتقي الله في نظرتها لحركة المقاومة الإسلامية، وفي تعاملها معها، وأن تكون لها كما أرادها الله سندًا وظهيرًا يمدها بالعون والمدد تلو المدد، حتى يأتي أمر الله. وتلحق الصفوف بالصفوف، ويندمج المجاهدون بالمجاهدين، وتنطلق الجموع من كل مكان في العالم الإسلامي ملبية نداء الواجب، مرددة حي على الجهاد، نداء يشق عنان السماء، ويبقى مترددًا حتى يتم التحرير، ويندحر الغزاة ويتنزل نصر الله.

﴿وَلَيَنْصُرَنّ اللهُ من يَنْصُرُهُ إنّ اللهَ لَقَويٌّ عَزِيزٌ﴾ (الحج: 40).

الباب الخامس – شهادة التاريخ عبر التاريخ في مواجهة المعتدين:

المادة الرابعة والثلاثون:

فلسطين صرة الكرة الأرضية، وملتقى القارات، ومحل طمع الطامعين، منذ فجر التاريخ والرسول صلى الله عليه وسلم يشير إلى ذلك في حديثه الشريف الذي يناشد به الصحابي الجليل معاذ بن جبل، حيث يقول: " يا معاذ، إن الله سيفتح عليكم الشام من بعدي، من العريش إلى الفرات، رجالها، ونساؤها وإماؤها مرابطون إلى يوم القيامة، فمن اختار منكم ساحلاً من سواحل الشام أو بيت المقدس، فهو في جهاد إلى يوم القيامة ".

وقد طمع الطامعون بفلسطين أكثر من مرة فداهموها بالجيوش، لتحقيق أطماعهم، فجاءتها جحافل الصليبيين يحملون عقيدتهم ويرفعون صليبهم، وتمكنوا من دحر المسلمين ردحًا من الزمن، و لم يسترجعها المسلمون إلا عندما استظلوا برايتهم الدينية، وأجمعوا أمرهم، وكبّروا ربهم وانطلقوا مجاهدين، بقيادة صلاح الدين الأيوبي قرابة عقدين من السنين فكان الفتح المبين واندحر الصليبيون وتحررت فلسطين.

﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُون وتُحْشَرُون إلى جَهَنَّمَ وَبِئْسَ المِهَادُ﴾ (آل عمران: 12).

وهذه هي الطريقة الوحيدة للتحرير، ولا شك في صدق شهادة التاريخ. وتلك سُنّة من سنن الكون وناموس من نواميس الوجود، فلا يفل الحديد إلا الحديد، ولا يغلب عقيدتهم الباطلة المزورة إلا عقيدة الإسلام الحقة، فالعقيدة لا تُنازَل إلا بالعقيدة، والغلبة في نهاية الأمر للحق والحق غلاب. ﴿وَلَقَد سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنا المُرْسَلِينَ، إنَّهُمْ لَهُمُ المَنْصُورُون، وإنّ جُنْدَنَا لَهُمُ الغَالِبُون﴾ (الصافات: 171 – 173).

المادة الخامسة والثلاثون:

تنظر حركة المقاومة الإسلامية إلى هزيمة الصليبيين على يد صلاح الدين الأيوبي واستخلاص فلسطين منهم، وكذلك هزيمة التتار في عين جالوت، وكسر شوكتهم على يد قطز والظاهر بيبرس، وإنقاذ العالم العربي من الاجتياح التتري المدمر لكل معاني الحضارة الإنسانية، تنظر إلى ذلك نظرة جادة، تستلهم منها الدروس والعبر، فالغزوة الصهيونية الحالية سبقتها غزوات صليبية من الغرب، وأُخرى تترية من الشرق، فكما واجه المسلمون تلك الغزوات وخططوا لمنازلتها وهزموها يمكنهم أن يواجهوا الغزوة الصهيونية ويهزموها، وليس ذلك على الله بعزيز إن خلصت النوايا وصدق العزم واستفاد المسلمون من تجارب الماضي وتخلصوا من آثار الغزو الفكري، واتبعوا سنن أسلافهم.

الخاتمة

حركة المقاومة الإسلامية جنود:

المادة السادسة والثلاثون:

وحركة المقاومة الإسلامية وهي تشق طريقها لتؤكد المرة تلو المرة لكل أبناء شعبنا، والشعوب العربية والإسلامية أنها لا تبغي شهرة ذاتية، أو مكسبًا ماديًا، أو مكانة اجتماعية، وأنها ليست موجهة ضد أحد من أبناء شعبنا لتكون له منافسًا أو تسعى لأخذ مكانته، ولا شيء من ذلك على الإطلاق، وهي لن تكون ضد

أحد من أبناء المسلمين أو المسالمين لها من غير المسلمين في هذا المكان وفي كل مكان، ولن تكون إلا عونًا لكل التجمعات والتنظيمات العاملة ضد العدو الصهيوني والدائرين في فلكه.

وحركة المقاومة الإسلامية تعتمد الإسلام منهج حياة. وهو عقيدتها وبه تدين، ومن اعتمد الإسلام منهج حياة، سواء كان هنا أو هناك، تنظيمًا كان أو منظمة أو دولة أو أي تجمع آخر، فحركة المقاومة الإسلامية له جنود ليس إلا. نسأل الله أن يهدينا وأن يهدي بنا وأن يفتح بيننا وبين قومنا بالحق.

﴿رَبِّنا افتح بَيْنَنا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ الفَاتِحِينَ﴾ (الأعراف: 89).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ورقة المصالحة المصرية[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني ـــ القاهرة 2009

انطلاقاً من المسؤولية الوطنية والتاريخية التي تقتضي إعلاء المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، ووفاءً لدماء شهدائنا الأبرار، وإجلالاً لمعاناة أسرانا البواسل، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية، وصيانة وحماية الوحدة الوطنية، ووحدة شعبنا في الوطن والشتات، ومن اجل المحافظة على مكتسبات شعبنا التي حققها من خلال مسيرة كفاحه الطويل، ويقيناً بأن منجزات وتضحيات شعبنا الصامد على مدار عقود مضت لا يجوز أن تهدرها أية خلافات او صراعات.

وارتباطاً بالحوار الوطني الفلسطيني الشامل الذي عقد في القاهرة ابتداءً من 2009/2/26 بمشاركة مصرية فاعلة ومقدرة، تحت رعاية السيد الرئيس/محمد حسني مبارك، وما تلا ذلك من جلسات حوار متعددة ومكثفة اتسمت بالشفافية والمصارحة، والتعمق في مناقشة كل قضايا العمل الوطني بعقل مفتوح وإرادة سياسية، رغبة حقيقية في إنهاء الانقسام السياسي والجغرافي والنفسي الذي أضفى سلبياته على كل أرجاء الوطن الفلسطيني.

وتأكيداً للتوجه الحقيقي نحو الوفاق والمصالحة، والتغلب على المعوقات التي تحول دون إعادة وحدة الوطن والشعب، فقد اتفقت كل الفصائل والتنظيمات والقوى الفلسطينية على إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني الى غير رجعة، وحددت كل المبادئ والأسس اللازمة لتنفيذ متطلبات ذلك، وتوافقت على حلول للقضايا التي مثلت جوهر الخلاف والانقسام، وأصبحت هذه الحلول هي النبراس الذي شكل القاعدة الرئيسية لتوقيع اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني في القاهرة، على أن يتم الانطلاق منها الى آفاق التنفيذ لتنصهر فيها كل الخلافات، وتتآلف معها كل الإرادات، ويتحرك الجميع يداً بيد لبناء الوطن الفلسطيني.

ومن أجل إنجاح اتفاقية الوفاق الوطني في المرحلة القادمة التي ستعقب عملية التوقيع، فقد وافق الجميع على الالتزام التام بمقتضيات هذه المرحلة وتوفير المناخ الملائم لتنفيذ متطلباتها، والتفاعل بإيجابية مع استحقاقاتها، على أن تتولى لجنة عليا برئاسة مصرية وبمشاركة عربية الإشراف والمتابعة لتنفيذ هذه الاتفاقية.

1-"ورقة المصالحة المصرية"، في الموقع:
http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=66307
بتاريخ 15-06-2011 على الساعة 11:00

وفي النهاية يثمّن المجتمعون الدور المصري الداعم للقضية الفلسطينية، ويقدمون أسمى معاني الشكر والتقدير للسيد الرئيس محمد حسني مبارك على رعايته للحوار، وللجهد الدؤوب الذي أدى الى توقيع اتفاقية الوفاق الوطني بما يتيح إعادة حقيقية لترتيب البيت الفلسطيني كخطوة نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، كما يتقدم المجتمعون بكل الشكر والتقدير للدول العربية الداعمة للقضية الفلسطينية، وستظل فلسطين ترى أن الدول العربية هي عمقها الحقيقي.

وقد اتفق المجتمعون على أن هذه الاتفاقية تتطلب ان تتحول النوايا الحسنة الى برنامج عمل قابل للتنفيذ، ويعاهدون الله، ويتعهدون أمام شعبهم في الوطن والشتات، ان يقوموا بتنفيذ ما تضمنته الاتفاقية وبذل كل الجهد لإنجاحها، من أجل مصلحة الشعب الفلسطيني في إطار من المسؤولية والالتزام.

أولاً: منظمة التحرير الفلسطينية :

تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية وفقاً لاتفاق القاهرة آذار 2005، وكما ورد في الفقرة الثانية من وثيقة الوفاق الوطني حزيران 2006 في ما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام كل القوى والفصائل اليها وفق اسس ديموقراطية ترسّخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في كل أماكن تواجده، بما يتلاءم مع التغيرات على الساحة الفلسطينية، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والانسانية في كل الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والاقليمية.

إن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد (طبقاً للتوقيتات المحددة) بما يضمن تمثيل جميع القوى والفصائل والاحزاب الوطنية والاسلامية جميعها وتجمعات شعبنا في كل مكان والقطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات، في الانتخابات حيثما أمكن ووفقاً لمبدأ التمثيل النسبي وبالتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخابات وفق آليات تضعها اللجنة المنبثقة عن اتفاق القاهرة آذار 2006 والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافاً وطنياً شاملاً وإطاراً جامعاً ومرجعية سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن والمنافي.

ولاية المجلس الوطني (4 سنوات) بحيث تتزامن مع انتخابات المجلس التشريعي وتجري انتخابات المجلس الوطني وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل وبقانون يتفق عليه، وبالتوافق في المواقع التي يتعذر فيها إجراء انتخابات.

تشكل اللجنة المكلفة تطوير منظمة التحرير الفلسطينية (حسب اعلان القاهرة مارس 2005) لجنة متخصصة لإعداد قانون الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني ورفعه اليها لاعتماده.

تقوم اللجنة المكلفة تطوير منظمة التحرير الفلسطينية (حسب إعلان القاهرة 2005) باستكمال تشكيلها وعقد اول اجتماع لها فور البدء في تنفيذ هذا الاتفاق.

تقوم اللجنة بتحديد العلاقة بين المؤسسات والهياكل والمهمّات لكل من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وخاصة العلاقة بين المجلس الوطني والمجلس التشريعي، وبما يحافظ على مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية للسلطة الفلسطينية ويضمن عدم الازدواجية بينهما في الصلاحيات والمسؤوليات.

ولحين انتخاب المجلس الوطني الجديد، ومع التأكيد على صلاحيات اللجنة التنفيذية وسائر مؤسسات المنظمة، تقوم اللجنة المكلفة تطوير منظمة التحرير الفلسطينية حسب اعلان القاهرة 2005 باستكمال تشكيلها وعقد اول اجتماع لها كاطار قيادي مؤقت وتكون مهمّاتها كالتالي:

- وضع الأسس والآليات للمجلس الوطني الفلسطيني.
- معالجة القضايا المصيرية في الشأن السياسي والوطني واتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق.
- متابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار، وتعقد اجتماعها الاول في القاهرة لبحث آليات عملها.

ثانياً: الانتخابات:

تجرى الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني متزامنة يوم الاثنين الموافق 28 /2010/6 ويلتزم الجميع بذلك.

تجرى انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني على اساس التمثيل النسبي الكامل في الوطن والخارج حيثما امكن، بينما تجري الانتخابات التشريعية على اساس النظام المختلط.

تجرى الانتخابات التشريعية بالنظام المختلط على النحو التالي:

- 75% (قوائم)
- 25% (دوائر).
- نسبة الحسم 2%.

الوطن ست عشرة دائرة انتخابية (احدى عشرة دائرة في الضفة الغربية وخمس دوائر في غزة).

تجرى الانتخابات تحت إشراف عربي ودولي، مع امكانية اتخاذ كل التدابير لضمان إجرائها في ظروف متكافئة ومواتية للجميع، وفي جو من الحرية والنزاهة والشفافية في الضفة الغربية والقطاع.

التوافق على المبادئ العامة التالية:

- تهيئة الأجواء اللازمة لتسهيل وإنجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية.
- تجرى الانتخابات الرئاسية والتشريعية في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بما فيها القدس.
-توفير الضمانات اللازمة لإجراء وإنجاح الانتخابات في مواعيدها.
- توقيع ميثاق شرف بين جميع القوى والفعاليات المشاركة في الحوار لضمان إجراء الانتخابات دورياً بتراهة وجدية وشفافية في مواعيدها.

آلية الرقابة على الانتخابات:

- التأكيد على ما ورد في المادة (113) من قانون الانتخابات بشأن مراقبة وتغطية الانتخابات.
- تعزيز الرقابة على الانتخابات بتوسيع المشاركة المحلية والعربية والدولية.
- في حالة إنشاء نظام الكتروني يتم توفير آليات الرقابة الالكترونية على أن يكون التدقيق الورقي هو المعيار المعتمد في هذا الشأن.

تشكيل محكمة قضايا الانتخابات:

وفقاً لأحكام القانون تشكل محكمة قضايا الانتخابات من رئيس وثمانية قضاة بتنسيب من مجلس القضاء الاعلى، وتُعلن بمرسوم رئاسي بعد استكمال الاجراءات لتشكيله (مجلس القضاء الاعلى) بالتشاور والتوافق الوطني وفق القانون وبما لا يمس استقلالية السلطة القضائية.

تشكيل لجنة الانتخابات:

عملاً بما جاء في قانون الانتخابات يقوم الرئيس الفلسطيني بتشكيل لجنة الانتخابات بناءً على المشاورات التي يقوم بها وعلى تنسيب القوى السياسية والشخصيات الوطنية.

ثالثاً: الأمن:

مقدمة: إن شعبنا الفلسطيني لا يزال يعيش مرحلة التحرر الوطني، لذا فإن عمل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة يجب ان يحقق امن الوطن والمواطن من خلال المبادئ التالية:

- صياغة القوانين الخاصة بالأجهزة الأمنية حسب المهمّات المنوطة بها وفقاً للمصالح الوطنية الفلسطينية.

– مرجعية الأجهزة الأمنية طبقاً لقانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية وان تكون تلك الأجهزة مهنية وغير فصائلية.

– تحديد معايير وأسس إعادة بناء وهيكلة وتوحيد الاجهزة الامنية.

–جميع الأجهزة الأمنية تخضع للمساءلة والمحاسبة أمام المجلس التشريعي.

– كل ما لدى الاجهزة الامنية من معلومات وأسرار تخضع لمفهوم وقواعد السرية المعمول بها في اللوائح والقوانين، وأي مخالفة لها توقع صاحبها تحت طائلة القانون.

– جميع المقيمين على أراضي السلطة، من مواطنين واجانب هم اصحاب حق في توفير الامن والامان لهم، دون اعتبار للجنس او اللون او الدين.

– أي معلومات او تخابر او إعطاء معلومات للعدو تمس الوطن والمواطن الفلسطيني والمقاومة تعدّ خيانة عظمى يعاقب عليها القانون.

– تحريم الاعتقال السياسي.

– احترام الأجهزة الأمنية لحق الشعب الفلسطيني في المقاومة والدفاع عن الوطن والمواطن.

–العلاقة الخارجية للشؤون الأمنية تخضع لقرار سياسي وتنفذ التعليمات السياسية.

– إبعاد المؤسسة الأمنية عن التجاذبات والخلافات السياسية بين القوى والفصائل وعدم التجريح والتخوين لهذه المؤسسة واعتبارها ضماناً لأمن واستقرار الوطن والمواطن.

معايير وأسس إعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية:

– التأكيد على ما نص عليه قانون الخدمة لقوى الامن والموافقة على جميع المحظورات الواردة في القانون (من المواد من 90ـــــ94).

– اعتماد المعايير المهنية والوطنية في الانتساب للأجهزة الأمنية.

– الإسراع في إنجاز القوانين واللوائح الخاصة بالأجهزة الأمنية بما ينظم عمل هذه الأجهزة، وعدم التداخل في الاختصاصات.

– تحديد وتنظيم التسلسل الاداري في صدور الأوامر في المؤسسة الامنية بما يكفل هرمية القيادة والسيطرة.

– يحظر إقامة أي تشكيلات عسكرية خارج إطار الهيكل المقرر لكل جهاز.

– تناسب عدد الأفراد لكل جهاز مع المهمّات الموكلة له.

– التزام جميع الأجهزة بالقوانين السارية المعمول بها في مناطق السلطة، واحترام مبادئ حقوق الانسان وكرامة المواطن، والتعاون التام بين الأجهزة ذات العلاقة (القضاء ـــ النيابة العامة ـــ مؤسسات المجتمع المدني ـــ الوزارات المختلفة) وتمكين الهيئات الوطنية ومراكز مؤسسات حقوق الانسان من ممارسة عملها للتأكد من الحفاظ على حقوق الانسان.

– تخضع الأجهزة الأمنية وقادتها وعناصرها للمساءلة والرقابة من جانب الهيئات والجهات المسؤولة المخولة ووفق القانون والنظام.

– تجريم وتحريم استخدام السلاح لأسباب خارج المهمات الوظيفية وبعيداً عن اللوائح والانظمة المنصوص عليها.

– المحافظة المطلقة على أسرار الدولة والمؤسسة.

– تباشر الأجهزة الأمنية عملها وفقاً للقانون وبعيداً عن التدخلات، ووفق الصلاحيات المخولة لها في القانون، مع ضرورة تعزيز القانون والتشريعات بما يخدم ذلك.

– ضرورة الاهتمام بالتدريب المحلي والخارجي نظراً لما للتدريب من أهمية قصوى في صقل المهارات واكتساب الخبرات نحو التطوير المهني.

– تستجيب المعايير الموضوعة لاحتياجات الفلسطينيين الأمنية في حدودهم السيادية.

– الالتزام بالمدد المحددة لقادة الأجهزة وفق القانون.

اللجنة الامنية العليا والاستيعاب:

– تشكيل لجنة أمنية عليا يصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً بها، تتكون من ضباط مهنيين بالتوافق، وتمارس عملها تحت إشراف مصري وعربي لمتابعة وتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني في الضفة الغربية والقطاع، وتكون من بين مهمّاتها رسم السياسات الأمنية والإشراف على تنفيذها.

– يتم إعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمساعدة مصرية وعربية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

– التأكيد على حق الضمان الوظيفي لجميع العاملين بالأجهزة الأمنية (استيعاب، إحالة للتقاعد، نقل إلى وظائف مدنية ...)

– تبدأ عملية استيعاب عدد (ثلاثة آلاف) عنصر من منتسبي الأجهزة الامنية السابقة في الشرطة والأمن الوطني والدفاع المدني في الأجهزة القائمة في قطاع غزة بعد توقيع اتفاقية الوفاق الوطني مباشرة، على ان يزداد هذا العدد تدريجياً حتى إجراء الانتخابات التشريعية وفق آلية يجري التوافق عليها.

– يجري ضمان تأمين كل مستلزمات استيعاب هذه العناصر من خلال دعم مصري وعربي.

الموافقة على عدد الأجهزة الأمنية حسب قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية لسنة 2005 لتكون على النحو التالي:

– قوات الأمن الوطني وجيش التحرير الوطني الفلسطيني.

– قوى الأمن الداخلي (الشرطة ـــــ الدفاع المدني ـــــ الأمن الوقائي).

– الاستخبارات العامة.

(وأي قوى أو قوات أخرى موجودة او تستحدث تكون ضمن القوى الثلاث).

مهمّات الأجهزة الأمنية

الأمن الوطني

التعريف:

الامن الوطني هيئة عسكرية نظامية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها تحت قيادة القائد العام، وهو الذي يصدر كل القرارات اللازمة لادارة عملها وتنظيم شؤونها، وفقا لأحكام القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه.

مهمّات قوات الأمن الوطني:

– حماية سيادة البلاد وتأمين سلامة اراضيها والمشاركة في تعميرها والمساعدة على مواجهة الكوارث الداخلية، وذلك وفقاً للحالات التي يجوز فيها الاستعانة بقوات الامن الوطني في المهمّات غير العسكرية.

– تنفيذ الاحكام القضائية والاوامر الصادرة عن السلطة ذات الاختصاص في ما يتعلق بقوى الامن وفق النظام والقانون العسكري.

– حماية الوطن من أي اعتداء خارجي.

– مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية في مناطق انتشارها، وتشترك في التصدي لحالات الطوارئ المحددة دستورياً.

– التمثيل العسكري في السفارات الوطنية في الخارج.

قوات الأمن الداخلي :

التعريف

الامن الداخلي هو هيئة امنية نظامية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها برئاسة وزير الداخلية وبقيادة مدير عام الامن الداخلي، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لادارة اعمالها وتنظيم شؤونها.

مهمّات قوى الامن الداخلي:

- حفظ النظام العام والحفاظ على الآداب والاخلاق الفاضلة.
- حماية امن المواطن وحقوقه وحرياته والمؤسسات العامة والخاصة.
- تنفيذ واحترام القانون.
- القيام باعمال الدفاع المدني والإنقاذ وإطفاء الحرائق.
- مكافحة كل اعمال وصور التجسس داخل الوطن.
- المحافظة على الجبهة الداخلية من اي اختراقات او تهديدات خارجية.
- تنفيذ الاحكام القضائية او اي قرارات قانونية صادرة عن السلطة ذات الاختصاص وفق ما ينص عليه القانون.

تتألف قوى الامن الداخلي من الاجهزة التالية:

الشرطة:

مهمّات جهاز الشرطة:

- المحافظة على النظام والامن وحماية الارواح والاعراض والاموال والآداب العامة.
- منع الجرائم والعمل على اكتشافها وتعقبها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة.
- ادارة مراكز الاصلاح وحراستها.
- تنفيذ القوانين والانظمة والاوامر الرسمية ومعاونة السلطات العامة بتأدية وظائفها وفق احكام القانون.
- مراقبة وتنظيم النقل على الطرق.
- حماية التجمعات والمسيرات حسب القانون.

الامن الداخلي/ الامن الوقائي

مهمّات الامن الداخلي/ الامن الوقائي:

- مكافحة الاعمال التجسسية داخل أراضي السلطة.

- متابعة الجرائم التي تهدد الامن الداخلي للسلطة والعمل على منع وقوعها.
- الكشف عن الجرائم التي تستهدف الادارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والعاملين فيها.
- توفير المعلومات للقيادة السياسية للاسترشاد بها في التخطيط واتخاذ القرارات.

الدفاع المدني :

مهمات الدفاع المدني: (قانون الدفاع المدني الفلسطيني).

الامن والحماية:

التوافق على المهمّات التالية:

- حماية الشخصيات الرسمية والقيادات الحكومية خلال تحركاتهم الداخلية واثناء السفر للخارج.
- توفير الحماية للوفود الاجنبية.
- تأمين اماكن اللقاءات والاجتماعات الرسمية.
- متابعة امن وفحص المركبات التابعة للجهاز والشخصيات.
- حماية مواكب الشخصيات وتحركاتهم داخل الوطن.
- توفير الحماية للشحصيات والزوار في معابر الوطن وتسهيل مهمة السفر.
- توفير الاماكن الآمنة لايواء الشخصيات والقيادات الحكومية في حالة الطوارئ.
- وضع خطط الطوارئ لتنقّل واتصالات الشخصيات والقيادات الحكومية في حالة الطوارئ.

الاستخبارات العامة :

تعريف الاستخبارات العامة :

الاستخبارات العامة هي هيئة امنية نظامية مستقلة تتبع الرئيس الفلسطيني، وتؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها برئاسته وتحت قيادته، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لادارة عملها وتنظيم كل شؤونها.

مهمّات جهاز الاستخبارات وفق قانون الاستخبارات العامة الفلسطينية:

- اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من اية اعمال تعرض امن وسلامة فلسطين للخطر واتخاذ الاجراءات اللازمة ضد مرتكبيها وفقاً لأحكام القانون.
- الكشف عن الاخطار الخارجية التي من شأنها المساس بالامن القومي الفلسطيني في مجالات التجسس والتآمر والتخريب او اعمال اخرى تهدد وحدة الوطن وامنه واستقلاله ومقدراته.

– التعاون المشترك مع اجهزة الدول الصديقة المشابهة لمكافحة اية اعمال تهدد السلم والامن المشترك، او أي مجالات الامن الداخلي، شريطة المعاملة بالمثل.

عقيدة قوى الأمن :

– تنطلق عقيدة الاجهزة الامنية وفق ما نص عليه القانون الاساسي (المادة 84) مع إضافة جملة «وحماية حقوقه المشروعة».

مرجعية قوى الأمن :

– تكون مرجعية قوى الامن وفقا لما جرى الاتفاق عليه في مهمّات الاجهزة الامنية.

مجلس الأمن القومي :

– يرجع للمجلس التشريعي لاصدار قانون لمجلس الامن القومي الفلسطيني.

آليات المساعدة العربية لبناء الأجهزة الأمنية:

– تشكيل لجنة للاتصال وتوفير الاحتياجات المحددة.

– يقوم كل جهاز بتحديد احتياجاته وتقدم إلى اللجنة.

– استقبال الوفود الامنية الزائرة بغرض تقديم المساعدة للاجهزة الامنية على ان يكون محكوماً بضوابط المهمة وفق جدول زمني محدد.

رابعاً: المصالحات الوطنية

الاتفاق على الأهداف التالية:

– نشر ثقافة التسامح والمحبة والمصالحة والشراكة السياسية والعيش المشترك.

– حل جميع الانتهاكات التي نجمت عن الفلتان والانقسام بالطرق الشرعية والقانونية.

– وضع برنامج لتعويض المتضررين من الانقسام والعنف مادياً ومعنوياً.

– وضع الأسس والآليات الكفيلة بمنع تكرار الاحداث المؤسفة.

– تأمين الموازنات اللازمة لدعم انجاح مهمة اللجنة من خلال صندوق وطني يمول عربياً.

– الاشراف على المصالحة الاجتماعية.

– تشكيل لجان فرعية في جميع المحافظات.

آليات ووسائل المصالحة:

– الوقف الفوري لكل أشكال التحريض المتبادل والانتهاكات بمختلف انواعها ومراقبة تنفيذ ذلك.

– عقد لقاءات جماهيرية موسعة تشمل كل قطاعات المجتمع (مدارس، جامعات، تجمعات شعبية)، وتنظيم حملات اعلامية هدفها إشاعة مناخ المصالحة والتسامح في المجتمع، واشراك كل المنابر الاعلامية بما في ذلك المساجد من اجل تحقيق هذا الهدف.

– تشارك كل من القوى السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمستقلين، ولجان الاصلاح، في خلق بيئة المصالحة والتسامح والصفح العام.

– الاستماع الى جميع ضحايا العنف الداخلي والفلتان الامني، وتحديد الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بالمتضررين وذويهم.

– تحديد اسس التعويض المادي للمتضررين.

– بحث سبل تفعيل دور القانون في المحاسبة، والتوصيات بذلك لجهات الاختصاص.

– الزيارات الميدانية وإجراء الاشتقصاءات اللازمة.

– المتابعة مع الجهات المعنية ومطالبتها بالحزم في مواقفها لوقف عملية اخذ القانون باليد والمحاسبة الصارمة لمنع كل ذلك.

– العمل على رفع الغطاء التنظيمي والعشائري والعائلي عن كل من يرتكب الاعتداءات على الناس وممتلكاتهم.

– اصدار ميثاق شرف يؤكد تحريم الاقتتال الداخلي، ووضع آلية متابعة ذلك.

– القيام بجولات عربية لتسهيل مهمّات لجنة المصالحة، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

تتكوّن لجنة المصالحة من الآتي: رئيس اللجنة (بالتوافق)، نائب الرئيس، امين السر، امين الصندوق، الاعضاء.

تأليف وحدات استشارية للمعالجات القضائية، بالتنسيق مع الجهات المختصة وهي:

– وحدة التعبئة والاعلام.

– وحدة الشكاوى والمظالم.

– وحدة العلاقات العامة.

– وحدة حصر الأضرار.

– وحدة التوجيه القضائية (القضاء النظامي– القضاء الشرعي– القضاء العشائري).

اعتبار ان الأفراد الذين لحق بهم أذى بمختلف انواعه اثناء مرحلة المواجهات الداخلية ضحايا العنف، وأن تتحمل السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية معالجة قضاياهم، بمتابعة ومشاركة من لجنة المصالحة الوطنية، وينطبق على الجرحى ما ينطبق على الضحايا.

وبناءً على ذلك فان الذين لحق بهم اذى بمختلف انواعه بسبب اعمال جنائية فردية، يتحمل الجاني مسؤولية ذلك وتتخذ بحقه الاجراءات القضائية الملائمة، اما الذين لحق بهم أذى بمختلف انواعه على خلفية الصراع السياسي، فيتحمل التنظيم المتسبب بالأذى مسؤوليته، دون تحميل مسؤولية للأفراد، وتجري معالجة اثار ذلك بمشاركة وطنية من الجميع، وبما يحقق العدالة للمتضررين.

لكل مواطن حق ثابت او منقول سلب منه ويشكل ملكية له، يجب ان يتقدم الى لجنة الشكاوى او المظالم لإعادة حقوقه كاملة.

آليات لجنة المصالحة:

تعمل لجنة المصالحة من خلال الاليات التالية:

- تجتمع لجنة المصالحة عقب توقيع اتفاقية الوفاق الوطني لتوزيع المهمّات بين اعضائها حسب الهيكلية المتفق عليها.
- الحصول على مقر مركزي مناسب في مدينة غزة.
- البدء فوراً بتأليف لجان فرعية في المحافظات داخل الضفة وغزة، لمساعدة اللجنة العليا على تنفيذ مهمّاتها.
- تحديد الكادر الوظيفي الضروري لإنشاء وحدات العمل المتفق عليها.
- الاسراع في تنظيم مؤتمر شعبي للمصالحة والتسامح يمثل انطلاقة لعملها، واعلان العمل لميثاق الشرف.
- تشرع اللجنة فور تأليفها بممارسة مهمّاتها.
- الاعلان عبر كل الوسائل الاعلامية عن بدء اعمال اللجنة، والاعلان عن أماكن مقارّها/ آلية عملها وتنفيذها.
- وضع موازنة ضرورية لانجاح اعمالها، وتسعى لتأمين هذه الموازنة الضرورية اللازمة من جهة الاختصاص.
- ترفع اللجنة تقريرها للجهات المختصة للتنفيذ بعد تجميع المعلومات الضرورية المتعلقة بالمواطنين الذين تعرضوا للانتهاكات والاضرار وسبل علاجها.

ميثاق الشرف الخاص بالمصالحات الوطنية

جرى الاتفاق على ميثاق شرف خاص بالمصالحة الوطنية الفلسطينية (الملحق أ).

خامساً: اللجنة المشتركة لتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني:

تأليف اللجنة:

تتكوّن اللجنة من (16 عضواً) من حركتي فتح وحماس والفصائل والمستقلين تسمي كل من فتح وحماس (8 اعضاء) ويصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً رئاسياً بتأليفها بعد التوافق على أعضائها.

مرجعية اللجنة:

الرئيس الفلسطيني محمود عباس ابو مازن هو مرجعية هذه اللجنة بصفته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

الإطار القانوني للجنة:

تكون اللجنة إطاراً تنسيقياً ليست لديها أية التزامات أو استحقاقات سياسية وتبدأ عملها فور توقيع اتفاقية الوفاق الوطني وينتهي عملها في اعقاب اجراء الانتخابات الرئاسية التشريعية والمجلس الوطني وتأليف حكومة فلسطينية جديدة.

مهمّات اللجنة:

تتولى اللجنة المشتركة تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني المقرر تطبيقها في الوطن من خلال التعامل مع الجهات المعنية المختلفة بما في ذلك الآتي:

- تهيئة الاجواء لاجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني.
- الاشراف على معالجة قضايا المصالحة الداخلية الفلسطينية.
- متابعة عمليات اعادة الاعمار في قطاع غزة.

توحيد مؤسسات السلطة الوطنية بالضفة والقطاع:

يجري توحيد مؤسسات السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتنسيق مع جهات الاختصاص معتمدةً في ذلك على مبدأ الشراكة والتوافق الوطني وتعزيز الوحدة الوطنية انسجاماً وتنفيذا لنتائج ومقرّرات اتفاقية الوفاق الوطني وخاصة معايير ونتائج عمل اللجنة الإدارية القانونية.

تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية:

إعادة أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي أُغلقت أو صودرت لما كانت عليه قبل 2007/6/14 في الضفة الغربية وقطاع غزة فور توقيع اتفاقية الوفاق الوطني والعمل على إعادة ممتلكاتها وتعويضها عن خسائرها نتيجة لذلك.

تسوية اوضاع الجمعيات والمؤسسات الاهلية وفقاً للقوانين المعمول بها قبل 2007/6/14.

معالجة وتسوية اوضاع الموظفين المنتدبين للعمل بالجمعيات والمؤسسات الاهلية حسب القانون.

لا يجوز مصادرة اموال الجمعيات او المؤسسات الاهلية إلا بقرار قضائي.

معالجة القضايا المدنية والمشاكل الادارية الناجمة عن الانقسام:

إن معالجة القضايا المدنية التي نتجت عن الانقسام (بعد 2007/6/14) بحل مشاكل العاملين الذين تضرروا من الانقسام واستعادة وحدة المؤسسات الحكومية والدستورية، والحفاظ على استقرار القضاء، وعودة العمل في هذه المؤسسات وفقاً للقانون الاساسي والقوانين ذات الصلة والتوافق الوطني، وحل الاثار التي ترتبت على القرارات التي صدرت بعد هذا التاريخ، مركزية أساسية لإنهاء الانقسام، ولتحقيق الوحدة الوطنية وتثبيتها.

تشمل هذه القضايا تعيينات الموظفين وترقياتهم والفصل ووقف الراتب والتنقلات في المؤسسات والادارات الحكومية، والمراسيم والقرارات الرئاسية والحكومية المختلف عليها ذات صلة.

تؤلّف لجنة ادارية قانونية تجمع بين خبراء اداريين وخبراء قانونيين متخصصين يدرسون القضايا المذكورة بفعالية ويقترحون سبل معالجتها، وتقدم اللجنة نتائج اعمالها للجهات التنفيذية المختصة ـــ في موعد اقصاه اربعة اشهر من بدء تأليفها ـــ التي تقوم بتنفيذها على اساس القانون الاساسي والقوانين ذات الصلة.

تقوم هذه اللجنة بعملها وفقاً للأسس والمبادئ التالية:

- الالتزام بالقانون الاساسي المعدل لعام 2005، وبالقوانين والانظمة واللوائح ذات الصلة المقرة قبل 2007/6/14.

- تحقيق العدالة والانصاف دون تمييز بين المواطنين وعدم الإجحاف بحقوق الأفراد الذين تضرروا نتيجة للانقسام.

- التأكيد على مبدأ الشراكة لأبناء الشعب الفلسطيني في مؤسسات السلطة وعلى أساس الكفاءة والمواءمة بين الموظف والوظيفة التي يرشح لشغلها.

- مراعاة الإمكانيات والموارد المالية المتاحة وانعكاسها على الموازنة العامة، وعلى الهياكل الادارية والتنظيمية للمؤسسات الحكومية وسياسات التوظيف المقرة، وبما يعالج التضخم الوظيفي في المؤسسات الحكومية.

تتبع جميع الهيئات والسلطات مرجعيتها التي يحددها القانون الأساسي وفق القانون الذي ينظم عملها، وتصوب أوضاعها وفق القوانين المعمول بها بما لا يتعارض مع القانون الاساسي.

عودة جميع الموظفين المدنيين بالضفة الغربية وقطاع غزة الذين كانوا على رأس عملهم قبل 2007/6/14 إلى وظائفهم، بما في ذلك المفصولون والمتغيبون على خلفية الانقسام مع الحفاظ على كامل حقوقهم وسحب والغاء قرارات الفصل، ويكون ذلك فور بدء تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني، وتكون العودة وفق الآلية التي ستوصي بها اللجنة الإدارية والقانونية المؤلّفة وخلال المدة المقررة لعملها.

الالتزام بعدم القيام بأية تعديلات او تعيينات جديدة لحين انتهاء عمل اللجنة الادارية القانونية المشكلة بموجب هذه الاتفاقية.

سادساً: المعتقلون:

في إطار التوافق على ضرورة حل مشكلة المعتقلين من كل الفصائل والتنظيمات الفلسطينية، وتأكيداً لمبادئ تحريم الاعتقال على خلفية الانتماء السياسي او دون اجراءات قضائية، فقد جرى الاتفاق على حل هذه المشكلة من خلال الآليات المحددة التالية:

- تقوم كل من حركتي فتح وحماس بتحديد قوائم المعتقلين طبقاً لآخر موقف، وتسلّم مصر ومؤسسة حقوقية (يتفق عليها) نسخة منها بعد التحقق منها (تثبيت الأعداد والأسماء) قبل توقيع اتفاقية الوفاق الوطني.
- يُفرج كل طرف عن المعتقلين الموجودين لديه من كل الفصائل فور توقيع الاتفاقية.
- في اعقاب عملية الإفراج عن المعتقلين يسلّم كل طرف مصر قائمة تتضمن أسماء اولئك المعتقلين المتعذر الافراج عنهم وحيثيات عدم الإفراج ورفع تقارير بالموقف لقيادتي فتح وحماس.
- بعد توقيع الاتفاقية تستمر الجهود المبذولة بمشاركة مصرية لإغلاق ملف الاعتقالات نهائياً.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أ -الكتب :

أولاً : باللغة العربية :

1 -أحمد يوسف أحمد وآخرون، حال الأمة العربية 2005 النظام العربي تحدي البقاء والتغيير ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006 .

2 -ـــــ ـــــ ـــــ ـــــ، حال الأمة العربية2006- 2007 أزمات الداخل وتحديات الخارج، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2008 .

3 -ـــــ ـــــ ـــــ ـــــ، حال الأمة العربية 2008- 2009 أمة في خطر، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009 .

4 -بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، 2004 .

5 -ثناء فؤاد عبد الله، الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل و الصراع ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.

6 -حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999 .

7 -خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، ط2، 2008.

8 -شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11أيلول 2001، دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009 .

9 -عبد الحي علي قاسم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركة حماس ، القاهرة : مكتبة مدبولي، ط 1، 2009 .

10 -عبد الوهاب الأفندي ،" الحركات الإسلامية النشأة والمدلول وملابسات الواقع"، في الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2002، ص44

11 -عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2005 .

12 -صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوربي و دوره في النظام العالمي الجديد ، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2009.

13 محسن محمد صالح، مريح عيتاني، صراع الإرادات السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006- 2007، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2008 .

14 - ـــــ ـــــ ـــــ ـــــ، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006- 2007، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2008 .

15 محسن محمد صالح، "فلسطين"، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ماليزيا : د.د.ن، ط1، ماي2002 .

16 =ـــ ـــــ ـــــ، التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، ط1، 2008.

17 محمد نصر مهنا، السلام الإسرائيلي المراوغ وتهويد القدس دراسة وثائقية ، مصر : المكتب الجامعي، 2004 .

18 =ـــ ـــــ ـــــ، علوم السياسة الأصول و النظريات، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

19 محمود جرابعة ، حركة حماس مسيرة مترددة نحو عملية السلام ،فلسطين : مركز البحوث السياسية و المسحية ، د.ت.ن.

20 مهدي جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي ، عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1،2006 .

21 نصير حسن عاروي، أمريكا الخصم والحكم دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007 .

22 نيفين عبد المنعم مسعد و آخرون، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

23 يزيد الصايغ ، "ثلاث سنوات من حكم حماس في غزة" ، سلسلة ترجمات الزيتونة رقم 53 ، بـــيروت : مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، ماي 2010، ص-ص :3-4.

ثانياً : باللغة الأجنبية :

1- Muslih Muhammad, Foreign Policy of Hamas, New york: council of foreign Relation, 1999.

2- Sherifa Zuhur, Hamas and Israel Conflicting Strategies of Group - Based Politics . The Untied States of America : Strategic Studies Institute , December 2008

- الموسوعات :

1 خليل أحمد خليل، ملحق موسوعة السياسة ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط!، 2044 .

2 عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 4، ج2، 2001 .

ب التقارير، التقديرات والأوراق السياسية :

أولا: باللغة العربية :

1 بدون ذكر اسم الكاتب،" الحوار بين فتح وحماس وآفاق المصالحة الوطنية"، تقدير إستراتيجي رقم 03، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، جويلية 2008 .

2 ـــــ ـــــ ـــــ ـــــ،"الحوار مع سوريا؟ القيود والفرص أمام الولايات المتحدة الأمريكية"، تقرير مجموعة الأزمات الدولية حول الشرق الأوسط رقم 83، 11 فيفري 2009 .

3 ـــــ ـــــ ـــــ ـــــ،" مصر واحتمالات رفع الحصار"، تقرير إستراتيجي رقم 02، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، جوان 2008 .

4 جهاد حرب، الحرس الجديد داخل حركة فتح، أوراق سياسية، فلسطين : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، جويلية 2009 .

5 خليل الشقاقي، انفصال غزة السياسي إلى متى وهل يمكن الرجوع عنه؟، تقرير الموقف السياسي الفلسطيني رقم 27، فلسطين : المركز الفلسطيني للبحوث والسياسة والمسحية، 10 فيفري 2008 .

6 علاء لحلوح،" موقف حركة فتح من عملية السلام في ظل الشراكة السياسية مع حركة حماس"، أوراق سياسية، فلسطين : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، جويلية 2009 .

7 محسن محمد صالح وآخرون،" التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007"، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008 .

8 ـــــ ـــــ ـــــ ـــــ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010 .

9 ـــــ ـــــ ـــــ ـــــ، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010 .

ثانيا باللغة الأجنبية:

1-Aarond D.Pina, "Fatah and Hamas the New Palestinian Factional Reality " , CRSreport for congress, order code RS22395, march 3, 2006.

ج- المجلات :

1 إبراهيم أبراش،" إنقاذ فتح ضرورة فلسطينية ملحة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مركز الدراسات والإستراتيجية، المجلد 41، العدد 165، جويلية 2006 .

2 أبو بكر الدسوقي ،" الموقف الدولي وإستراتيجية حماس البديلة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية، المجلد 41، العدد 164، أفريل 2006 .

3 أحمد الفقيه، العلاقات الاستلزامية والطردية بين الفساد الفكري النخبوي والحكم الصالح"، مجلة العلوم القانونية والإدارية، الجزائر : جامعة أبو كر بلقايد، كلية الحقوق، العدد 5، 2007.

4 أحمد طاهر،" حماس والأزمة الاقتصادية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 41، العدد 164 أفريل 2006 .

5 أيمن محروس،" حكومة الوحدة الوطنية الطريق الصعب"، دراسات إستراتيجية، الجزائر : مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 3، فيفري 2007 .

6 رياض علي العلية،" خطة الانفصال الشارونية رؤية فلسطينية "، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجل 40، العدد 162، أكتوبر 2005 .

7 حسن أبو طالب،" الدور السعودي حدود التعامل مع شأن معقد"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 42، العدد 170، أكتوبر 2007 .

8 عبد الحكيم حلاسة،" الدور الأوربي في عملية التسوية الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب فك الارتباط وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية"، مجلة التخطيط الفلسطيني ، فلسطين :مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 22، أفريل- جويلية 2006.

9 عبد الستار قاسم،"حماس والأردن علاقة جدلية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 42، العدد 170، 2007 .

10 عبد القادر ياسين، من الزعامة إلى القيادة من يخلف ياسر عرفات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية، المجلد 40، العدد 159، جانفي 2005 .

11 عدنان أبو عامر،"دور المقاومة الفلسطينية في الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 41، العدد 166، أكتوبر 2006 .

12 عياد محمد سمير،" التحول السياسي كآلية لمكافحة الفساد نسق الحكم"، مجلة العلوم القانونية والإدارية، الجزائر : جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق، العدد 5، 2007 .

13 ماجد كيالي،" سوريا وأزمة غزة موازنة الفرص والقيود"، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 42، العدد 170، أكتوبر 2007.

14 محسن صالح،" محددات الر ؤى اللبنانية للازمة الفلسطينية"، مجلة السياسية الدولية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 42، العدد 170، أكتوبر 2007 .

15 محمد جمعة،" حماس وفتح واحتمالات الصراع المفتوح"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 165، جويلية 2006 .

16 ناجي عبد النور،" الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد السياسي"، مجلة العلوم القانونية والإدارية، الجزائر : جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق، العدد 5، 2007 .

17 هشام الصادق،" موقف القوى الفلسطينية من الانتخابات"، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 40، العدد 159، 2005 .

18 وحيد عبد المجيد،" مصر وقطاع غزة معضلة علاقة خاصة جدا"، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 42، العدد 170، أكتوبر 2007 .

د -رسائل الماجستير :

1 -تيسير فائق محمد عزام ،" التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية حماس وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة (1993- 2007)"، رسالة ماجستير مقدمة بكلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2007

2 -حسن صالح علي أيوب، " آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية"، رسالة ماجستير مقدمة في كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2006

3 -خالد خليل محمود ذويب، " العلاقة بين حركة المقاومة الإسلامية حماس والأردن 1987- 2007"، رسالة ماجستير بكلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2010

4 -خليل محمد محمود أبو عرب ،" أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني"، رسالة ماجستير مقدمة في كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2008.

5 -عبد الله أحمد محمود برهم ،" إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية إشكالية الهيكلية والبرنامج"، رسالة ماجستير مقدمة بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2008.

6 -عصام حمدان محمد بني فضل " دور الاتحاد الأوربي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991- 2007) " رسالة ماجستير مقدمة بجامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009

7 -قصي أحمد حسن حامد، "دور الولايات المتحدة الأمريكية في أحداث تحول ديمقراطي في فلسطين ولاية جورج بوش الابن 2001- 2006"، رسالة ماجستير مقدمة بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008.

8 محمد شهيل يوسف أحمد ، "حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين (1993- 2006)"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2007.

و- الجرائد:

01-عبد القادر فارس، "تحرك عربي لرأب الصدع بين حركـــتي فتح و حماس"، الجزائر: جريدة الخبر اليومية الصادرة بتاريخ 8-01-2007.

ز- الندوات والمؤتمرات :

1 أسامة حمدان،" المواقف الأوربية من التعامل مع حركات المقاومة الفلسطينية حركة حماس نموذجا"، مؤتمر السياسة الخارجية الأوربية تجاه القضية الفلسطينية ، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 3- 4 نوفمبر 2010 .

2 عزمي الشعيبي،" دراسة الحالة الفلسطينية"، ورقة عمل منشورة مقدمة في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط2، 2006 .

3 ناهض حتر،" علاقات حماس والأردن الفرص والتحديات"، حلقة نقاش حول المأزق السياسي والإعلامي والأخلاقي الذي تعيشه إسرائيل في الحرب التي تشنها على قطاع غزة ، عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط، 10 جانفي 2009 .

4 محمد خالد الأزعر،" السلطة الفلسطينية وانهيار عملية التسوية"، ورقة عمل منشورة قدمت في الندوة الفكرية بعنوان ماذا بعد انهيار عملية التسوية؟ ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،ط 1، 2004 .

هـــ- مواقع الانترنيت :

أولاً : باللغة العربية :

1 -أسامة أبو رشيد، "تداعيات الثورة المصرية على القضية الفلسطينية"، في الموقع:
http//elw3yarabi.org/modules.php?name=news§file=article§sid=9677

بتاريخ :02-11-2011 على الساعة :21:30.

2 -جون ذكر اسم الكاتب،" إسلاميون الأردن يطالبون الحكومة بإعادة العلاقة مع حماس"، في الموقع :
http:// www.islammeno.cc/akhbar/arab/2010/12/14113220.html

بتاريخ 15-05- 2011 على الساعة 15:00

3 -ـــــ ـــــ ـــــ ـــــ ،"ملـــف خـــاص عـــن حركة حـــماس"، في الموقع :
www.alaqsavoice.ps

بتاريخ :30-01-2011 على الساعة :11:00.

4 -ـــــ ـــــ ـــــ ـــــ،" من يملك مفاتيح معبر رفح؟"، في الموقع :
www.guisha.org

بتاريخ 06- 05-2011 على الساعة 18:00

5 -شاكر الجوهري،"تحالف تكتيكي لمواجهة أخطار محتملة"، في الموقع :
http://www.alarabonline.org/previsnspagesalarab%20Daily/2008/10/27/10/p02.pdf

بتاريخ : 11-05- 2011 على الساعة 15:30

6 -زكريا شاهين،" تجديد العقوبات على سوريا ومخاطبة العالم الإسلامي"، في الموقع :
http://www.alarabonline.info/previonspages/alarab%20Daily/2009/05/11-05//p03.pdf

بتاريخ 16-5- 2011 على الساعة 21:00

7 عياد البطنيجي ، "نخبة فتح هل تتمكن من انتشال المشروع الوطني من كـــبوته ؟"، في الموقع :

http://blogsstatic.maktoob.com/wpcontent/blogs.dir//89717/files//2010/03/d8aad8add984d98ad984-d986d8aed8a8d8a9-d981d8aad8ad-1.pdf

بتاريخ : 8-05-2011 على الساعة :18:00

8 غادة الحوراني،" أم الدنيا لا تتحرك قطاع غزة عنوان مأساة فلسطينية أمام سمع وبصر مصر مبارك"، في الموقع :

http://www.alarabonline.org/previouspages/alarab%20weekly/2009/01/10-01/w17.pdf

بتاريخ : 11-05-2011 على الساعة :18:30.

9 -فارس فائق ظاهر ، "موقف الرباعية الدولية من القضية الفلسطينية"، في الموقع :

/http://blog.amin.org/faresdahaher/2010/07/28.

بتاريخ 11-05-2011 على الساعة : 18:00

10 -"ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، في الموقع :

http://ar.wikisource.org

بتاريخ 02-06-2011 على الساعة 22:30

11 -ورقة المصالحة المصرية، في الموقع:

http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=66307

بتاريخ 15-06-2011 على الساعة 11:00

ثانياً : باللغة الأجنبية :

1-“Fatah Charter”,

http://www.fas.org/irp/dni/osc/fatah-charter.pdf

le 15-06-2011 à 18:00

2-Jean Baptiste Beauchard, “ La Politique étrangére Syrienne au service du Régime Alaouite”,

http://geopolitique du proche orient.wordpress.com/2010/12/23.

Le 12/10/2011 à 21:30

3-Laetitia Seurat, “" Reconnaissance de l’ Etat Palestinien Negociation de Paix avec Israel le Hamas entre Strategies Internes et Externes”, http://www.ceri_sciences_po.org

le 30/10/2011 à 21:00

4-Sans citation du nom d’auteur, “ le Hamas parie sur un echec d’Abbas à l’ONU”, http://tempsreel.nouvelobs.com/palestine le hamas parie sur un echec d’Abbas à l’onu.html.

le 15/11/2011 à15:00

6-sidd harth Ramana, “The Hamas- Iranian relationship and its transnational impact”, in: http://worldanalysis.net/modules/news/article.php?storyid=235.

On: 10/05/2011 at 18:30

الفـــــهـــــــرس

شكر و تقدير

الإهداء

مقدمة

الفصل الأول: العوامل الداخلية المؤثرة على العلاقة بين حركتي فتح و حماس..... 10

المبحث الأول: الاختلافات البنيوية..... 11

المطلب الأول: البنية الفكرية و المؤسسية لحركة فتح..... 14

الفرع الأول: هيكلية حركة فتح..... 14

الفرع الثاني: التوجهات الفكرية و المؤسسية لحركة فتح..... 19

المطلب الثاني: البنية الفكرية و المؤسسية لحركة حماس..... 22

الفرع الأول: البنية التنظيمية لحركة حماس..... 26

الفرع الثاني: التوجهات الفكرية و المؤسسية لحركة حماس..... 33

المبحث الثاني: أسباب غياب الثقة..... 37

المطلب الأول: ارتباط حركة فتح بالسلطة الوطنية الفلسطينية..... 37

الفرع الأول: انتشار الفساد السياسي..... 38

الفرع الثاني: الانقسامات الداخلية..... 51

المطلب الثاني: ارتباط حركة حماس بإيديولوجيتها..... 54

الفرع الأول: موقف حماس بشأن حل الدولتين..... 55

الفرع الثاني: موقف حماس بشأن المقاومة المسلحة..... 57

الفصل الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة على العلاقة بين حركتي فتح و حماس..... 63
المبحث الأول: تأثير المواقف الدولية..... 64
المطلب الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل..... 64
الفرع الأول: الموقف الأمريكي..... 64
الفرع الثاني: الموقف الإسرائيلي..... 69
المطلب الثاني: موقف الاتحاد الأوربي و اللجنة الرباعية الدولية..... 78
الفرع الأول: موقف الاتحاد الأوربي..... 78
الفرع الثاني: موقف اللجنة الرباعية الدولية..... 81
المبحث الثاني: تأثير المواقف العربية..... 84
المطلب الأول: موقف المحور المؤيد لعملية التسوية..... 85
الفرع الأول: مصر..... 85
الفرع الثاني: الأردن..... 90
الفرع الثالث: المملكة العربية السعودية..... 93
المطلب الثاني: موقف المحور الرافض لعملية التسوية..... 95
الفرع الأول: سوريا 95
الفرع الثاني: حزب الله..... 102
الخاتمة..... 105
قائمة الجداول..... 109
الملاحق..... 111
قائمة المراجع..... 182

ملخص:

تتناول هذه الدراسة إشكالية العلاقة بين حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" و حركة المقاومة الإسلامية "حماس" ، حيث تركز على العوامل الداخلية التي أثرت عليها ، و التي تتمثل في الاختلافات البنيوية عـــلى المستويين الفكري و التنظيمي ، إلـــى جانب الأسباب التي تحول دون ثقة أحـــدهما في الآخر ، و هو ما تسهم فيه ارتباطات حركة فتح بالسلطة الوطنية الفلسطينية و تمسك حركة حماس بمبادئها الإيديولوجية. كما يبين هذا العمل مدى تأثير العوامل الخارجية على العلاقة بين الطرفين ، إذ لم تقبل حماس شروط المجتمع الدولي التي وافقت عليها حركة فتح و المحور العربي المؤيد لعملية التسوية، بينما عارضها المحور الرافض لهذا النهج في التعامل مع اسرائيل، و هو الوضع الذي أدى إلى تعميق الأزمة بين الحركتين.

الكلمات المفتاحية: فتح – حماس – البنية – السلطة الوطنية الفلسطينية – الايديولوجيا – المواقف – المحور.

Résumé :

Cette étude traite la problématique de la relation entre le Mouvement de LibérationNationale Palestinien « FATAH » et le Mouvement de la Résistance Islamique « HAMAS » .Elle concentre sur les facteurs internes qui l'ont influencé,qui ce sont les différences structurelles au niveaux intellectuels et organisationnels plus, les raisons qui empêchent l'un de faire confiance à l'autre à cause des engagements de Fatah avec l'Autorité Nationale Palestinienne et l'incapacité de Hamas à surmonter ses principes ideologique.ce travaille montre aussi l'influence des facteurs externes. Hamas n'a pas accepté les conditions de la communauté internationale qui ont été accepté par Fatah et l'axe arabequi supporte le processus du paix et ont été rejeté par l'autre qui refuse cet approche. Cettesituation a approfondi la crise entre les deux mouvements.

Les mots clés : Fatah - Hamas- structure - L'Autorité Nationale Palestinienne – Idiologie –positions - Axe.

Abstract :

This study deals with the problematic of the relationship between the Palestinian National Liberation Mouvement « FATAH » and the Islamic Resistance Mouvement « HAMAS ».It focuses on the internal factors that influencedit, which are the structural differences on the intellectual and organizational scales, besides the absence of confidence because of Fatah's engagements with the Palestinian National Authority and Hamas' refusal to surmount its ideology.This work shows also the influence of the external factors. Hamas refused the conditions of the international community,Fatah and the Arab States that support the peace process while they had been rejected by the axis that does not agree to this approach.This situation deepened the crisis between the two mouvements.

Key words: Fatah - Hamas- structure - the Palestinian National Authority - Ideology –positions - Axis.